



تمكين الشباب وبناء الثقة في الأردن



تمكين الشباب وبناء الثقة في الأردن

تمّ نشر هذا المنشور على مسؤولية الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والآراء المعرب عنها والحجج المعروضة فيه لا تعبّر بالضرورة عن الرأي الرسمي للدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

لا تمسّ هذه الوثيقة، ولا أي بيانات أو خريطة واردة فيها، بوضع أو سيادة أي إقليم، ولا بترسيم الحدود والتخوم الدولية ولا بإسم أي إقليم أو مدينة أو منطقة.

إن البيانات الإحصائية الخاصة بإسرائيل مزوّدة من قبل السلطات الإسرائيلية المعنية وتحت مسؤوليتها. إن استخدام منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لهذه البيانات لا يخلّ بوضع مرتفعات الجولان والقدس الشرقية والمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وفقاً لأحكام القانون الدولي.

ملاحظة من تركيا

المعلومات الواردة في هذه الوثيقة فيما يتعلق "بقبرص" تتعلق بالجزء الجنوبي من الجزيرة. ما من سلطة واحدة تمثل كلا من الشعبين القبرصي التركي واليوناني في الجزيرة. تعترف تركيا بجمهورية شمال قبرص التركية إلى أن يتم التوصل إلى حل دائم ومنصف في سياق الأمم المتحدة، ويبقى موقف تركيا ثابت بشأن "قضية قبرص".

ملاحظة من جميع دول الاتحاد الأوروبي الأعضاء في منظمة والتنمية التعاون الاقتصادية

إن جمهورية قبرص معترف بها من قبل جميع أعضاء الأمم المتحدة باستثناء تركيا وتتعلق المعلومات الواردة في هذه الوثيقة بالمنطقة الخاضعة للسيطرة الفعلية لحكومة جمهورية قبرص.

يرجى التنويه إلى هذا المنشور كالتالي:

تمكين الشباب وبناء الثقة في الأردن, OECD (2022)

استعراضات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/67b9357b-ar>.

ISBN 978-92-64-87465-7 (print)

ISBN 978-92-64-74573-5 (PDF)

العنوان الأصلي: OECD (2021), *Empowering Youth and Building Trust in Jordan*, OECD Public Governance Reviews, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/8b14d38f-en>.

تم ترجمة هذا المنشور بتكليف من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. النسختان الرسميتان الوحيدتان هما النصين الإنجليزي و/أو الفرنسي.

مصادر الصور: الغلاف John Lund/Blend Images/Getty Image

يمكن الاطلاع على التصويبات المدخلة على المنشورات على الموقع التالي: www.oecd.org/about/publishing/corrigenda.htm

© OECD 2022

إن استخدام النسخة الرقمية أو المطبوعة لهذا المنشور يخضع للأحكام والشروط الموجودة على الرابط التالي:

<http://www.oecd.org/termsandconditions>.

يمثل الشباب (12-30 عاما) أكثر من ثلث مجموع السكان في الأردن، مع نسبة تصل إلى 36%. ويمكن أن تدعم الحوكمة العامة انتقال الشباب إلى العيش المستقل وتؤمن لهم فرصا لمشاركة كاملة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والعامة. ضربت جائحة كوفيد-19 الشباب في الأردن بشكل قوي، مؤكدة بذلك على أهمية وصول الشباب إلى خدمات عامة عالية الجودة وفرص للمشاركة في عمليات صنع القرار.

يورد هذا التقرير تحليلا للترتيبات الخاصة بالحوكمة التي وضعتها حكومة الأردن لتحقيق نتائج سياساتية مراعية للشباب، مركزا على خمسة مجالات: (1) الاستراتيجية الوطنية للشباب في الأردن للأعوام 2019-2025، (2) القدرات المؤسسية لوزارة الشباب، (3) أدوات الحوكمة لإدراج الاعتبارات الخاصة بالشباب في عملية وضع السياسات وتقديم الخدمات، (4) مشاركة الشباب وتمثيلهم في الحياة العامة، (5) الأطر القانونية المراعية للشباب. ويساعد هذا التقرير واضعي السياسات - سيما منهم وزارة الشباب، والوزارات التنفيذية الأخرى، والوكالات الحكومية وشركائها - في تعزيز القدرات الإدارية لتقديم سياسات، وبرامج، وخدمات مراعية لمختلف احتياجات الشباب. ويُفترض به إذا أن يساعد الحكومة في تمكين الشباب وبناء الثقة في المؤسسات العامة.

ويرتكز التقرير إلى الردود على الدراسة الاستقصائية الخاصة بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في شأن حوكمة الشباب، والتي أجرتها وزارة الشباب، فضلا عن عدد من بعثات تقصي الحقائق موفدة بين 2017 و2020 في الأردن. وتمت مناقشة النتائج والتوصيات الأولية مع اللجنة التوجيهية للمشروع، خصوصا ورقة المناقشة بعنوان "تحو شراكة جديدة بين الحكومة والشباب في الأردن" في يونيو 2017، وورقة النتائج الرئيسية بعنوان "بناء القدرة الإدارية لتمكين الشباب في الأردن" في عمان في مارس 2020. وتجمع اللجنة التوجيهية أصحاب المصلحة من الشباب من تسع وزارات تنفيذية، وهيئات تابعة للديوان الملكي، وجامعات، ومنظمات غير حكومية، وشركاء دوليين. واستفاد التقرير أيضا من مناقشات مجموعات التركيز مع محافظين، ومدراء من الشباب، وأعضاء شباب في مراكز الشباب على المستوى دون الوطني، خصوصا في أمانة عمان الكبرى، ومحافظات العقبة والكرك واربد والمفرق والطفيلة. ويتضمن التقرير أيضا أفكار أصحاب المصلحة من الشباب من الأردن ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والتي تم جمعها خلال ورشات عمل تقنية، ومؤتمرات رفيعة المستوى، ومؤتمرات الشباب الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية عام 2017 في المغرب، وعام 2018 في تونس.

ويعوّّل التقرير على الأدلة التي جمعتها لجنة الحوكمة العامة (PGC)، ولجنة السياسة التنظيمية، والهيئات الفرعية للجنة الحوكمة العامة، وعلى توصيات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في مجال الحوكمة العامة. ويتماشى التقرير مع خطة العمل للشباب الخاصة بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2021)، ويدمج الأفكار والممارسات الحميدة ذات الصلة المستخرجة من تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2020) بعنوان *الحوكمة من أجل الشباب، والثقة، والعدالة بين الأجيال: هل تناسب كل الأجيال؟*، والإجابة السياساتية للمنظمة (2020) "كوفيد-19 والشباب: استجابة، وتعافي، وصمود". ويقارن التقرير الممارسات الحالية في الأردن مقابل المعايير الدولية، مع التركيز على الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والاقتصادات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويعوّّل أيضا على العمل الذي قام به مركز التنمية التابع للمنظمة في مجال إدماج الشباب في الأردن حتى عام 2018.

هذا التقرير جزء من المشروع الإقليمي "الشباب في الحياة العامة: نحو مشاركة مفتوحة وشاملة للشباب"، الذي يدعم حكومات الأردن والمغرب وتونس في تعزيز مشاركة أكثر نشاطا وشمولا للشباب في الحياة العامة، وفي تحقيق نتائج سياساتية مراعية للشباب، مكمّلا بذلك العمل الذي أجرته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مع حكومة الأردن في مجال الحكومة المفتوحة والمساواة بين الجنسين في الحياة العامة. يتلقّى المشروع الإقليمي دعما ماليا من الصندوق الانتقالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع لشراكة "دوفيل" للدول السبع. وينفّذ المشروع برنامج الحوكمة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وفقا للأولويات الواردة في إعلان تونس عام 2016 والإعلان الوزاري لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية عام 2021. وفي سياق هذا التعاون الاقتصادي، نشرت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أيضا تقرير "تمكين الشباب وبناء الثقة في المغرب" و"تمكين الشباب وبناء الثقة في تونس" في يونيو 2021.

شكر وتقدير

تمّ إعداد هذا التقرير من قبل ادارة الحوكمة العامة (GOV) التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، بقيادة إلسا بيليشوفسكي. وتمّ تطويره تحت الإشراف الاستراتيجي لمارتن فروست، رئيس قسم استعراضات الحوكمة والشراكات بادرارة الحوكمة العامة، ولمريم علام، نائبة رئيس القسم. وجرى تنسيق التقرير والعمل على تمكين الشباب والعدالة بين الأجيال من قبل موريتز آدر.

وشارك في كتابة التقرير كلّ من مي حسني (الفصل الأول والثالث والخامس)، وموريتز آدر (الفصل الثاني)، وبيترو غاغيلاردي (الفصل الرابع)، وكانوا أيضا مسؤولين عن جمع البيانات وتحليلها. وحظي العمل بأراء قيمة من شارلوت دينيس آدم وأميرة تيليلي (قسم استعراضات الحوكمة والشراكات)، ومايكل جيلينك وبولينا لوبيز راموس وكليز ماك إيفوي (قسم الحوكمة المفتوحة والمبتكرة)، وميتا تاراني (قسم اتساق السياسات لأهداف التنمية المستدامة). وتمّ توفير الدعم في عملية جمع البيانات وتصديقها من قبل ريماز أبو زياد، وستيفاني عتيل، ولمياء بنهومان، وكارولين مينا، وعائشو تافا. وحضرت سيارا مولر، بدعم فرانثيسكا روماني، مخطوطة النشر، فضلا عن إشرافهما على ضمان الجودة.

ويشكر معدّو التقرير وزارة الشباب على إكمال استطلاعات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في شأن حوكمة الشباب، وبشكل خاص معالي وزير الشباب محمد سلامة فارس النابلسي، فضلا عن الوزراء السابقين د. فارس عبد الحافظ البريزات، د. محمد أبو رمان، مكرم القيسي، بشير علي الرواشدة، المهندس حديثة الخريشة، ورامي الوريكات. ويعبّرون كذلك عن تقديرهم للأمين العام حسين جبور، والأمين العام السابق ثابت النابلسي وسطام عوض. كما وينقدّمون بالشكر من جميع الموظفين الذين شاركوا في المقابلات وعملية جمع البيانات، خصوصا جبر عريقات، د. سلام الحسنات، د. ياسين الهليل، حسن خواج، وآيات العودات.

ويشكر المعدّون أيضا وزارة التخطيط والتعاون الدولي على تمثيل الأردن في الصندوق الانتقالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع لشراكة "دوفيل" للدول السبع، وبشكل خاص نزار عوض، سمير العتار، مروان الرفاعي، زينة طوقان، وناصر الزعبي. ويشكرون أيضا محافظي العقبة والمفرق والمدراء والممثلين الشباب من مراكز الشباب في أمانة عمان الكبرى، والكرك، والعقبة، والطفيلة، واربدة، والمفرق، على آرائهم المقدّمة خلال بعثات تقصي الحقائق ومناقشات مجموعات التركيز.

واستفاد التقرير من ملاحظات أعضاء اللجنة التوجيهية على مسودات وثائق سابقة في مايو 2017، ويوليو 2018 ومارس 2020 على التوالي. ويودّ معدّو التقرير التعبير عن تقديرهم لوزارات التربية والتعليم (د. هشام القواسمة)،

الصحة (ابراهيم كنعان، د. ريهام الجبور المجالي)، التعليم العالي، الداخلية (السيد محمد العوامر)، العمل (أحمد الخرابشه)، الشؤون البلدية (رويدة حبهبة، راکز القليلة)، الشؤون السياسية والبرلمانية (قصي الزعبي، د. علي الخوالدة)، تطوير القطاع العام (فايز النهار)، التنمية الاجتماعية (د. لؤي العساف). كما أنهم ممثون لهيئة شباب كلنا الأردن، ومؤسسة ولي العهد، ودائرة الإحصاءات (إخلاص س. عرنكي)، وجائزة الحسن للشباب (سمر الكلداني)، والمجلس الأعلى للسكان، والصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، ومؤسسة نهر الأردن، ومؤسسة الملك عبد الله الثاني للتنمية، ومركز المعلومات والبحوث التابع لمؤسسة الملك الحسين، والمجلس الوطني لشؤون الأسرة (ختام العتيبي)، ومركز الملكة رانيا للريادة، ووفاء بني مصطفى (النائب). ويشكرون أيضا مركز الحياة (د. عامر بني عامر، أسامة محسن، محمد التميمي)، منظمة قادة الغد (سامي حوراني)، مؤسسة رواد للتنمية (معاذ العقيلة)، مؤسسة الشركاء الأردن (رشا عبد اللطيف، سناء ياسين) ود. مصطفى حيلات.

ويتقدم معدو التقرير بالشكر أيضا من جميع أقران منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الذين شاركوا في بعثات تقصي الحقائق ونقاشات مجموعات التركيز، سيما منهم منتدى الشباب الأوروبي (تينا هوسيفار)، سلوفينيا (الدكتور بيتر ديبلجاك)، ألمانيا (تيم شروك)، السويد (سانا هانسون)، تونس (مها طرابلسي) والمملكة المتحدة (شاه محمود). كما وأنهم ممثون للمشاركين الأردنيين في مؤتمر الشباب الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية عامي 2017 و2018 (أروى الجارحي، عرفات عوض محمود، محمد حبارنة، رشا الخطيب، حسين الصرايرة، راعب شريم، علي سدر، حمزة الطراونة، وثناء ياسين).

ويشكرون أيضا كل دول مجموعة السبع على الدعم المالي الذي تم توفيره عبر الصندوق الانتقالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع لشراكة "دوفيل" للدول السبع، سيما منها كندا (أمل العطيفي، كريستوفر جونستون)، فرنسا (السفير ديفيد بيرتولوتي، صوفي بيل)، ألمانيا (د. مارك إربل، د. بيرند كوزميتس، خايمي سبيريرج)، إيطاليا (السفير فايو كاسيزي، السفير جيوفاني براوزي، فاليريا روماري، د. ماركو سالاريس)، اليابان (كاتسو هيكو ارايكي)، والمملكة المتحدة (السفير إدوارد أوكدن، توناينا نجورورانو، كارولين موريس، ديما عبيدات) والولايات المتحدة (جون هشمة)، فضلا عن برنامج الشراكة الدنماركية العربية (آن كال)، وفد الاتحاد الأوروبي إلى الأردن (جاكوب آرتس، باربرا إنجلستوفت، مايكل ستيفنز)، هولندا (روان دعاس، نوال قطب)، إسبانيا (فيسنتي أورتيجا، مرسيديس كورنيجو بارياس)، السويد (إيزابيلا إريكسون) وسويسرا (السفير لوكاس جاسر، الكسندرا هافليجر، مانويلا سيلز روهرياخ).

وختاما، يودون أن يشكروا المركز الأوروبي للدعم الانتخابي (ماريو أورو)، المعهد الديمقراطي الوطني، المعهد الهولندي للديمقراطية متعددة الأحزاب (رامي عدوان)، المجلس النرويجي للاجئين (إعمار بونار)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (ماجدة العساف، ميس عبدالات، ديانا جريسات)، اليونيسكو (دانيا ديراني)، صندوق الأمم المتحدة للسكان (بثينة قمر، ليانا إسلام)، المكتب الإقليمي لليونيسف (بيسان عبد القادر، فيرا ميندونكا، جورجيا فاريكو)، مكتب اليونيسف في الأردن (دينا الجمل)، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (كورتني بابكوك، عمر الداودية) والبنك الدولي (توبياس ليشنتفيلد، شيرين سكريكوريان).

المحتويات

3	تمهيد
5	شكر وتقدير
9	المختصرات
11	الملخص التنفيذي
15	1 تقييم وضع الشباب في الأردن
17	الاتجاهات الوطنية التي تفوق تصوّر الحكومة
21	وصول الشباب إلى الخدمات العامة ومشاركتهم في الحياة العامة
26	موجز التقرير
28	المراجع
32	2 رؤية مشتركة للشباب في الأردن: الاستراتيجية الوطنية للشباب للأعوام 2019-2025
34	الاستثمارات في الاستراتيجيات الوطنية المتكاملة للشباب توتي ثمارها
38	تعزيز القدرات لتوجيه الاستراتيجية وتنسيق وتتبع التقدّم
56	المراجع
60	3 بناء القدرة الإدارية لتلبية الشباب في الأردن
61	تنظيم شؤون الشباب على المستوى المركزي
64	بناء المهارات لوضع سياسات وبرامج مراعية للشباب
68	ندرة الموارد المالية لبرامج الشباب
72	التنسيق في الوزارات ومستويات الحكومة
74	شؤون الشباب على المستوى دون الوطني
76	إدراج اعتبارات الشباب في عمليات وضع السياسات وتقديم الخدمات
79	المراجع
85	4 مشاركة الشباب وتمثيلهم في الحياة العامة في الأردن
86	علاقة قوية بين الشباب والمؤسسات العامة
87	يعبر الشباب عن ثقة أكبر في الحكومة من أية فئة عمرية أخرى، لكن بدرجة أقل من الماضي
88	تعزيز بيئة تمكينية لمشاركة الشباب
91	تطوير صيغ جديدة لمشاركة الشباب غير المؤسسية
92	تشجيع الشباب على الذهاب إلى صناديق الاقتراع
96	لا يزال الشباب ممثلين تمثيلاً ناقصاً في المؤسسات العامة الأردنية
100	إشراك الشباب في الدورة السياسية
105	المتطوعون الشباب: بناء القدرة على الصمود
108	المراجع

114
115
116
117
119
125

5 الأطر القانونية لتمكين الشباب في الأردن وحمائهم

تحديد حقوق الشباب وأدوارهم ومسؤولياتهم
قد تساعد قوانين الشباب الوطنية في اتباع نهج منسق
تأييد الأردن لحقوق الأطفال والشباب
متطلبات الحد الأدنى للسّن في الأردن
المراجع

Follow OECD Publications on:



http://twitter.com/OECD_Pubs



<http://www.facebook.com/OECDPublications>



<http://www.linkedin.com/groups/OECD-Publications-4645871>



<http://www.youtube.com/oecdilibrary>



<http://www.oecd.org/oecdirect/>

المختصرات

APS	الخدمة العامة الاسترالية
ATI	الحصول على المعلومات
CBO	منظمة مجتمعية
CoG	مركز الحكومة
CRC	اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل
CSB	ديوان الخدمة المدنية
CSO	منظمة المجتمع المدني
EYC	مجلس الإمارات للشباب
EU	الاتحاد الأوروبي
IEC	اللجنة الانتخابية المستقلة
ILO	منظمة العمل الدولية
IFES	المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية
IPU	الاتحاد البرلماني الدولي
IT	تكنولوجيا المعلومات
JOD	الدينار الأردني
JSOP	معهد السياسة الأردني
KG	الحضانة
KPI	مؤشرات الأداء الرئيسية
M&E	الرصد والتقييم
MoU	مذكرة تفاهم
MP	عضو في البرلمان
MENA	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
MoPIC	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
MoY	وزارة الشباب (في الأردن)
MUCF	الوكالة السويدية للشباب والمجتمع المدني
NEET	غير الملتحقين بالتعليم أو العمل أو التدريب
NGOs	المنظمات غير الحكومية
NYS	الاستراتيجية الوطنية للشباب
OECD	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
OGP	شراكة من أجل حكومات منفتحة
PISA	برنامج التقييم الدولي للطلاب الخاص بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
SWOT	"سوت" - (تحليل) نقاط القوة والضعف والفرص والأخطار
TVET	التعليم والتدريب التقني والمهني
UN	الأمم المتحدة
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNESCO	اليونسكو - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
UNESCWA	الإسكوا - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
UNFPA	صندوق الأمم المتحدة للسكان
UNHCR	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
UNICEF	اليونيسف - منظمة الأمم المتحدة للطفولة
USAID	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
USD	دولار أمريكي
VE	التعليم المهني
WHO	منظمة الصحة العالمية

الرموز الخاصة بالدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

AUS أستراليا	ESP إسبانيا	JPN اليابان	PRT البرتغال
AUT النمسا	EST إستونيا	KOR كوريا	SVK الجمهورية السلوفاكية
BEL بلجيكا	FIN فنلندا	LTU ليتوانيا	SVN سلوفينيا
CAN كندا	FRA فرنسا	LUX لكسمبرغ	SWE السويد
CHE سويسرا	GBR المملكة المتحدة	LVA لاتفيا	TUR تركيا
CHL شيلي	GRC اليونان	MEX المكسيك	USA الولايات المتحدة
CZE الجمهورية التشيكية	HUN هنغاريا	NLD هولندا	
COL كولومبيا	IRL أيرلندا	NOR النرويج	
CRI كوستاريكا	ISL آيسلندا	NZL نيوزيلندا	
DEU ألمانيا	ISR إسرائيل	OECD OECD average	
DNK الدانمرك	ITA إيطاليا	متوسط منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	
		POL بولندا	

الرموز الخاصة باقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

ALG الجزائر	KWT الكويت	OMN سلطنة عمان	TUN تونس
BHR البحرين	LBN لبنان	PA السلطة الفلسطينية	UAE الإمارات العربية المتحدة
DJI جيبوتي	LBY ليبيا	QAT قطر	YEM اليمن
EGY مصر	MRT موريتانيا	KSA المملكة العربية السعودية	
IRQ العراق	MENA MENA average	SYR سوريا	
JOR الأردن	متوسط منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا		
	MOR المغرب		

الملخص التنفيذي

يشكل الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 12-30 عاماً 36% من سكان الأردن. ووصلت نسبة البطالة بين السكان من سن 15 إلى 24 عاماً إلى 50% في الربع الأخير من 2020 وزادت جائحة كوفيد-19 من تفاقمها، مسجلة ارتفاعاً من معدّل مرتفع أساساً بلغ 37% عام 2019. (World Bank, 2021^[1]). وأعادت الأزمة وصول الشباب إلى الخدمات العامة ومساراتهم نحو الوظائف اللائقة، والاستقلالية المالية، والمراحل الهامة في مرحلة البلوغ.

برهن الشباب في الأردن عن قدرة على الصمود وتضامن في الحدّ من الأزمة عبر دعم الفئات الضعيفة. وينبغي أن تتعكس احتياجات الشباب في تدابير الاستجابة والتعافي لدعم انتقالهم إلى العيش المستقل، والحدّ من التكاليف الطويلة الأمد، ومنع تدهور الثقة في المؤسسات العامة.

ويقيم التقرير ترتيبات الحوكمة التي وضعتها وزارة الشباب في الأردن لتمكين الشباب وبناء الثقة، ويغطّي أربعة أبعاد أساسية:

- تصميم الاستراتيجية الوطنية للشباب في الأردن للأعوام 2019-2025، وتنفيذها، ومتابعة تقدّمها.
- بناء القدرات الإدارية في وزارة الشباب لتقديم سياسات وبرامج وخدمات مراعية للشباب.
- إنشاء بيئة قانونية ومؤسسية لتعزيز مشاركة الشباب في الحياة العامة وتمثيلهم في مؤسسات الدولة.
- مراجعة الأطر القانونية لتحقيق التوازن بين الاعتبارات المرتبطة بحماية الشباب وتمكينهم، وتوفير الوصول الشامل إلى الخدمات العامة والحماية.

رؤية مشتركة للشباب في الأردن: الاستراتيجية الوطنية للشباب للأعوام 2019-2025

الأردن إحدى الدول الأربعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فقط التي تعتمد استراتيجية وطنية فاعلة للشباب. وفيما تحظى الأخيرة بدعم جبار التزام سياسي رفيع المستوى، تبرز فرص لتعزيز ترتيبات الحوكمة الخاصة بها وتخطّي "تحدي التنفيذ". ويهدف تعزيز حلقات التغذية المرتدة لدى الشباب، سيّما الضعفاء منهم، يمكن أن تستثمر الوزارة في مواردها المالية والبشرية، وتوضّح توزيع المسؤوليات بين أصحاب المصلحة، وتطوّر آليات فاعلة للرصد والتقييم والتنسيق بين أصحاب المصلحة المتعدّدين.

لدعم تطبيق الاستراتيجية الوطنية للشباب للأعوام 2019-2025، يمكن لوزارة الشباب أن تنتظر في:

- إنشاء نظام لجمع البيانات وتخزينها، بما في ذلك على المستوى دون الوطني، وتحديد معايير واضحة للجودة لتقديم الأدلة من قبل الشركاء الحكوميين وغير الحكوميين، لرصد وتقييم تنفيذ أهداف وزارة الشباب الاستراتيجية.

- جمع البيانات المصنّفة حسب السنّ بصورة منهجية في كلّ المجالات السياساتية ذات الصلة بالاقتران مع عوامل الهوية الأخرى، وبالشراكة مع دائرة الإحصاءات، الجامعات، أو القطاع الخاص.
- إنشاء آلية للشباب والمنظمات التي يقودها الشباب لدعم تنفيذ الاستراتيجية وخطط الأردن للاستجابة والتعافي للحدّ من أزمة كوفيد-19، وإيجاد بذلك الدعم التنظيمي والتقني المناسب.
- استحداث وحدة مراقبة وتقييم وبناء القدرات لدى موظفي وزارة الشباب لتحديد مؤشرات الأداء الرئيسية، ومراقبة التطبيق، وتقييم مخرجات الاستراتيجية ونتائجها وأثرها.
- تفعيل اللجنة التوجيهية بالكامل وإنشاء لجنة تقنية بهدف تطوير خطط التنفيذ، وتحديد متطلبات التمويل، وتوضيح واجبات المراقبة والتقييم لجميع الشركاء الحكوميين وغير الحكوميين.

بناء القدرة الإدارية لتلبية الشباب في الأردن

هناك حاجة إلى توفير فرص التدريب الموجه لموظفي وزارة الشباب وفريقها الذي يعمل في مراكز الشباب، خصوصاً لجهة وضع السياسات، وبرامج الشباب، والرصد والتقييم. وفيما يتمّ تخصيص 41% من ميزانية الوزارة لـ"شؤون الشباب"، 16% فقط من هذه الموارد تغطّي نفقات غير مرتبطة بالمرافق. ومن شأن القدرات الإدارية المعزّزة على المستوى المحلي أن تمكّن شبكة مديريات الشباب ومراكز الشباب من تقديم برامج وخدمات مراعية للشباب.

يمكن أن تنظر الحكومة الأردنية في الآتي:

- صياغة وصف واضح لكلّ فئة عمل ومراجعة نظام التحفيز للموظفين، واعتماد مقاييس شفافة للأداء ونظام مكافآت قائم على الجدارة.
- وضع برنامج تدريبي لتعزيز المهارات والمعرفة في مجال تصميم السياسات والبرامج، وإدارة البرامج، والرصد والتقييم.
- اعتماد نهج قائم على الأدلة لتحديد احتياجات الميزانية الخاصة بمختلف مديريات ومراكز الشباب لمعالجة التفاوتات الجغرافية والوصول الشامل للشباب.
- تعزيز الآليات والقدرات المؤسسية للتنسيق على نطاق الوزارات ومع السلطات دون الوطنية وأصحاب المصلحة غير الحكوميين، لتقديم سياسات وخدمات فاعلة للشباب.
- إدراج شواغل الشباب في عملية وضع السياسات وتقديم الخدمات عبر النظر في تطبيق أدوات الحوكمة في عمليات وضع القوانين وإعداد الميزانية العامة.

مشاركة الشباب وتمثيلهم في الحياة العامة في الأردن

أقل من خمسة من كل عشرة شباب في الأردن يتقون بحكومتهم، وغالبا ما تكون نسبة اقتراعهم في الانتخابات أقل من المواطنين الأكبر سنا. وتبقى مشاركة الشباب في الدورة السياساتية وتمثيلهم في مؤسسات الدولة محدودة، مع فجوة في التمثيل تبلغ 42 نقطة مئوية في البرلمان. وفي الوقت نفسه، يشارك الشباب في النقاش العام من خلال قنوات غير مؤسسية. وتقرّ الاستراتيجية الوطنية للشباب في الأردن للأعوام 2019-2025 بأهمية تعزيز مشاركة الشباب، والمواطنة والقيادة الفاعلة. العلاقة القوية بين الشباب والمؤسسات العامة أساسية لضمان فاعلية المؤسسات وشرعيتها وقدرتها على الصمود.

يمكن أن تنظر حكومة الأردن في الآتي:

- تعزيز المناهج المدنية والمرتبطة بالمواطنة في المدارس والبرامج خارج المدرسة لتقوية ارتباط الشباب بالعمليات الديمقراطية.
- توفير البرامج لمساعدة الشباب الموهوبين في الانضمام إلى القوى العاملة في القطاع العام والنجاح فيها وتعزيز التعلم بين الأجيال بين الموظفين الكبار السن والأصغر سنا.
- اعتماد سياسة على نطاق الحكومة عن اشراك الشباب في السياسات وتعزيز الوسائل الوجيهة والرقمية، بما في ذلك برامج تشاركية لإعداد الميزانية، ومجالس الشباب، مجالس الشباب الاستشارية.
- ضمان بيئة تمكينية وتعزيز مشاركة الشباب في الحياة العامة، بما في ذلك من خلال ربط وزارة الشباب وأصحاب المصلحة الشباب بشكل وثيق أكثر بخطط العمل الوطنية لشراكة الحكومة المفتوحة.
- تعزيز برامج التطوع الوطنية للشباب وتأمين الدعم السياسي، والموارد، والولايات، والأدوات للجنة العليا للعمل التطوعي.

الأطر القانونية لتمكين الشباب وحمايتهم في الأردن

بذل الأردن جهودا هامة لضمان انساق القوانين الوطنية مع المعايير الدولية في مجال حقوق الطفل، والتمييز الجنساني، والتعليم، والتوظيف، والصحة، والعدالة، وغيرها. لكن، تستمر متطلبات الحد الأدنى للسّن في استبعاد نسبة كبيرة من الشباب من المشاركة في الحياة العامة والسياسية، إذ ينبغي أن يبلغ المواطن 30 عاما للترشّح لعضوية البرلمان، و25 عاما للمجالس المحلية، ما يتخطى إلى حدّ كبير متطلبات الحد الأدنى للسّن في الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومعظم الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي مجالات أخرى، كالعامل بدوام كامل والعمالة الخطرة، تبرز الحاجة إلى بذل جهود إضافية لتنفيذ القوانين القائمة.

ولتحقيق التوازن بين الشواغل المتعلقة بحماية الشباب وتمكينهم، يمكن لحكومة الأردن ان تنظر في:

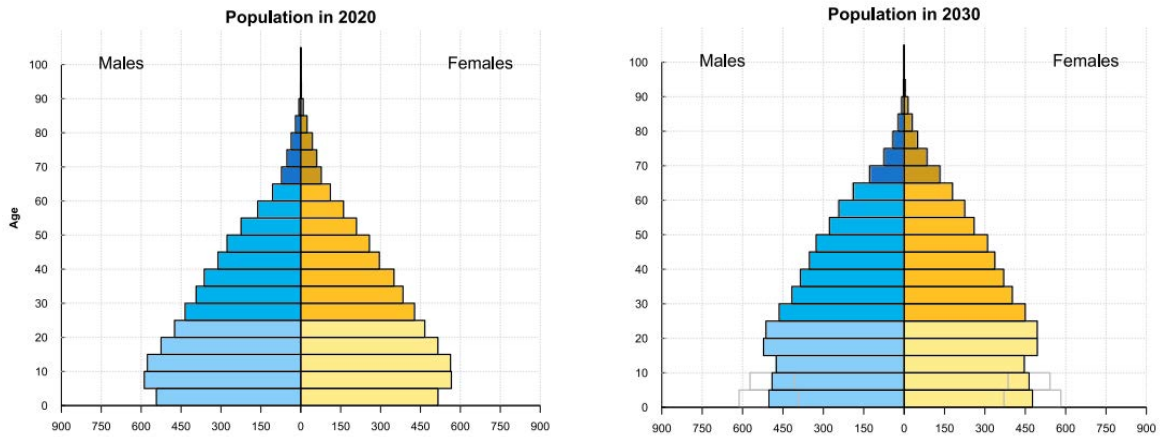
- تحديد بصورة واضحة مسؤوليات وولايات المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في العمل مع الشباب ولأجلهم، مثلاً عبر تعديل النظام رقم (78) لعام 2016، أو صياغة قانون وطني للشباب لمعالجة التقسيم على مستوى تقديم السياسات، والبرامج، والخدمات للشباب.
- إجراء استعراض في شأن متطلبات الحد الأدنى للسّن في مجالات الخدمات العامة مقارنة بالمعايير الدولية لتحديد الحواجز التي تمنع الشباب من الوصول إليهم.
- النظر في تخفيض متطلبات الحد الأدنى للسّن للمرشحين للانتخابات الوطنية ودون الوطنية، تماشياً مع توصيات اللجنة الملكية المكلفة بمراجعة نصوص الدستور.
- تطبيق القوانين التي تحدّد متطلبات الحد الأدنى للسّن لحماية الشبان والشابات من الضرر، مثلاً العمل بدوام كامل وفي العمالة الخطرة.

1 تقييم وضع الشباب في الأردن

يشكّل الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و30 عاماً أكثر من ثلث مجموع السكان في الأردن، مع نسبة تبلغ نحو 36%. إن مشاركتهم الناجحة في سوق العمل والحياة العامة والسياسية والمجتمع، أساسية لرفاههم الشخصي والأفاق الاقتصادية والنمو الاقتصادي الشامل والتماسك الاجتماعي والثقة في الحكومة. ويعرض هذا الفصل السياق الذي يبلغ فيه الشباب في الأردن سنّ الرشد، ويناقش العوامل الوطنية والإقليمية والعالمية التي تحدّد الفرص للشباب، ويقيّم وضعهم الراهن، ويغطّي الاتجاهات التي من شأنها أن ترسم مجرى حياتهم وحياة الأجيال المستقبلية.

يشكّل الشباب أكثر من ثلث مجموع السكان في الأردن، مع نسبة تبلغ نحو 36%، بحسب الفئة العمرية التي حدّتها وزارة الشباب (12 و30 عاماً). نحو 6 من كل 10 أشخاص هم دون 30 عاماً. (UNICEF, 2021^[1]) ويُظهر الرسم 1.1 هرم أعمار السكان في الأردن عام 2020 والتطورات المتوقعة للسنوات العشر المقبلة. وبحلول 2030، من المحتمل أن تزيد نسبة البالغين من العمر بين 15 و25 عاماً، وقد تمثّل الفئة العمرية الأكبر وفقاً لتوقعات الأمم المتحدة. وبما أن المجموعة الشبابية الحالية ستكبر في السن، يمثّل التحول الديموغرافي فرصةً فريدةً للأردن، وأيضاً حاجةً إلى جهود واستثمارات متجدّدة في انتقالهم إلى العيش المستقل ومشاركتهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والعامّة.

الرسم 1.1. التركيب الديموغرافي للأردن بحسب الفئات العمرية، 2020 و2030 (تصوّر)



المصدر: الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، التوقعات السكانية في العالم، https://population.un.org/wpp/Graphs/1_Demographic%20Profiles/Jordan.pdf.

يكبر الشباب في الأردن في سياق إقليمي يسوده عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وما يترافق معه من آثار غير مباشرة على البلاد وتطورها الاقتصادي وتماسكها الاجتماعي (United Nations, 2017^[2]). منذ العام 2010، ارتفع نمو إجمالي الناتج المحلي بنسبة 2.4% في المتوسط سنوياً، مسجّلاً انخفاضاً مقارنة بنسبة 6.74% في العقد السابق (World Bank, 2021^[3]). إضافة إلى ذلك، تقلّص الحيز المالي في السنوات الأخيرة حيث أفاد صندوق النقد الدولي عن مخاطر مرتبطة بمستوى الدين المرتفع، والضعف المالي، والاعتماد على التمويل المستمر من المانحين (IMF, 2019^[4]). وبحسب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، لا يزال الأردن يستضيف العدد الأكبر من اللاجئين بالنسبة للفرد على المستوى العالمي، مع أكثر من 750000 لاجئ منذ فبراير 2021 (UNHCR, 2021^[5]).

أدت جائحة كوفيد-19 وآثارها الاجتماعية والاقتصادية إلى تفاقم اللامساواة والتحديات التي يواجهها الشباب، خصوصاً المجموعات الضعيفة منهم. وزاد اقبال المدارس وحظر التجول وانقطاع الوصول إلى التعليم، من اللامساواة في الوصول إلى التعليم. وبحسب برنامج التقييم الدولي للطلاب الخاص بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (PISA)، نحو 16% من الطلاب في الأردن يفنقرون إلى سبيل الوصول إلى شبكة الإنترنت، وثلث

الطلاب البالغين من العمر 15 عاما لا يملكون كمبيوترا للواجبات المدرسية في العام 2018 (OECD, 2021^[6]). وبلغت نسبة البطالة لدى الشباب 50% في الربع الأخير من 2020 بسبب جائحة كوفيد-19، مقابل 24.7% من مجموع السكان (World Bank, 2021^[7]). ودفعت أزمة كوفيد-19 الشباب أكثر نحو الوظائف غير الرسمية وغير المستقرة، ما يؤثر على دخلهم المتاح واستقلاليتهم المادية، كما وأنها وضعتهم على مسار أكثر تقلبا لجهة تحقيق إنجازات مهمة أخرى خلال مرحلة البلوغ.

ومع إغلاق مراكز ونوادي الشباب لأسباب صحية، انتقلت مساحات التفاعل الاجتماعي والتعليم غير النظامي بكثرة إلى المنصات الإلكترونية، ما أثار شواغل جديدة عن استبعاد المجموعات الضعيفة من المساحات الإلكترونية، فضلا عن خطر الاطلاع المتزايد على المعلومات المضللة على وسائل التواصل الاجتماعي. وبموازاة ذلك، برهن الشباب عن قدرة على الصمود، وتضامن مع الفئات العمرية الأكبر، وقوة في الحد من الأزمة من خلال دعم الفئات الضعيفة في المجتمع، ما يساهم في تعزيز التماسك الاجتماعي.

وبعيدا عن آثار كوفيد-19، تساهم تحولات وطنية وعالمية أخرى في تغيير العالم الذي يكبر فيه الشباب في الأردن، سيما منها الوتيرة السريعة للرقمنة، ومستقبل العمل، والتغير المناخي. وفي هذا السياق، يبقى النهج المستقبلي لوضع السياسات والبرامج الخاصة بالشباب أساسية لتوفير فرص جديدة والحد من المخاطر الجديدة التي تؤثر على رفاه الشباب وقدرتهم على الصمود.

ويعرض هذا الفصل السياق الذي يبلغ فيه الشباب في الأردن سنّ الرشد، ويناقش العوامل الوطنية والإقليمية والعالمية التي تحدّد الفرص أمام الشباب، ويحلّل المؤشرات الرئيسية لتقييم وضعهم، ويغطّي بعض الاتجاهات التي من المحتمل أن ترسم حياة شباب اليوم والأجيال المستقبلية في السنوات المقبلة.

الاتجاهات الوطنية التي تفقود تصوّر الحكومة

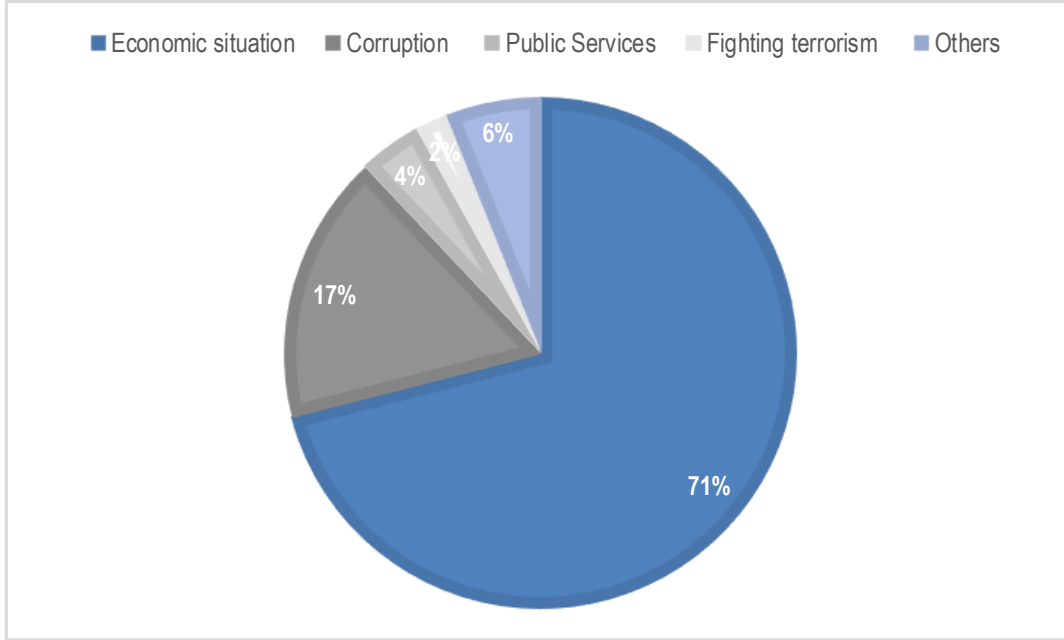
لطالما كان تحسين وضع الشباب على الأجندة السياسية في الأردن. وعام 2000، أشار الملك عبدالله الثاني إلى جيل الشباب بعبارة "الثروة الأهم وأمل المستقبل" وإلى ضرورة "الاستفادة من إمكانات الشباب الفكرية، والابتكارية، والإنتاجية، كي يتمكن الأردن من مواكبة التطورات الجديدة لجهة العوامل العلمية والاقتصادية والاجتماعية العالمية". (OECD, 2018^[8]) وأعدت أوراق المناقشة اللاحقة الصادرة عن الملك عبد الله الثاني التأكيد على الحاجة إلى تمكين الشباب عبر تطوير إدارة الدولة وتعزيز سيادة القانون (UNESCO, 2017^[9]).

شكل تحوّل المجلس الأعلى للشباب إلى وزارة الشباب عام 2016 منعطفا هاما في رفع قضايا الشباب إلى مستوى الحكومة. وعام 2019، أطلق الأردن الاستراتيجية الوطنية للشباب للأعوام 2019-2025. ان اعتماد استراتيجية شاملة مخصّصة لشواغل الشباب، بتنسيق وزارة الشباب، يجعل من الأردن إحدى الدولتين الوحيدتين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا اللتين لديهما استراتيجية تنفيذية قائمة. وكان الأردن أيضا أول دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعتمد استراتيجية للشباب متعدّدة السنوات للأعوام 2005-2009 لتوحيد وتنسيق مختلف المبادرات التي تستهدف الشباب بشكل أفضل.

وعلى الرغم من هذه الإنجازات المهمة، لا يزال الشباب في الأردن يواجهون تحديات مهمة في انتقالهم إلى العيش المستقل. وتُظهر بيانات الباروميتر العربي (الرسم 1.2) أن غالبية كبرى من السكان، وحتى قبل أزمة كوفيد-19،

تعتبر أن الوضع الاقتصادي هو أكبر تحدٍّ تواجهه الدولة (71%)، ويتبعه الفساد (17%) (Arab Barometer, 2019_[10]).

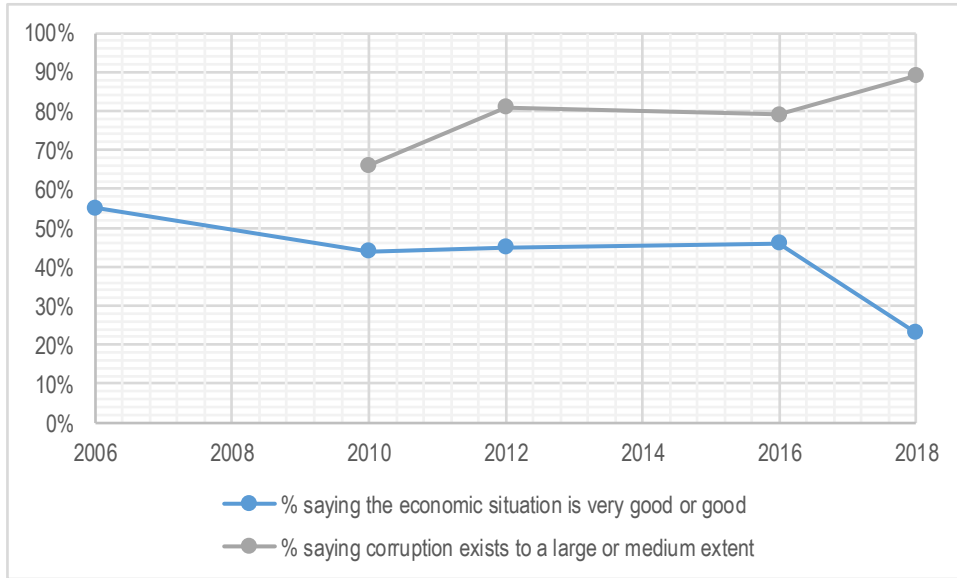
الرسم 1.2. الشواغل الرئيسية التي أثارها المجيبون على الاستطلاع في الأردن، 2019



ملاحظة: يُظهر الرسم إجابات الأردنيين على السؤال: ما هو أهم تحدٍّ تواجهه دولتكم اليوم؟
المصدر: (Arab Barometer, 2019_[10])

خلال العقد الماضي، تراجع نسبة الرضا عن الوضع الاقتصادي بشكل كبير. وفيما قِيم 55% الوضع الاقتصادي بالجيّد أو جيّد جداً عام 2006، عبّر 23% فقط عن رضاهم عن وضع الاقتصاد عام 2018. وانخفضت نسب الرضا بدرجة كبيرة منذ 2016 (23 نقطة مئوية من 46% إلى 23%) (الرسم 1.3). وتشمل العوامل التي تساهم في الانخفاض الحاد تدابير التقشف التي اعتمدها الأردن؛ وأزمة اللاجئين التي يرافقها التراجع في المعونة المقدّمة إلى اللاجئين عالمياً¹؛ وتراجع المساعدات الخارجية. في المقابل، كان ثلث المجيبين متفائلين بأن الوضع الاقتصادي سيتحسن في المستقبل القريب اعتباراً من عام 2018 (Arab Barometer, 2019_[10]).

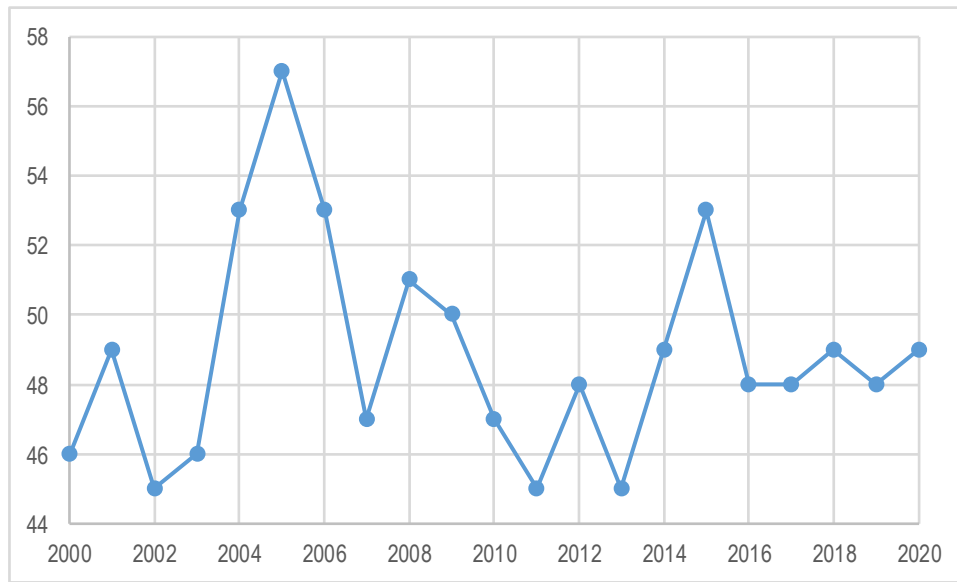
الرسم 1.3. كيف يرى المجيبون على الاستطلاع الوضع الاقتصادي والفساد في الأردن، 2006-2018



ملاحظة: يُظهر الرسم نسبة المجيبين الذين يعتبرون أن الاقتصاد الحالي "جيد جداً" أو "جيد" (كيف تقيّم الوضع الاقتصادي الحالي في دولتك؟) ونسبة المجيبين الذين يفيدون بأن الفساد موجود إلى حدّ "كبير" أو "متوسط" (إلى أي حدّ تظن أن الفساد موجود في وكالات ومؤسسات الدولة في بلادك؟).
المصدر: (Arab Barometer, 2019_[10])

يشكّل الفساد ثاني أكبر تحدّ من وجهة نظر المجيبين على الباروميتر العربي. ويعتبر 89% منهم أن الفساد موجود إلى حدّ "كبير" أو "متوسط" في مؤسسات ووكالات الدولة، ما يشكّل ارتفاعاً بأكثر من 30 نقطة مئوية من 66% عام 2010 (الرسم 3) (Arab Barometer, 2019_[10]). ووفقاً لمؤشر مؤسسة الشفافية الدولية الخاص بإدراك وجود الفساد، سجّل الأردن 49 نقطة عام 2021، ما يضعها في المرتبة الستين عالمياً من أصل 180 دولة، وفي المرتبة الخامسة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتدهور أداء الأردن على صعيد المؤشر بين 2005 و2011 (من درجة 57 نقطة المرتفعة إلى 45 نقطة)، وتعافى تدريجياً قبل أن يصل إلى حالة ركود فعلية عند المستويات الحالية منذ 2016 (الرسم 1.4) (Economics, 2020_[11])².

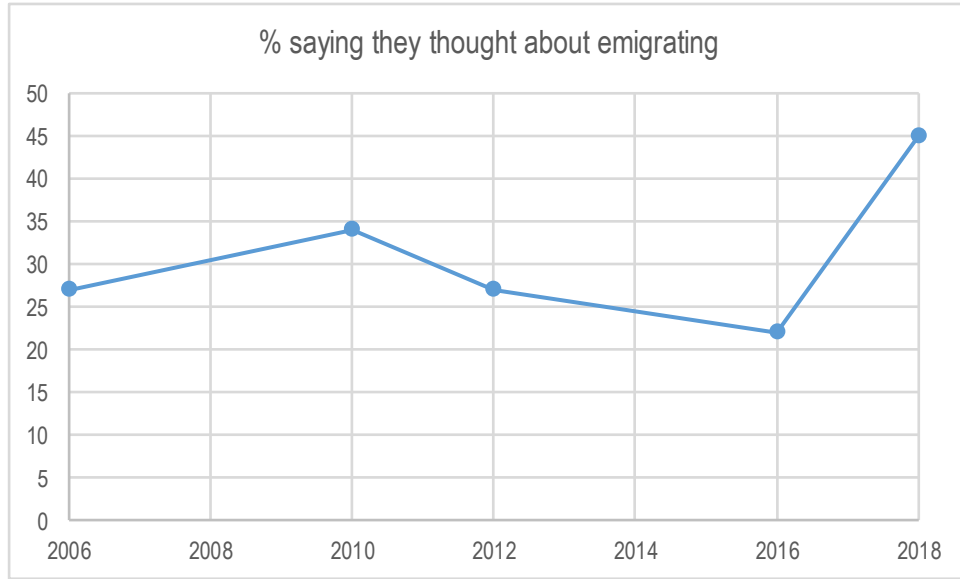
الرسم 1.4. مؤشر الفساد في الأردن، 2000-2020



ملاحظة: يُظهر الرسم نتائج مؤشر إدراك وجود الفساد في الأردن. وتُظهر النتيجة المستوى المتصور للفساد في القطاع العام على مقياس من صفر (فاسد جدا) إلى مئة (نظيف جدا).
المصدر: (Economics, 2020^[11])

ونظرا لاستياء الأردنيين من الفرص الاقتصادية المتوفرة وإدراك وجود الفساد، ازداد التفكير في الهجرة من الأردن في السنوات الأخيرة. وأكد 45% من المجيبين على الاستطلاع أنهم يفكرون في الهجرة من الأردن منذ عام 2018، فيما كانت هذه النسبة تبلغ 22% عام 2016 (الرسم 1.5). ويظهر ذلك خصوصا لدى الشباب المعلمين الذين يشيرون إلى الاعتبارات الاقتصادية كسبب رئيسي (83%)³. وكان الشباب (18-29 عامًا) أكثر ميلاً إلى التفكير في الهجرة مقارنة بالفئة العمرية الأكبر سناً. وفيما كان 59% من البالغين بين 18-29 عاماً يفكرون في ذلك، انخفضت النسبة إلى 46% للذين تتراوح أعمارهم بين 30-39 عاماً. وفي المقابل، 31% من الفئة العمرية 50-59 عاماً، و فقط 16% من المجيبين البالغين من العمر 60 عاماً وما فوق، يفكرون في الهجرة (Arab Barometer, 2019^[10]).

الرسم 1.5. نسبة الشباب في الأردن الذين يفكرون في الهجرة، 2006-2018



ملاحظة: يُظهر هذا الرسم ردود الشباب الأردنيين على سؤال: هل فكرت يوماً بالهجرة من الأردن؟
المصدر: (Arab Barometer, 2019^[10])

وصول الشباب إلى الخدمات العامة ومشاركتهم في الحياة العامة

يناقش هذا القسم وضع الشباب في الأردن في السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الأوسع، وفي ضوء التطورات الوطنية والإقليمية. والجدير ذكره أن الشباب ليسوا بمجموعة متجانسة، فعلى الرغم من أنهم قد يواجهون تجارب اجتماعية واقتصادية وسياسية مشتركة، كونهم ينتقلون في الفترة نفسها من الطفولة إلى مرحلة البلوغ، إلا أن خلفياتهم وتجاربهم وتطلعاتهم الشخصية مختلفة إلى حد كبير. لذلك من المهم جداً مناقشة التحديات أمام وصول الأشخاص إلى الخدمات العامة وثقتهم بالحكومة، وليس فقط على صعيد السن، بل ينبغي أن يترافق ذلك بتحليل لعوامل الهوية الأخرى كالنوع الاجتماعي والخلفية الاجتماعية الاقتصادية، لتحديد نقاط الضعف المحتملة لمجموعات محددة من الشباب.

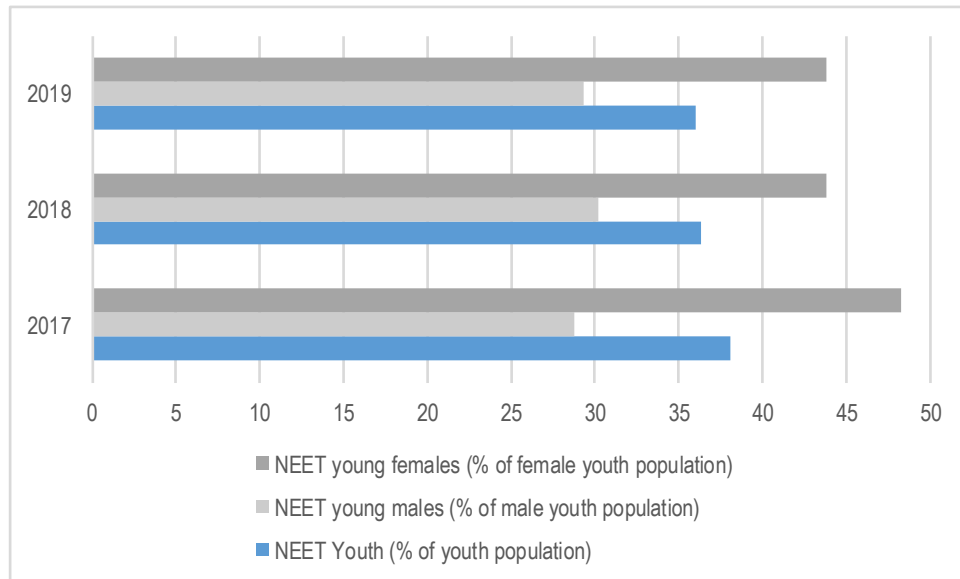
العمالة: أكثر من واحد من كل ثلاثة شباب في الأردن عاطل عن العمل

يسجل الأردن أحد أعلى معدلات البطالة لدى الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، خصوصاً لدى الشابات. ولم تنخفض هذه المعدلات يوماً عن 25% في الأردن في العقود الثلاثة الأخيرة (OECD, 2018^[8])، وازدادت لتبلغ 50% في الربع الأخير من 2020 بسبب جائحة كوفيد-19، مسجلة ارتفاعاً مقارنة بعام 2019، حيث وصلت هذه النسبة إلى 37%، وهي نسبة مرتفعة أساساً (51% لدى الشابات) (World Bank, 2021^[7]).

وتبرز البطالة لدى الشباب بشكل خاص بين المعلمين جيّداً. وعلى سبيل المثال، عام 2018، 26% من الشبان حاملين شهادة البكالوريوس أو شهادة أعلى، و77% من الطالبات الحائزات لشهادة البكالوريوس أو شهادة أعلى، كانوا عاطلين عن العمل (Ministry of Education, 2018^[12]). وكذلك، نسبة الشباب غير الملتحقين بالتعليم أو العمل أو التدريب أعلى بكثير لدى الشابات مقارنة بالشبان. وعام 2019، 44% من الشابات في الأردن لم يكنّ

ملتحقات بالتعليم أو العمل أو التدريب، مقابل 29% من الشبان (الرسم 1.6) (World Bank, 2019^[13]) (World Bank, 2019^[14]).

الرسم 1.6. نسبة الشباب غير الملتحقين بالتعليم أو العمل أو التدريب، الأردن، (2017-2019)



ملاحظة: يُظهر الرسم نسبة الشباب غير الملتحقين بالتعليم أو العمل أو التدريب كـمجموع (% من السكان الشباب)، نسبة الشبان غير الملتحقين بالتعليم أو العمل أو التدريب (% من السكان الشباب)، ونسبة الشابات غير الملتحقات بالتعليم أو العمل أو التدريب (% من السكان الشباب). المصدر: (World Bank, 2019^[15]).

وفقاً لنتائج الباروميتر العربي (2109)، 85% من الشباب في الأردن غير راضين عن أداء الحكومة لجهة خلق فرص عمل (Arab Barometer, 2019^[16]). ان ثبات المستويات المرتفعة للبطالة لدى الشباب له جذور هيكلية عميقة، من بينها أن القطاع الخاص لم يوِّلد وظائف كافية لاستيعاب الشباب الباحثين عن عمل. وخلال العقد الماضي، انخفضت أكثر نسبة التوظيف في القطاع الخاص مقارنة بالتوظيف في القطاع العام (ILO, 2013^[17]). وإضافة إلى ذلك، القطاع العام مكان متميز للعمل للكثير من الخريجين نظراً لتصوّرات عن مستوى أعلى من الأمن الوظيفي فيه، وساعات عمل أقل، وظروف عمل مواتية (مثلاً ساعات عمل مرنة) على الرغم من احتمال وجود رواتب أعلى في القطاع الخاص (USAID, 2015^[18]).

ويبرز أيضاً عدم تطابق بين المهارات المعلمة في المدرسة والجامعات، والخبرة المطلوبة في سوق العمل (Arab Barometer, 2019^[16]). ويُظهر تقييم أجرته الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) أن أرباب العمل في القطاع الخاص غالباً ما يطلبون تدريبات وخبرات عمل مكثفة، ولذلك تتردد الشركات في توظيف خريجين جدد (USAID, 2015^[18]). وبحسب دراسة أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ان المعرفة التقنية، والأداء تحت الضغط، والدراية بنماذج الآلات الجديدة واستخدامها، والأخلاق المهنية، ومهارات التعامل مع الآخرين، هي بين التحديات الرئيسية التي طرحها ممثلو القطاع الخاص (UNDP, 2014^[19]). وتم أيضاً الاعتراف

بذلك في التقييمات الذاتية للطلاب الذين أشاروا إلى "نقص على صعيد حلّ المشكلات، والتفكير النقدي، والمهارات التقنية" (USAID, 2015^[18]).

وسط غياب وظائف لائقة، يتمّ توظيف نسبة كبيرة من الشباب في القطاع غير النظامي. وغالبا ما يقبل الشباب الباحثين عن عمل بوظائف غير نظامية لا تتماشى مع مؤهلاتهم وتدرّ دخلا ضعيفا، ما يؤخر وصولهم إلى العيش المستقل وتحقيق ما يُعتبر خطوات أساسية في مرحلة البلوغ كالزواج مثلا (USAID, 2015^[18]). عام 2015، تمّ توظيف 38% من العاملين الشباب (دون 30 عاما) في القطاع غير النظامي، وكان نصفهم يتمنّع بمؤهلات أعلى من الوظائف التي يشغلونها. إضافة إلى ذلك، 60% في هذه الفئة تلقّوا رواتب أدنى من متوسط الأجور (OECD, 2018^[8]).

وترتبط نسب البطالة المرتفعة لدى الشباب أيضا بسيطرة "الواسطة" في المجتمع الأردني⁴. ويظهر تقييم أجرته الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) أن 94% من الشباب في الأردن يؤمنون أن الروابط والمعارف تلعب دورا أهمّ من التعليم والأداء الأكاديمي في ضمان وظيفة والحصول على عمل (Arab Barometer, 2019^[16]) (USAID, 2015^[18]).

التعليم: التطور نحو التكافؤ الجنساني لكن نسب الالتحاق آخذة في الانخفاض

أحرز الأردن تقدما مهما لجهة توفير الوصول إلى التعليم. مثلا، بلغت معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب (15-24 عاما) 99% (Statista, 2021^[20])، متجاوزة النسبة المتوسطة التي بلغت 90% في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عام 2019 (World Bank, 2019^[22]) (UNESCO, 2021^[21]). وأحرز الأردن أيضا تقدما مهما لجهة تحقيق التكافؤ الجنساني في التعليم، وبرز ذلك في المساواة على صعيد معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة ومعدلات الالتحاق في التعليم الابتدائي لدى الشبان والشابات (Statista, 2021^[20]). واعتبارا من عام 2018، 81% من الشباب (82% من الشبان و80% من الشابات) التحقوا بالتعليم الابتدائي، مقارنة بنسبة 78% عام 2011 (World Bank, 2020^[23]). إضافة إلى ذلك، 87% من الشبان و90% من الشابات التحقوا بالتعليم الثانوي (World Bank, 2020^[23]).

لكن، تظهر معدلات الالتحاق بالتعليم الأولي، التي بلغت 81%، تحت النسبة المتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (94%) والدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (97%). وانخفضت معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي من 77% عام 2011 إلى 63% عام 2018 (75% في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا). وبالمثل، انخفضت من 37% عام 2011 إلى 34% في التعليم العالي (41% في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) في الفترة نفسها (World Bank, n.d.^[24]). وترتبط التحديات في قطاع التعليم أيضا بالنقص في موظفي التعليم. في نسخة برنامج التقييم الدولي للطلاب الخاص بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (PISA) لعام 2018، أفاد مدراء المدارس أنهم يعانون من أشدّ حالات النقص على صعيد موظفي التعليم بين الدول المشاركة في التقييم.

تماشياً مع الأنماط المعتمدة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، تساهم التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية في الوصول غير المتساوي إلى المدارس وفرص التعلّم في الأردن، ما يؤدي إلى أداء ونتائج تعليمية غير متساوية. مثلاً، يبرز النقص في موظفي التعليم أكثر في المدارس المحرومة⁵. 47% من الطلاب الملتحقين بمدارس محرومة (مقارنة بـ 34% في الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية) و30% من الطلاب الملتحقين بمدارس غير محرومة (مقارنة بـ 18% في الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية) ملتحقين بمدرسة أفاد مديرها أن قدرتها على توفير تعليمات يعيقها "إلى حدّ ما"، على الأقل، نقص في الطاقم التعليمي (OECD, 2018^[25]). وتُظهر النتائج أيضاً أن الطلاب الذين عانوا من الحرمان اجتماعياً واقتصادياً لديهم طموحات أضعف من أولئك غير المحرومين لجهة انجازاتهم الأكاديمية، حتى عندما يتمّ النظر في المتفوّقين من الفئتين⁶.

لمعالجة عدم تلاؤم المهارات في سوق العمل، تشدّد الخطة الاستراتيجية للتعليم في الأردن (2018-2022) على أهمية تطوير نظام متقدّم في التعليم والتدريب المهني والتقني (TVET) لتلبية احتياجات سوق العمل بشكل أفضل. لكن، تبقى النظرة إلى التعليم والتدريب المهني والتقني سلبية من قِبَل الطلاب والعائلات كونه يُعتبر "مسار من الدرجة الثانية للطلاب ضعيفي الأداء" (Ministry of Education, 2018^[12]). واستجابة لذلك، تنوي وزارة التعليم أن تجعل هذا القطاع أكثر جاذبية للطلاب عبر توفير التعليم المهني للمدارس الثانوية (الصفوف 11-12) في مجالات كالصناعة، والزراعة، والفنادق والسياحة، وإنتاج الأسر المعيشية. وفيما تمثّل النساء نحو 43% من طلاب التعليم المهني، تُظهر البيانات أن التحيزات والنمطية الجنسانية لا تزال سائدة. على سبيل المثال، فيما غالبية الشبان ملتحقين في قطاعات الصناعة، والفنادق، والسياحة، والزراعة، نحو 98% من الطلاب الملتحقين في إنتاج الأسر المعيشية شابات. وغالبا ما يتمّ التدريب المهني في مجالات الصناعة، والزراعة، والفنادق، والسياحة في مدارس الشبان، ما يستبعد أو يحبط الطالبات من حضور الصفوف نفسها. ولا تزال الأعراف الاجتماعية تؤثر بشكل قوي على خيارات الطلاب حيث أن العديد من الإناث يعتبرن الأنشطة المنزلية "مناسبة"، مع الاعتراف بأن مثل هذه الأنشطة لا تعدّهن بالشكل المناسب لسوق العمل (USAID, 2015^[18]).

إن عمالة الأطفال، الناجمة عن الفقر والبطالة لدى الكبار، تزيد في تقييد وصول الشباب إلى التعليم. ووفقاً لمنظمة العمل الدولية، نحو 70000 طفل بين عمر 5-17 سنوات، كانوا معرّضين لعمالة الأطفال عام 2018، 62500 منهم صبيان و7500 فتيات (Ministry of Education, 2018^[12]). وتُظهر بيانات وزارة العمل للعام 2010 أن 40% من آباء الأطفال المعرّضين لعمالة الأطفال عاطلين عن العمل، و70% يعيشون في عائلات تعيش تحت خط الفقر المدقع (UNICEF, 2014^[26]). وتشير البيانات الأحدث عهداً إلى أن عمالة الأطفال أخذت في الارتفاع، ووصلت إلى 20% عام 2018 (The Jordan Times, 2018^[27]).

الصحة: القيادة المتهورة، والتدخين، والبدانة، والوصول غير المتساوي إلى الخدمات مخاطر رئيسة

تحسّنت المؤشرات الصحية المهمة في الأردن في العقود الأخيرة فيما لا تزال تحديات أساسية سائدة. مثلاً، تراجع معدل وفيات الرضع من 18 وفاة لكلّ 1000 من المواليد عام 2010، إلى 14 عام 2018، وهو أقل من المتوسط

البالغ 18 في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (World Bank Data, 2019^[28]). ومع نسبة 8%، خصّص الأردن نسبة من إجمالي الناتج المحلي إلى نفقات الصحة العامة فاقت تلك المخصّصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (5.7%) ولكن لم تتعدّى تلك المعتمدة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (12.6%) عام 2017 (World Bank Data, 2020^[29]). عام 2019، عبّر 63% من المجيبين على استطلاع الباروميتر العربي في الأردن عن رضاهم عن نظام الرعاية الصحية. ويمثّل ذلك تدنيا كبيرا من نسبة بلغت 86% عام 2016 (Arab Barometer, 2019^[10]). وعلى المستوى السياسي، تقرّ رؤية الأردن 2025 بأهمية إنشاء مراكز رعاية صحية مراعية للشباب لمعالجة مسائل الصحة العقلية وتعاطي المخدرات لدى جيل الشباب (UNESCO and OECD, 2020^[30]).

ترتبط المخاطر الصحية لدى الشباب في الأردن بالسلوك العالي المخاطر، كانتشار التدخين، والتغذية غير الصحية، والسلوك المتهور على الطرقات. وأشار التقرير السنوي لعام 2019 في شأن حوادث السير، الصادر عن مديرية الأمن العام في الأردن، إلى أن السائقين الشباب (ما دون 33 عاما) لديهم النسبة الأعلى من حوادث السير مقارنة بالفئات العمرية الأكبر (Public Security Directorate, 2019^[31]). وبالمثل، ان نسبة التدخين لدى المراهقين (13-15 عاما) ارتفعت إلى 24% عام 2014 (34% لدى الشبان و14% لدى الشابات). ويشمل ذلك أيضا استهلاك الشباب للرجيلة التي، وخلافا للإثباتات العلمية، غالبا ما يعتبرها المراهقون⁸ أقلّ ضررا وتَسببا للإدمان. يعاني 12% من الشباب البالغين من العمر 15-18 عاما من البدانة (OECD, 2018^[8]). ووفقا لدراسة أجرتها منظمة الصحة العالمية في محافظة إربد، إن البدانة لدى المراهقين البالغين من العمر 13-16 عاما أعلى بكثير لدى الطالبات، والطلاب الذين عاشوا في المناطق الحضرية، والطلاب ذوي الأهل العاملين (WHO, 2010^[32]). إضافة إلى ذلك، وبحسب ما أفادته وزارة الصحة عام 2011، يمثّل داء السكري مشكلة صحية مهمة. عام 2016، أكثر من ثلث البالغين من السكان (18 عاما وما فوق) كانوا يعانون منه (Jordan Times, 2019^[33]).

تواجه الشابات، والشباب في المناطق الريفية، والشباب ذوي الإعاقة، تحديات معيّنة في وصولهم إلى الخدمات والمرافق الصحية (OECD, 2018^[8]). على سبيل المثال، إن التوعية على الصحة الجنسية والإنجابية محدودة لدى الشباب في الأردن، خصوصا الإناث منهم. ووفقا لدراسة أجرتها منظمة الصحة العالمية عن وسائل منع الحمل، لا يزال هناك استخدام كبير لطرق منع الحمل التقليدية، ما يزيد من خطر الحمل غير المرغوب (WHO, 2018^[34]).

مشاركة الشباب في الحياة العامة والسياسية في الأردن

في العقد الأخير، بذل الأردن جهودا إصلاحية مهمة لتعزيز عملية وضع السياسات وجعلها أكثر انفتاحا وتشاركية وشمولا. عام 2012، كان الأردن أول دولة عربية تنضمّ إلى شراكة الحكومات المنفتحة، وبحلول عام 2018، أطلقت خطة العمل الوطنية الرابعة الخاصة بها للأعوام 2018-2020 (Open Government Partnership, 2019^[35]). وان خطة العمل الحالية هي أول من اعترف بأن على مؤسسات الشباب أن تكون مشمولة في الحوار الوطني (الفصل الرابع). وتشدّد الاستراتيجية الوطنية للشباب في الأردن للأعوام 2019-2025 على الحاجة إلى "تعزيز عمل الشباب وتطوّرهم بطريقة تعليمية، وماهرة، وقيمة، ليتمكّنوا من الابتكار، والابداع، والانتاج،

والمشاركة في الحياة السياسية والشؤون العامة" (Ministry of Youth in Jordan, 2019^[36]) (الفصل الثاني). وعلى المستوى الدولي، كان الأردن، بقيادة ولي العهد الأمير الحسين بن عبد الله الثاني، إحدى الدول الدافعة إلى اعتماد قرار مجلس أمن الأمم المتحدة 2250 عن الشباب والسلام والأمن، الذي يعترف بدور الشباب في تعزيز السلام الدولي والحفاظ عليه (UNESCO, 2017^[9]).

على المستوى الوطني، التزم الأردن بالإصلاحات اللامركزية بهدف الحدّ من الفوارق بين المناطق وتوفير فرص جديدة للمواطنين ليشاركوا في تحديد الاحتياجات والأولويات المحلية. عام 2017، قامت وزارة الشباب بإعطاء المدراء الشباب الذين يشرفون على البرامج الخاصة بالشباب وعمل مراكز الشباب في المحافظات، استقلالية إدارية ومالية أكبر وسهّلت إجراءات الموافقة (الفصل الثالث). لكن، يبقى وصول الشباب من المناطق النائية إلى خدمات وبرامج الحكومة غير متساوٍ، ويظهر الحاجة إلى جهود متواصلة لبناء قدرات إدارية، خصوصاً على المستوى دون الوطني (OECD, 2017^[37]). ان التغييرات الأخرى المهمة الهادفة إلى تشجيع المشاركة (من قِبَل الشباب) في الحياة السياسية تشمل قانون الانتخاب عام 2016، من جملة أمور أخرى (الفصل الرابع).

على الرغم من هذه المبادرات، لا تزال الحواجز الهيكلية أمام مشاركة الشباب في الحياة العامة والسياسية غير معالجة، إذ تبقى مشاركة الشباب في الانتخابات الوطنية وما دون الوطنية ضعيفة. وكان الناخبون دون الثلاثين عاماً يمثلون 38% من الأشخاص الذين شاركوا في الانتخابات البرلمانية عام 2020 في الأردن (Rased, 2020^[38]). عام 2016، 35% من الذين صوتوا كانوا دون الثلاثين عاماً. وأفاد 41% من الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع والذين تتراوح أعمارهم بين 18 و29 عاماً أنهم أدلوا بأصواتهم في الانتخابات البرلمانية عام 2016، فيما حذا حدوهم 55% من الأشخاص فوق سن 30 (European Union Election Observation Mission, 2016^[39]). ان ثقة الشباب في المؤسسات والقيادات السياسية منخفضة، خصوصاً في البرلمان (23%) والأحزاب السياسية (12%) (OECD, 2018^[8]). وكما يُظهر الفصل الرابع بالتفصيل، ان استياء الشباب من المؤسسات السياسية كان آخذاً في الارتفاع منذ 2010 (Arab Barometer, 2019^[10]). أقلّ من 3% من الشباب في الأردن أعضاء في جمعية خيرية ومنظمة شبابية، ثقافية، أو رياضية اعتباراً من العام 2013 (OECD, 2018^[40]). ولمواجهة هذا التحدي، تقرّ رؤية الأردن 2025 بأهمية تشجيع الشباب على التطوع واستحداث مجلس وطني للتنسيق بين المتطوعين (UNESCO, 2017^[9]).

وأثار سنّ قانون الدفاع لفرض إجراءات الإقفال جراء انتشار فيروس كوفيد-19، نقاشاً عن نهج متوازن لحماية الصحة العامة وضمان الحقوق والحريات المدنية لإنشاء بيئة تمكينية لمشاركة الشباب في الحياة العامة (Freedom House, 2020^[41]) (الفصل الرابع).

موجز التقرير

يتضمن هذا التقرير أربعة فصول مواضيعية لتقييم قدرات الحكومة الأردنية على تقديم السياسات والخدمات التي تستجيب إلى احتياجات الشباب.

رؤية مشتركة للشباب في الأردن: الاستراتيجية الوطنية للشباب للأعوام 2019-2025

يحلّل هذا الفصل ترتيبات الحوكمة المعتمدة لتصميم، وتوجيه، وتنسيق، وتعقب تقدّم تطبيق الاستراتيجية الوطنية للشباب في الأردن للأعوام 2019-2025. ولهذه الغاية، يحدّد الفصل معايير الترتيبات القائمة مقارنة بالمبادئ الثمانية للحوكمة الرشيدة الواردة في إطار تقييم الاستراتيجيات الوطنية للشباب الخاص بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، لتحديد نقاط القوة والفرص لتعزيز بناء القدرات والشراكات الإدارية.

كما وأنه يوفّر أدلة مقارنة من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، لترجمة التزامات استراتيجيات الشباب الوطنية المتكاملة إلى تقدّم ملموس في حياة الشباب.

بناء القدرات الإدارية لتلبية الشباب في الأردن

ينظر هذا الفصل في التنظيم الرسمي لشؤون الشباب في الأردن مع التركيز على القدرة الإدارية داخل وزارة الشباب، وخصوصاً الموارد البشرية والمالية، ويحلّل كذلك آليات التناسق الموضوعية أفقياً (بين الأقسام الوزارية) وعمودياً (بين مختلف مستويات الحكومة) لترجمة الأهداف الاستراتيجية إلى برامج ونشاطات في محافظات الأردن الاثنتي عشر، واستكشاف الأدوات المعتمدة لمراعاة شواغل الشباب المتعلقة بوضع البرامج.

ويكمل هذا الفصل التحليل بأمتثلة عن ممارسات حميدة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لبناء القدرات الإدارية في الكيان الحكومي الرئيسي المسؤول عن شؤون الشباب.

إعادة بناء علاقات الشباب مع المؤسسات العامة في الأردن

يناقش هذا الفصل كيف يمكن أن تعزّز حكومة الأردن مشاركة الشباب وتمثيلهم في الحياة العامة. وتبقى ثقة الشباب في المؤسسات العامة ودرجة تمثيلهم في عمليات صنع القرار محدودة في الأردن، مع خطر انفصال الشباب عن الحياة العامة والسياسية. ويمكن الاستفادة من الترتيبات والقوانين والسياسات والمؤسسات الخاصة بالحوكمة لتعزيز العلاقة بين الشباب والمؤسسات العامة.

بالاستناد إلى تحليل للوضع الراهن، ومبادرات الإصلاح المتواصلة، والممارسات الحميدة من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، يوفّر هذا الفصل توصيات سياساتية لتمكين الشباب في الحياة العامة.

الأطر القانونية لتمكين الشباب في الأردن وحمايتهم

يتناول هذا الفصل مدى استجابة الأطر القانونية الرئيسية إلى احتياجات الشباب وتوفيرها للفرص لمشاركتهم في الحياة العامة والسياسية، ويحلّل معايير الحد الأدنى للسن المعتمدة للتصويت والترشح في الانتخابات وتلك التي تحدّد الوصول إلى الوظائف، والتعليم، والصحة، والعدالة، وخدمات أخرى أساسية لانتقال الشباب إلى العيش المستقل.

ويقيس هذا الفصل المعايير القائمة اليوم مقارنة بالعتبات المعتمدة في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وذلك في إطار جهود متواصلة لتحقيق توازن بين الشواغل المتعلقة بحماية وتمكين الشبان والشابات.

- Arab Barometer (2019), *Jordan Country Report*, https://www.arabbarometer.org/wp-content/uploads/ABV_Jordan_Report_Public-Opinion-2019.pdf. [10]
- Arab Barometer (2019), *Youth Report, Public Opinion Middle East and North Africa*,, https://www.arabbarometer.org/wp-content/uploads/ABV_Youth_Report_Public-Opinion_Middle-East-North-Africa_2019-1.pdf. [16]
- Economics, T. (2020), *Jordan Corruption Index*, <https://tradingeconomics.com/jordan/corruption-index>. [11]
- European Union Election Observation Mission (2016), *The Hashemite Kingdom of Jordan: Parliamentary Election 20 September 2016*, https://www.europarl.europa.eu/cmsdata/212604/Jordan_parliamentary-elections_20-September-2016_EU-EOM-report.pdf (accessed on 6 May 2021). [39]
- Freedom House (2020), , <https://www.ecoi.net/en/document/2046522.html>. [41]
- ILO (2013), *Decent work country profile: Hashemite Kingdom of Jordan*, https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---integration/documents/publication/wcms_232764.pdf. [17]
- IMF (2019), *IMF Jordan Country Report No. 19/127*, [http://file:///C:/Users/Hosny_M/Downloads/1JOREA2019001%20\(1\).pdf](http://file:///C:/Users/Hosny_M/Downloads/1JOREA2019001%20(1).pdf). [4]
- Jordan Times (2019), 'Obesity in Jordan rises by 300,000 in four years', <https://jordantimes.com/news/local/obesity-jordan-rises-300000-four-years>. [33]
- Ministry of Education, J. (2018), *Education Strategic Plan*, http://www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/FIELD/Amman/pdf/ESP_English.pdf. [12]
- Ministry of Youth in Jordan (2019), *National Youth Strategy 2019-2025*, http://moy.gov.jo/sites/default/files/jordan_national_youth_strategy_2019-2025_english_compressed_1.pdf (accessed on 12 May 2021). [36]
- OECD (2021), *PISA*, <https://www.oecd.org/pisa/>. [6]
- OECD (2018), *The Programme for International Student Assessment (PISA) Results for Jordan*,, https://www.oecd.org/pisa/publications/PISA2018_CN_JOR.pdf. [25]
- OECD (2018), *Youth Engagement and Empowerment*, <https://www.oecd.org/mena/governance/youth-engagement-and-empowerment-report.pdf>. [40]
- OECD (2018), *Youth Well-being Policy Review in Jordan*, https://www.oecd.org/dev/inclusivesocietiesanddevelopment/Youth_well_being_policy_review_Jordan.pdf. [8]
- OECD (2017), *OECD Open Government Review in Jordan*, <https://www.oecd.org/mena/governance/Jordan-Highlights-2017.pdf>. [37]
- Open Government Partnership (2019), *Jordan Action Plan 2018-2020*, <https://www.opengovpartnership.org/documents/jordan-action-plan-2018-2020/>. [35]

- Public Security Directorate, J. (2019), *2019 Annual Report on Traffic Accidences in Jordan*, [31]
https://www.psd.gov.jo/images/docs/TrafficRep2019.pdf?fbclid=IwAR1Zvll_waPNv5edbws1Xn9aaRCSJbr8hKZMV6IRUS7Ph4wddQ-PtfikZY.
- Rased (2020), *Final Report on the Outcomes of Observing the Jordanian Parliamentary Elections 2020*, [38]
<https://www.rasedjo.com/ar/publications> (accessed on 6 May 2021).
- Statista (2021), *Jordan: Literacy Rate from 2007 to 2018*, [20]
<https://www.statista.com/statistics/572748/literacy-rate-in-jordan/>.
- The Jordan Times (2018), *20% of children in Jordan still suffering from poverty — UNICEF*, [27]
<https://jordantimes.com/news/local/20-children-jordan-still-suffering-poverty-%E2%80%94-unicef>.
- UNDP (2014), *Labour Market: The Case of Vocational Training in Jordan*, [19]
<https://www.knowledge4all.com/en/210/Publications/Labour-Market--The-Case-of-Vocational-Training-in-Jordan>.
- UNESCO (2021), *Sustainable Development Goals*, [21]
<http://data.uis.unesco.org/>.
- UNESCO (2017), *Assessing the broader youth environment in Jordan*, [9]
http://www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/FIELD/Amman/pdf/Assessing_broader_youth_environment_JOR.pdf.
- UNESCO and OECD (2020), *Assessing the broader youth environment in Jordan*, [30]
http://www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/FIELD/Amman/pdf/Assessing_broader_youth_environment_JOR.pdf.
- UNHCR (2021), *Jordan*, [5]
<https://reporting.unhcr.org/sites/default/files/Jordan%20country%20factsheet%20-%20February%202021.pdf>.
- UNICEF (2021), *Youth*, [1]
<https://www.unicef.org/jordan/youth>.
- UNICEF (2014), *Jordan, Country Report on Out of School Children*, [26]
https://www.unicef.org/mena/sites/unicef.org.mena/files/2019-11/Jordan%20Country%20Report%20on%20OOSC_EN.pdf.
- United Nations (2017), *Jordan's Way to Sustainable Development: Review on the Implementation of the 2030 Agenda*, [2]
<https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/16289Jordan.pdf>.
- USAID (2015), *Jordan National Youth Assesment*, [18]
https://pdf.usaid.gov/pdf_docs/PA00KBZD.pdf.
- WHO (2018), *Are users of modern and traditional contraceptive methods in Jordan different?*, [34]
<http://www.emro.who.int/emhj-volume-24-2018/volume-24-issue-4/are-users-of-modern-and-traditional-contraceptive-methods-in-jordan-different.html>.
- WHO (2010), *Prevalence of overweight and obesity among adolescents in Irbid governorate, Jordan*, [32]
<http://www.emro.who.int/emhj-volume-16-2010/volume-16-issue-6/article-13.html>.
- World Bank (2021), *GDP growth (annual %) - Jordan, Middle East & North Africa*, [3]
<https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=JO-ZQ>.

- World Bank (2021), *Jordan: The World Bank Group Adapts its Strategy to Support COVID-19 Response, Inclusive and Resilient Recovery, and Continued Reforms*, [7]
<https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2021/05/28/jordan-the-world-bank-group-adapts-its-strategy-to-support-covid-19-response-inclusive-and-resilient-recovery-and-contin>.
- World Bank (2020), *School enrollment, primary, male (% net) - Jordan*, [23]
<https://data.worldbank.org/indicator/SE.PRM.NENR.MA?locations=JO>.
- World Bank (2019), *Literacy rate, youth total (% of people ages 15-24) - Middle East & North Africa, Jordan*, [22]
<https://data.worldbank.org/indicator/SE.ADT.1524.LT.ZS?locations=ZQ-JO>.
- World Bank (2019), *Share of youth not in education, employment or training, female (% of female youth population)*, [14]
<https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.NEET.FE.ZS>.
- World Bank (2019), *Share of youth not in education, employment or training, male (% of male youth population)*, [13]
<https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.NEET.MA.ZS>.
- World Bank (2019), *Share of youth not in education, employment or training, total (% of youth population) - Jordan*, [15]
<https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.NEET.ZS?locations=JO>.
- World Bank (n.d.), *School Enrollement, Secondary*, [24]
<https://data.worldbank.org/indicator/SE.SEC.NENR?locations=JO>.
- World Bank Data (2020), *Current health expenditure (% of GDP) - Jordan*, [29]
<https://data.worldbank.org/indicator/SH.XPD.CHEX.GD.ZS?locations=JO>.
- World Bank Data, H. (2019), *Mortality rate, infant (per 1,000 live births) - Jordan*, [28]
<https://data.worldbank.org/indicator/SP.DYN.IMRT.IN?locations=JO>.

ملاحظات

¹ وفقاً لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لا يزال الأردن يستضيف العدد الأكبر من اللاجئين بالنسبة للفرد على المستوى العالمي مع 753282 لاجئاً في فبراير 2021، منهم 664414 لاجئاً سورياً، نحو 50% بينهم هم مرافقين وأطفال (UNHCR, 2021^[5]).

<https://reliefweb.int/report/jordan/unhcr-jordan-factsheet-october-2018>

<https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/factbox-jordan-s-austerity-protests/>

² تشير نتيجة بلد أو إقليم إلى المستوى المتصور من الفساد في القطاع العام على مقياس من صفر (فاسد جداً) إلى عشرة (نظيف جداً). <https://tradingeconomics.com/jordan/corruption-index>

³ أكثر من 4 من كل 5 أردنيين من الذين يفكرون في الهجرة يعززون ذلك إلى أسباب اقتصادية (83%)، مقارنة بـ 17% لأسباب أخرى كالفرص التعليمية (4%)، والفساد (2%)، ولمّ شمل الأسرة (1%)، وغيرها (9%).

https://www.arabbarometer.org/wp-content/uploads/ABV_Jordan_Report_Public-Opinion-2019.pdf

⁴ "الواسطة" هي ممارسة التحيز استنادا إلى العلاقات العائلية والقبلية وليس مؤهلات الشخص أو خبرته.

⁵ المدارس المحرومة اجتماعيا واقتصاديا هي المدارس الواردة في أدنى 25% في التوزيع الوطني لمؤشر الوضع الاقتصادي والثقافي والاجتماعي (ESCS) على مستوى المدارس، الذي يتم احتسابه كمتوسط مؤشر "ESCS" بين الطلاب في المدرسة. أما المدارس غير المحرومة اجتماعيا واقتصاديا هي تلك الواردة بين أفضل 25% من التوزيع الوطني لمؤشر الوضع الاقتصادي والثقافي والاجتماعي (ESCS) على مستوى المدارس.

<https://www.educacionyfp.gob.es/dam/jcr:1f3a39fe-505f-44f7-99c8-a676edd42d0d/equity%20in%20education.pdf>

⁶ الطلاب المحرومين اجتماعيا واقتصاديا هم الذين ترد قيمة مؤشر "ESCS" لديهم في برنامج التقييم الدولي للطلاب الخاص بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (PISA) بين أدنى 25%، داخل دولتهم أو اقتصادهم. أما الطلاب غير المحرومين اجتماعيا واقتصاديا هم الذين ترد قيمة مؤشر "ESCS" لديهم بين أفضل 25% من الطلاب داخل دولتهم أو اقتصادهم.

<https://www.educacionyfp.gob.es/dam/jcr:1f3a39fe-505f-44f7-99c8-a676edd42d0d/equity%20in%20education.pdf>

⁷ في الأردن، يدوم الالتحاق بالتعليم المهني لسنتين (الصفين 11 و12). بعد النجاح بالصف العاشر وإجراء امتحان شهادة الثانوية العامة، يمكن للطلاب الالتحاق بالتعليم المهني.

www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/FIELD/Amman/pdf/ESP_English.pdf

⁸ بسبب التصورات العامة الخاطئة عن منتجات التبغ، لا يدرك عدد كبير من الشباب أن استهلاك النرجيلة لمدة ساعة يوازي تدخين 100 سيجارة.

<http://jo.one.un.org/en/press-releases/the-ministry-of-health-and-the-united-nations-in-jordan-call-upon-everyone-to-unite-to-end-tobacco-use/102>

2 رؤية مشتركة للشباب في الأردن: الاستراتيجية الوطنية للشباب للأعوام 2019-2025

يقوم هذا الفصل بتحليل ترتيبات الحوكمة المعتمدة لتصميم وتوجيه وتنسيق وتعقب التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشباب في الأردن للأعوام 2019-2025. ولهذه الغاية، يحدّد الفصل معايير الترتيبات القائمة مقارنةً بالمبادئ الثمانية للحوكمة الرشيدة الواردة في إطار تقييم الاستراتيجيات الوطنية للشباب الخاص بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، من أجل تحديد نقاط القوة والفرص لتعزيز بناء القدرات والشراكات الإدارية. كما وأنه يوفّر أدلة مقارنة من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لترجمة استراتيجيات الشباب الوطنية المتكاملة إلى تحسينات ملموسة في حياة الشباب.

يشكل الأردن أحد الاقتصادات الأربعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما فيها الكويت والسلطة الفلسطينية والإمارات العربية المتحدة، التي وضعت استراتيجية وطنية تنفيذية للشباب¹. وبعد اعتماد مجلس الوزراء للاستراتيجية الأردنية الوطنية للشباب للأعوام 2019-2025 في مايو 2019، تم إطلاقها بحضور رئيس الوزراء آنذاك عمر الرزاز في يوليو 2019.

إنّ اعتماد الاستراتيجية هذه على أعلى مستوى سياسي يمثّل خطوة مهمة لتثديد التركيز على اهتمامات الشباب في جدول الأعمال السياسي. فهي تصوغ مهمة "تعزيز عمل الشباب وتنمية الشباب بطريقة تعليمية وماهرة وقيمة، وتمكينهم من الابتكار والإبداع والإنتاج والمشاركة في الحياة السياسية والشؤون العامة" (Ministry of Youth in Jordan, 2019^[1]). كما تؤكد على الحاجة إلى مواجهة التحديات المعاصرة وتعزيز التنمية المستدامة من خلال تعزيز قدرة الشباب على الصمود. وقد ساهمت خطابات الملك عبد الله الثاني والأطر الوطنية، كـ"رؤية الأردن 2025" ومشروع النهضة الوطني، في دعم البيانات الخاصة برؤية هذه الاستراتيجية ورسالتها.

على صعيد آخر، كشفت أزمة كوفيد-19 عن أهمية اتباع نهج متكامل في تقديم البرامج والخدمات العامة للشباب؛ خاصة وأنّ الشباب في الأردن تضرر بشدة من جراء العواقب الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن هذه الجائحة (الفصل الأول)، بحيث ازدادت المخاوف ونقاط الضعف القائمة، خصوصاً بين الشباب المعرضين للخطر (كأولئك الذين يعيشون في أسر فقيرة، والمتسربين من المدارس، والشباب العاطلين عن العمل، والشباب ذوي الإعاقة). وفي الواقع، إن خطر وقوع الشباب في براثن الفقر ومنعهم من الوصول إلى الدخل وفرص العمل والحصول على التعليم ودعم الصحة العقلية والبدنية، قد تفاقم بسبب هذه الجائحة. كما أدّى إغلاق الجامعات والمدارس ومراكز الشباب وغيرها من الأماكن التي تسمح للشباب بالتلاقي والتفاعل والتعلّم، إلى وضع حدّ للحياة الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية، وقد يخلف آثار "مروّعة" على وظائفهم وأرباحهم في المستقبل، وبالتالي على معاشاتهم التقاعدية. وتُظهر على سبيل المثال تقديرات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أنّ السنة الدراسية الضائعة تُعتبر معادلة لخسارة تتراوح بين 7% و10% من الدخل مدى الحياة (OECD, 2020^[2]). ولتجنّب تفاقم النقواتات في سنّ مبكرة طيلة دورة الحياة، على الحكومات أن تبتكر بيئة تسمح للشباب بالوصول إلى خدمات عامة ذات نوعية جيدة. تجدر الإشارة إلى أنّ الاضطرابات في انتقال الشباب إلى المعالم الكلاسيكية لمرحلة البلوغ تؤدي أيضاً إلى تكاليف كبيرة طويلة الأمد للمجتمعات والاقتصادات، ما يقوّض التماسك الاجتماعي والنمو الشامل (OECD, 2020^[3]).

لا يستعرض هذا الفصل بالتفصيل البرامج التي تغطيها الاستراتيجية ومدى ملاءمتها لرفع الشباب نحو مسار أكثر إيجابية عقب جائحة كوفيد-19، بل يقوم بتحليل العمليات والقدرات المؤسسية وأشكال المشاركة المعتمدة للمساعدة في تصميم أهدافها الاستراتيجية وتنفيذها ومراقبتها وتقييمها. هدفه عملي بحت: تمّ تعليق الاستراتيجيات السابقة بسبب تغيّر الأولويات السياسية والثغرات في ترتيبات الحوكمة لتنفيذ التقدّم وتتبعه (Ministry of Youth in Jordan, 2019^[1]; OECD, 2018^[4]). ودمعاً لطموح وزارة الشباب في ترجمة التزاماتها إلى تحسينات ملموسة في حياة الشباب والشابات، يحدّد هذا الفصل نقاط القوة والفرص للاستثمار في قدرتها الإدارية لتوجيه وتنسيق وبناء شركات استراتيجية لهذه الغاية.

يتضمّن هذا الفصل ثلاثة أقسام:

أولاً، يقوم بمناقشة فوائد الاستثمار في جودة الاستراتيجيات الوطنية المتكاملة للشباب ويعرض إطار تقييم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للاستراتيجيات الوطنية للشباب؛

ثانياً، يقوم بتحديد معايير الاستراتيجية الوطنية للشباب في الأردن للأعوام 2019-2025 مقارنةً بالمبادئ الثمانية للحكومة الرشيدة على النحو المنصوص عليه في إطار تقييم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، فضلاً عن تقديم أدلة مقارنة من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية؛

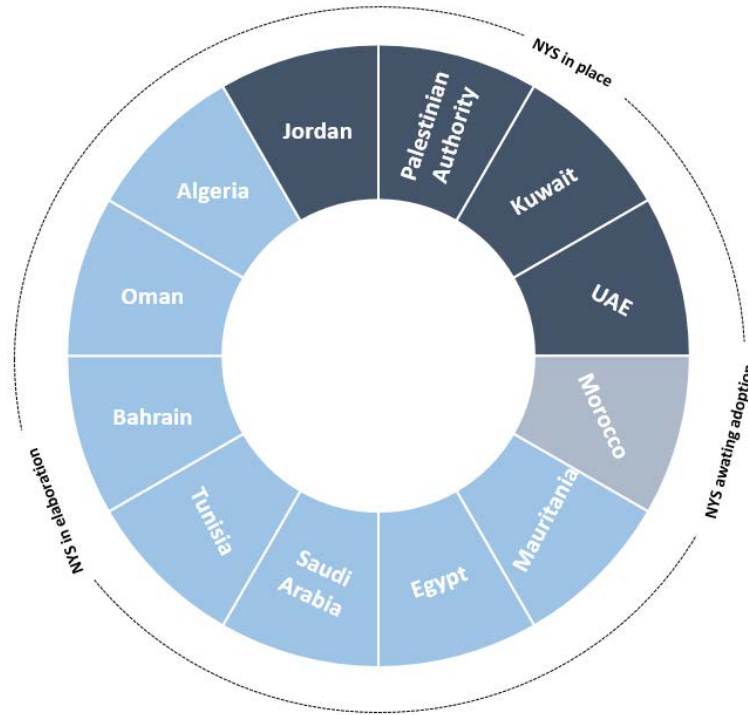
ثالثاً، استناداً إلى التقييم، يقوم الفصل بتقديم التوصيات السياساتية لوزارة الشباب وشركائها الحكوميين وغير الحكوميين، وذلك لتوجيه وتنسيق وتتبع التقدم المحرز في الاستراتيجية الوطنية للشباب للأعوام 2019-2025 بكفاءة وفعالية.

الاستثمارات في الاستراتيجيات الوطنية المتكاملة للشباب تؤتي ثمارها

تُظهر نتائج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أنّ الاستثمارات في جودة الاستراتيجيات الوطنية للشباب تؤتي ثمارها. ففي الدول الأعضاء في المنظمة التي تحتلّ مرتبة أعلى في إطار تقييم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للاستراتيجيات الوطنية للشباب (الوارد أدناه)، من المرجح أن يُعرب الشباب عن اهتمام أكبر في السياسة (OECD, 2020^[3]). وتُظهر أيضاً بيانات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي تمّ جمعها خلال جائحة كوفيد-19 من بين المنظمات التي يقودها الشباب، أنّ الحوكمة الفاعلة والشاملة والشفافة هي عامل مهمّ لثقة الشباب في الحكومات، وتُسهّم في شرعية العمل الحكومي (OECD, 2020^[5]). ناهيك عن ذلك، يمكن أن تساعد هذه الاستراتيجيات في معالجة مخاطر تجزئة السياسات، وتعبئة الموارد العامة (والخاصة) لبرامج الشباب وتوضيح اختصاصات مختلف أصحاب المصلحة المعنيين. وتجدر الإشارة إلى أنّ اعتماد استراتيجية متكاملة للشباب وحدها ليست كافية، وأنّ الدول التي تتّبع "نهجاً أكثر تعميماً" (أي مسؤولية أكبر مع الهيئات الفردية من دون إطار شامل) قد تحقق أيضاً نتائج إيجابية في حال استيفاء شروط معيّنة (أي اعتماد أطر قوية للتنسيق والرصد والتقييم).

في عام 2004، كان الأردن أول دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعلن عن استراتيجية متعددة السنوات تركز على الشباب. ولكن، كما هو موضّح بالتفصيل أدناه، إن نتائج المحاولات السابقة لطرح استراتيجية حكومية شاملة للشباب بقيت دون التوقعات (OECD, 2016^[7]; Milton-Edwards, 2018^[6]). ومع اعتماد الاستراتيجية الوطنية للشباب للأعوام 2019-2025، انضمّ الأردن إلى الكويت ولبنان وموريتانيا والسلطة الفلسطينية من بين اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي شملتها دراسة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. إضافة إلى ذلك، أربعة اقتصادات على الأقلّ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في طور وضع استراتيجية مماثلة، اعتباراً من مايو 2021.

الرسم 2.1. الاستراتيجيات الوطنية للشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



ملاحظة: لا تملك قطر استراتيجية وطنية للشباب، ولكن استراتيجية التنمية الوطنية (2018-2022) الخاصة بها حول "الإثراء الثقافي والتميز الرياضي" تتضمن ركيزة أساسية لتمكين الشباب والتميز الرياضي. أما استراتيجية الشباب المغربية (Stratégie Nationale Intégrée de la Jeunesse 2015-2030) فلم يتم حتى الآن اعتمادها من قبل مجلس الوزراء. ووضع السياسة المتعلقة بالشباب في لبنان، المُصادق عليها عام 2012، لا يزال غير واضح.

المصدر: استطلاع عن حوكمة الشباب لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وبحث مكتبي (تمّ تحديثه في مايو 2021).

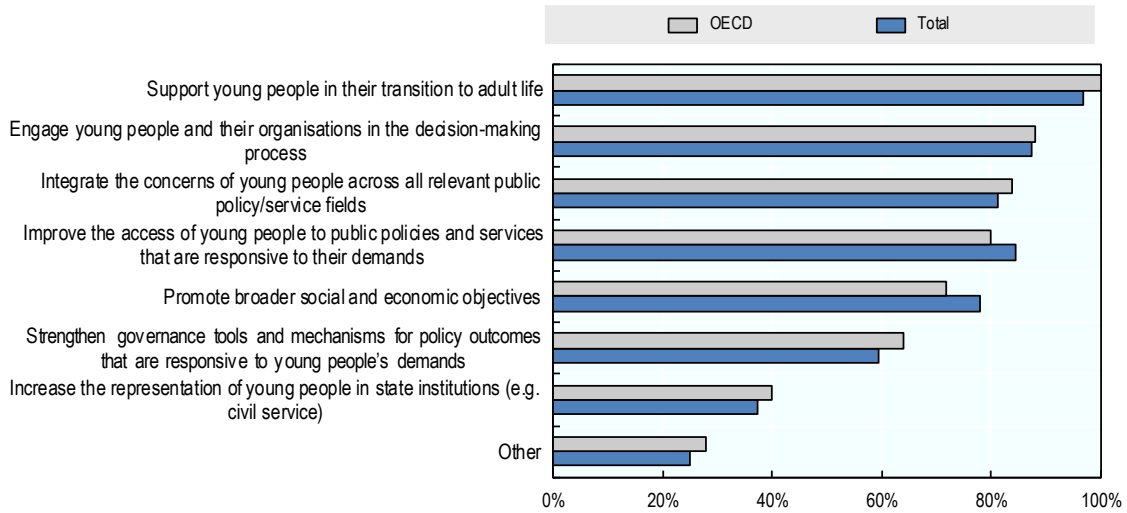
إنّ وضع السياسة والبرامج الخاصة بالشباب وتقديم الخدمات الخاصة بهم يتقاطع عبر مختلف الإدارات والحقائب الوزارية ومستويات الحكومة وصلاحيات مختلف أصحاب المصلحة غير الحكوميين. ففي الأردن، تلعب المنظمات المجتمعية دورًا مهمًا على المستوى دون الوطني، غالبًا في المناطق النائية، لتوفير التدريبات بغية تطوير مهارات الشباب وزيادة الوعي حول حقوقهم. علاوة على ذلك، فإنّ مختلف المؤسسات التابعة للديوان الملكي والمنظمات غير الحكومية ذات الصلاحيات الأوسع تدير مبادرات مهمة للشباب في مجالات عدة، مثل المواطنة النشطة، والتدريب على التوظيف، والتفكير النقدي، والوصول إلى خدمات الصحة العقلية وغيرها. وفي حين أن إشراك مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة يمكن أن يسهّل تعزيز الوصول إلى الخدمات الحيوية، يجب أن تخفّف هذه الأنظمة من خطر التجزؤ.

تساهم الاستراتيجيات الوطنية المتكاملة للشباب في التغلب على التغطية المجزأة، ودمج الاعتبارات الخاصة بالشباب في السياسات القطاعية، وتخصيص صلاحيات وآليات واضحة لضمان التنسيق. والجدير بالذكر أنّ الشباب (المنظمين وغير المنظمين) ليسوا مجرد متلقين سلبيين للخدمات العامة، بل يجب أن يتمتعوا بمشاركة نشطة في تحديد أولوياتها وتحديد فرص الشراكات في التنفيذ ومساءلة الحكومة في متابعة النقص الذي تحرزه على النحو

المعترف به بحسب استراتيجية الأردن (Ministry of Youth in Jordan, 2019^[1]) . بدورها، يمكن للاستراتيجيات الوطنية للشباب أن تساعد في تعبئة الموارد العامة لبرامج الشباب وأن تشكل أداة مهمة لوضع وتوصيل الأسس المنطقية والأهداف والنتائج المتوقعة للمواطنين الأصغر سنًا.

تعتمد نحو 76% (25 من أصل 33) من الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، التي تتوفر عنها بيانات، استراتيجية وطنية أو اتحادية متعددة السنوات خاصة بالشباب. وتُظهر نتائج استعراضات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لحكومة الشباب، أنّ أهمّ ثلاثة اهتمامات للدول التي تتبنّى استراتيجية وطنية للشباب هي دعم الشباب في انتقالهم إلى مرحلة الرشد (100%)، وإشراكهم في عملية صنع القرار (88%)، ودمج اهتماماتهم في كلّ المجالات السياساتية والخدمات ذات الصلة (84%) (OECD, 2020^[3]). ناهيك عن ذلك، أشارت 64% من الجهات الحكومية المسؤولة عن شؤون الشباب إلى أهمية تعزيز أدوات وآليات الحوكمة لتقديم نتائج سياساتية تستجيب لمطالب الشباب.

الرسم 2.2 الأهداف الاستراتيجية للاستراتيجيات الوطنية للشباب، دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وبعض الدول المختارة



ملاحظة: يشير المجموع إلى 32 دولة، تشمل 25 عضواً في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية و7 دول غير أعضاء فيها، تتمتع أو تعمل على تطوير استراتيجية وطنية للشباب. وتشير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إلى 25 دولة. المصدر: (OECD, 2020^[3]) .

في حين أنّ الهدف الوطني الذي حدّدته الاستراتيجية الوطنية للشباب في الأردن للأعوام 2019-2025 يركّز على "بناء جيل قادر على الإبداع والابتكار ويتّسم بإنتاجية عالية"، فهو يقرّ أيضاً بالحاجة إلى الاستثمارات في ترتيبات الحوكمة على نطاق أوسع (Ministry of Youth in Jordan, 2019^[1]) . كما وأنّه يدعو القدرات المؤسسية

لوزارة الشباب، والشبكات والشراكات والبنية التحتية المادية (كمراكز الشباب) والموارد البشرية (كمهارات موظفي مراكز الشباب) والقدرات ذات الصلة، إلى توفير مناهج مستهدفة في العمل مع الشباب ذوي الاهتمامات والأولويات، والأعمار والخلفية الجغرافية المتنوعة. مع الإشارة إلى أنّ تمكين الشباب وإدماجهم في الحياة العامة يعتبران من الأولويات الشاملة.

تحدّد الاستراتيجية سبعة مواضيع، تمّ توسيعها بالتفصيل على شكل تسعة أهداف استراتيجية (الجدول 2.1)، كل منها مرتبط بأحد أهداف التنمية المستدامة (أي الحدّ من الفقر؛ الصحة الجيدة والازدهار؛ التعليم الجيد؛ الصناعة، الابتكار والبنية التحتية؛ والحدّ من عدم المساواة؛ والسلام والعدالة والمؤسسات القوية؛ إبرام الشراكات لتحقيق الأهداف).

الجدول 2.1 الاستراتيجية الوطنية للشباب للأعوام 2019-2025: المحاور والأهداف الاستراتيجية

المحاور	الأهداف الاستراتيجية
الشباب والتعليم والتكنولوجيا	تطوير بيئة تعليمية وعلمية آمنة وداعمة ومحفزة من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات
الشباب والمواطنة الفاعلة	نشر مفاهيم الثقافة والمواطنة والهوية الوطنية والاهتمام بقيم الانتماء والعدالة والمشاركة من دون تمييز
الشباب والمشاركة والقيادة الفاعلة	تمكين الشباب في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بناء قدرات الشباب وشركائهم لتأسيس وإدارة المبادرات الفاعلة تطوير مراكز الشباب والبنية التحتية لتقديم خدمات شبابية متطورة وتوفير مساحات ملائمة للشباب
الشباب والريادة والمشاركة الاقتصادية	تطوير بيئة عمل الشباب لدعم الإبداع والابتكار وريادة الأعمال بهدف تعزيز ريادة الأعمال الاجتماعية والتغلب على التحديات بشكل غير تقليدي
الشباب والحوكمة الرشيدة وسيادة القانون	تعزيز مفاهيم وقيم وممارسات الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون
الشباب وأمن المجتمع والسلام	نشر ثقافة التسامح وقبول الآخر بين الشباب، وبالتالي تعزيز الأمن الاجتماعي والسلام ونبذ مظاهر التطرف والعنف.
الشباب والصحة والنشاط البدني	نشر التوعية الصحية بين الشباب واستخدام الأنماط الصحية السليمة

المصدر: (Ministry of Youth in Jordan, 2019^[1])

يعرض القسم التالي إطار عمل تقييم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للاستراتيجيات الوطنية للشباب، ويناقش مدى مواءمة الاستراتيجية الوطنية للشباب في الأردن مع المبادئ الثمانية للحوكمة الرشيدة التي تستند إليها. كما يحدّد نقاط القوة الأساسية للاستراتيجية والفرص المتاحة لتعزيز الآليات والعمليات والقدرات الإدارية لتحقيق أهدافها الاستراتيجية.

تعزيز القدرات لتوجيه الاستراتيجية وتنسيق وتتبع التقدم

يحدّد إطار تقييم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للاستراتيجيات الوطنية للشباب ثمانية مبادئ للحكومة الرشيدة لتوجيه صياغة الاستراتيجيات الوطنية للشباب: (1) الاستناد إلى الأدلة، (2) التشاركية، (3) التزويد بالموارد، (4) الشفافية وإمكانية الوصول إليها، (5) الخضوع للرصد والتقييم والمساءلة، (6) الاشتراك بين القطاعات، (7) مراعاة المنظور الجنساني و (8) الدعم بالتزام سياسي رفيع المستوى. يوفّر الإطار نهجًا متكاملًا لتوجيه صانعي السياسات خلال المراحل المختلفة لدورة استراتيجية الشباب.

يعتمد الإطار هذا على أدوات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، بما في ذلك توصية المنظمة بشأن الحكومة المفتوحة (OECD, 2017^[8])، والمساواة الجنسانية في الحياة العامة (OECD, 2016^[9])، والسياسة التنظيمية والحكومة (OECD, 2012^[10])، وحكومة الميزانية (OECD, 2015^[11])، وآساق السياسات من أجل التنمية المستدامة (OECD, 2019^[12])، وإطار سياسة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في شأن الحكومة العامة السليمة (OECD, 2019^[13]). ويأخذ في الاعتبار أيضًا المبادئ التوجيهية التي تمّ إعدادها على المستوى الدولي، مثل إعلان لشبونة + 21 الصادر عن المؤتمر العالمي للوزراء المسؤولين عن الشباب 2019، والتزام باكو بسياسات ومبادئ الشباب الذي وضعته المنظمات الدولية وغير الحكومية.

يوفّر الإطار، ناهيك عن المبادئ الأساسية الثمانية، مزيدًا من التعريفات والتفسيرات لتفعيل كلّ منها والسماح بتحديد المعايير أو مقارنة ممارسات الدولة (الجدول 2.2). وتُظهر النتائج المستخلصة من استطلاعات حوكمة الشباب لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أنّ النتائج الإيجابية في أحد معايير الجودة ترتبط بنتائج إيجابية في معايير أخرى، ما يشير إلى أنها تعزز بعضها البعض. لذلك، ينبغي متابعتها من قبل صانعي السياسات بالتوازي.

الجدول 2.2. إطار عمل تقييم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للاستراتيجيات الوطنية للشباب

المبدأ	التعريف والتفسير
الدعم بالتزام سياسي	<u>التعريف:</u> تلتزم قيادة الدولة بتلبية احتياجات الشباب. <u>التفسير:</u> (i) البيانات الرفيعة المستوى التي تحدّد الشباب كأولوية حكومية؛ و (ii) "الشباب" الذين تشملهم الوثائق الحكومية الاستراتيجية (مثل استراتيجية التنمية الوطنية).
الإستناد إلى الأدلة	<u>التعريف:</u> تستند كلّ مراحل تطوير وتنفيذ سياسة الشباب إلى بيانات وأبحاث موثوقة وذات صلة ومستقلة وحديثة، لكي تعكس سياسة الشباب احتياجات الشباب وواقعهم. <u>التفسير:</u> (i) بحث يُجرى بانتظام حول الشباب؛ (ii) جمع البيانات المصنّفة حسب العمر من قبل وزارة الشباب والوزارات التنفيذية وهيئة الإحصاءات المستقلة؛ و (iii) وجود نظام لتسهيل تبادل البيانات/المعلومات بين الهيئة التي تحتفظ بحقيبة الشباب وجميع أصحاب المصلحة الآخرين المعنيين.
التشاركية	<u>التعريف:</u> تُشرك الاستراتيجية الوطنية التشاركية للشباب جميع أصحاب المصلحة في مراحل دورة السياسة كافة، من الإنشاء والتنفيذ إلى المراقبة والتقييم. أصحاب المصلحة

المبدأ	التعريف والتفسير
	<p>هم منظمات الشباب، والشباب وجميع المنظمات الأخرى، وكذلك الأفراد الذين يؤثرون و/أو يتأثرون بالسياسة. ويجب إيلاء اهتمام خاص لمشاركة الفئات الضعيفة والمهمشة بين جميع أصحاب المصلحة.</p> <p><u>التفسير:</u> (i) المشاركة الهادفة لمنظمات الشباب، والعاملين الشباب، والشباب غير المنظمين طوال دورة السياسة؛ (ii) مجموعة متنوعة من الأدوات والقنوات لضمان المشاركة الهادفة، مثل الاجتماعات المنعقدة وجهًا لوجه، واستطلاعات الرأي، والندوات والمؤتمرات، والاستشارات عبر الإنترنت، والاجتماعات الافتراضية (حلقة دراسية شبكية Webinars)؛ (iii) وأنشطة مركزة لإشراك الفئات الضعيفة والمهمشة.</p>
<p>التزويد بالموارد / بالميزانية</p>	<p><u>التعريف:</u> توافر موارد كافية، من حيث التمويل والموارد البشرية، لمنظمات الشباب ومقدمي العمل الشبابي وكذلك السلطات العامة، لتطوير وتنفيذ ومراقبة وتقييم الاستراتيجية الوطنية للشباب. وتوفير تدابير داعمة، من خطط التدريب إلى برامج التمويل، لضمان بناء قدرات الجهات الفاعلة وهياكل سياسة الشباب.</p> <p><u>التفسير:</u> (i) لدى الوزارة المنسقة لملف الشباب ميزانية مخصصة؛ (ii) لدى الوزارة المنسقة لملف الشباب موارد بشرية كافية؛ (iii) تخصيص ميزانية مخصصة وموظفون مخصصون للاستراتيجية الوطنية للشباب؛ و (iv) توفير المنح وهياكل الدعم الأخرى من قبل الحكومة لمنظمات الشباب والعاملين الشباب.</p>
<p>الشفافية وإمكانية الوصول إليها</p>	<p><u>التعريف:</u> يجب أن تنصّ الاستراتيجية الوطنية للشباب بوضوح على السلطة الحكومية التي تتحمل مسؤولية التنسيق الشاملة لتنفيذها. كما يجب تحديد بوضوح الوزارات المسؤولة عن المجالات المختلفة التي تتناولها السياسة، ناهيك عن وضع سياسة شفافة في وثائق متاحة للجمهور.</p> <p><u>التفسير:</u> (i) الاستراتيجية الوطنية للشباب متاحة على الإنترنت في موقع إلكتروني يسهل الوصول إليه؛ (ii) تحدّد هذه الاستراتيجية بوضوح مسؤوليات التنفيذ والمراقبة والتقييم؛ (iii) يوجد وصف واضح للأدوار والمسؤوليات داخل الهيئة المنسقة للاستراتيجية الوطنية للشباب، ويسهل الوصول إليه من قبل أصحاب المصلحة الآخرين (مثل المخطط التنظيمي وتفصيل الاتصال)؛ (iv) نتائج الاستطلاعات والمشاورات والتقارير متاحة للجمهور.</p>
<p>الخضوع للرصد والتقييم/المساءلة</p>	<p><u>التعريف:</u> يتمّ جمع البيانات بطريقة مستمرة ومنهجية؛ وتقييم الاستراتيجية بشكل منهجي وموضوعي بالنظر إلى تصميمها وتنفيذها ونتائجها، بهدف تحديد مدى ملاءمة وتحقيق الأهداف، وكفاءة التنمية، والفاعلية، والأثر، والاستدامة. ويجب أن يوفّر التقييم معلومات موثوقة ومفيدة، ما يتيح دمج الدروس المستفادة في عملية صنع القرار لكل من صانعي السياسات والمستفيدين المستهدفين. أخيرًا، يتحمّل مختلف أصحاب المصلحة في عملية</p>

المبدأ	التعريف والتفسير
	<p>صنع السياسة المسؤولة عن أفعالهم ويمكن محاسبتهم عنها.</p> <p><u>التفسير:</u> (i) تحديد أهداف وغايات قابلة للقياس؛ (ii) تحديد مؤشرات الأداء الرئيسية المرتبطة بالأهداف والغايات؛ (iii) إنشاء نظام لجمع البيانات حول مؤشرات الأداء الرئيسية؛ (iv) وجود آليات محددة لضمان جودة البيانات المجمعة؛ (v) تقارير مرحلية يتم إعدادها على أساس منتظم؛ (vi) استخدام الأدلة المقدمة أثناء الرصد لتوجيه عملية صنع القرار؛ (vii) إعداد التقييمات بانتظام وإتاحتها.</p>
الاشتراك بين القطاعات	<p><u>التعريف:</u> استراتيجية الشباب المشتركة بين القطاعات تعني أنه يتم تناول كل المجالات السياساتية ذات الصلة من خلال وجهات نظر الشباب، وهناك تنسيق بين مختلف الوزارات، ومستويات الحكومة والهيئات العامة المسؤولة عن القضايا التي تؤثر على الشباب وتعالجها.</p> <p><u>التفسير:</u> (i) تناول جميع المجالات السياساتية ذات الصلة وجمعها مع بعضها البعض في الاستراتيجية الوطنية للشباب؛ (ii) تشارك الوزارات التنفيذية في جميع مراحل دورة السياسات (جمع الأدلة وتحليلها، والصياغة، والتنفيذ، والرصد والتقييم)؛ (iii) إنشاء آليات التنسيق بين الوزارات؛ (iv) وجود آليات لإشراك المستويات الحكومية المحلية والمحتملة الأخرى في كل مراحل دورة السياسات الخاصة بالاستراتيجية الوطنية للشباب.</p>
مراعاة المنظور الجنساني	<p><u>التعريف:</u> ينبغي تقييم الاستراتيجية الوطنية للشباب مقارنةً بالاحتياجات المحددة للنساء والرجال من خلفيات متنوعة لضمان نتائج سياساتية شاملة.</p> <p><u>التفسير:</u> (i) إشارة صريحة إلى المساواة الجنسانية في الاستراتيجية الوطنية للشباب؛ (ii) توافر البيانات المصنفة حسب الجنس؛ (iii) توافر الأهداف الجنسانية في الاستراتيجية الوطنية للشباب.</p>

المصدر: OECD

تاريخ موجز للاستراتيجيات الوطنية للشباب في الأردن

في عام 2004، كان الأردن أول دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تضع استراتيجية وطنية متعددة السنوات للشباب. ومنذ ذلك الحين، تم وضع خمس خطط أخرى على الأقل في مرحلة التطوير؛ غير أن الاستراتيجية الوطنية للشباب الحالية للأعوام 2019-2025 هي أول استراتيجية يعتمدها مجلس الوزراء. وتوضح مراجعة مسودة الاستراتيجيات والعمليات التي أدت إلى وضعها بين الأعوام 2011 و 2018 أن تنفيذها فشل بسبب تغيير الأولويات السياسية وعدد من "فجوات الحوكمة" المتكررة، والتي ستتم مناقشتها بإيجاز في ما بعد، بعد أن يقوم هذا القسم بتحليل الاستراتيجية الوطنية للشباب للأعوام 2019-2025 مقارنةً بالمبادئ الثمانية للحوكمة الرشيدة الواردة في الجدول 2.1.

قام المجلس الأعلى للشباب (سلف وزارة الشباب حتى عام 2016، مراجعة الفصل الثالث) بقيادة العمل على الاستراتيجية الوطنية للشباب للأعوام 2005-2009 وخطة عمل مقابلة، بالتعاون مع شركاء التنمية الدوليين. وبالاستناد إلى الأدلة التي تمّ جمعها من خلال استطلاع اليونسيف الوطني للشباب (2002) والمشاورات مع الشباب، استهدفت الاستراتيجية الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و30 عاماً، كما حدّدت تسع أولويات مواضيعية. وبهدف دعم تنفيذها، أوصى بإنشاء منتدى وطني للشباب لمنظمات المجتمع المدني ومجموعة استشارية للشباب. وكان من المتوقع أن يؤدي إنشاء لجنة وزارية مشتركة ولجنة فنية إلى تسهيل المشاركة والتنسيق مع الوزارات التنفيذية والشركاء الدوليين والمنظمات التابعة للديوان الملكي الأردني. ولكن، لم يتمّ إنشاء المنتدى الوطني للشباب لمنظمات المجتمع المدني، ولا المجموعة الاستشارية للشباب.

عام 2011، بدأ المجلس الأعلى للشباب العمل على استراتيجية ثانية، ولكن سرعان ما تمّ تعليق الجهود بعد أن تبين أن الأدلة المتاحة قديمة وأن العملية تفتقر إلى الشمولية والاستدامة، بحسب المقابلات التي أجرتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية². وقام المجلس الأعلى للشباب بإطلاق مبادرة جديدة بعد سنوات قليلة، بالتعاون مع الوزارات التنفيذية وأصحاب المصلحة غير الحكوميين والشركاء الدوليين. وقد استندت استراتيجية الأعوام 2014-2018 إلى أدلة مقدّمة من تقييم استراتيجية الأعوام 2005-2009 وحدّدت تسعة مجالات ذات أولوية. وتوخّت إنشاء لجان لإعداد خطة عمل وتوجيه تنفيذها والإشراف عليها. وبسبب التأخير، ركزت الاستراتيجية لاحقاً على الفترة الممتدة من 2016 حتى 2018. ولكن لم يتمّ اعتمادها في نهاية المطاف بسبب عدم استشارة أصحاب المصلحة المعنيين، واعتبار تركيزها عامّاً جداً بحسب المقابلات.

أدت المحاولة الأخيرة لاعتماد استراتيجية متعدّدة السنوات ومتركزة على الشباب، إلى وضع مسودة الاستراتيجية الوطنية لتمكين الشباب للأعوام 2017-2025. وقد وضعت خمسة مبادئ ومواضيع توجيهية، كما توقّعت وضع خطط عمل لمدة ثلاث سنوات ونظام مراقبة وتقييم لمواجهة تحديات التنفيذ التي كشفت عنها الاستراتيجيات السابقة. وكان من المتوقع أيضاً أن تعزّز الاستراتيجية بقيادة وزارة الشباب (الجديدة)، دورها كـ "وزارة جامعة" لأية مبادرة متعلقة بالشباب وتمويل ذي الصلة³. وبدعم من الشركاء الدوليين، تمّ إنشاء لجنة توجيهية وهيئات استشارية لأصحاب المصلحة ومجموعة عمل مشتركة بين الوزارات لضمان اتباع نهج منسق عبر مختلف أصحاب المصلحة. ولكن، كما في المحاولات السابقة، وضع تركيز أقلّ على بناء القدرات والإمكانات اللازمة في وزارة الشباب لتوجيه العملية وتنسيقها بشكل فاعل.

تبرز خمسة تحديات متكررة لدى مراجعة الجهود السابقة لاعتماد الاستراتيجية الوطنية للشباب في الأردن وتنفيذها. أولاً، أثرت الاضطرابات الناجمة عن التغييرات المتكررة في القيادة السياسية لوزارة الشباب وتغيّر الأولويات المواضيعية بشكل سلبي على قدرتها على التخطيط على المدى الطويل. ثانياً، المخاوف بشأن الأدلة القديمة أو غير المكتملة (المصنفة حسب العمر) لتوجيه تحديد الأولويات وتصميم البرامج، كثيراً ما أحرّت العملية أو أوقفتها. ثالثاً، على الرغم من استخدام قنوات مختلفة لاستشارة الشباب في هذه العملية (مثلاً، الاستطلاعات والاستبيانات عبر الإنترنت والاجتماعات في مراكز الشباب)، لا يوجد دليل على تأثير مساهماتهم. وتشير المعلومات التي تمّ جمعها خلال المقابلات التي أجرتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أيضاً إلى تركيز ضيق نوعاً ما على استشارة

الشباب الذين تمّ تسجيلهم بالفعل في مراكز الشباب، ما يثير تساؤلات حول شمولية صيغ المشاركة. رابعاً، لم تُعدّ اللجان الوزارية والهيئات الأخرى المنشأة لوضع خطط العمل والإشراف على التنفيذ ومراقبة التقدّم وتقييمه، موجودة.

أخيراً، وفي إشارة إلى التحديات المُناقشة أنفاً إلى حدّ ما، تمّت إعاقة النتائج الأفضل بسبب خطوط المساءلة غير الواضحة وعدم إجراء استثمارات حقيقية في تنمية مهارات موظفي وزارة الشباب وابتكار قدرات مؤسسية مستدامة لإدارة التنفيذ والإشراف عليه (مثلاً، أنظمة تجميع ونقل وتخزين المعلومات؛ وحدة المراقبة والتقييم). ويناقش الفصل الثالث بالتفصيل "تحدي القدرات الإدارية"، فضلاً عن المبادرات الجديدة الواعدة التي اتخذتها وزارة الشباب لمعالجته.

تشير نتائج تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تحت عنوان "هل تناسب كلّ الأجيال؟" أنّ الهيئات الحكومية المسؤولة عن شؤون الشباب عبر دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والدول غير الأعضاء المختارة، تواجه تحديات مماثلة إلى حدّ ما. ففي الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 20٪ فقط من الاستراتيجيات الوطنية للشباب (5 من أصل 25) تشاركية، ولديها ميزانية مخصصة، وتخضع للمراقبة والتقييم بشكل تامّ. ويمكن أن يكون للفجوات في ترتيبات الحوكمة آثار سلبية على شرعية الاستراتيجية، والدعم والملكية التي تتمتع بها من قبل أصحاب المصلحة الشباب، وفي نهاية المطاف على البرامج والخدمات الخاصة بالشباب. لذلك، فإن الاستثمار في هذه الترتيبات أمر بالغ الأهمية.

تحديد معايير الاستراتيجية الوطنية للشباب للأعوام 2019-2025 مقارنةً بثمانية مبادئ للحكومة الرشيدة

تزامنت صياغة الاستراتيجية الوطنية للشباب للأعوام 2019-2025 مع مظاهرات حول السياسات الاقتصادية، وخفض الدعم، واقتراح قانون ضريبة الدخل في 2018 و 2019. كما اندمجت هذه المظاهرات مع مطالب متجددة لنظام سياسي محوره المواطن ووضع حدّ للفساد، فضلاً عن مخاوف جديدة بشأن البيئة التمكينية لمشاركة الشباب، لا سيما على وسائل التواصل الاجتماعي (الفصل 3) (OECD, 2017^[14]). وفي عام 2018، وفقاً لقرار مجلس الوزراء، تولّت لجنة فنية وضع استراتيجية الشباب، بالتعاون مع ممثلين من وزارة الشباب والوزارات التنفيذية وأصحاب المصلحة الشباب غير الحكوميين والشركاء الدوليين، قبل إطلاقها رسمياً من قبل رئيس الوزراء عمر الرزاز في يوليو 2019.

تعمل الأقسام التالية على تحديد معايير الاستراتيجية الوطنية للشباب في الأردن للأعوام 2019-2025 مقارنةً بالمبادئ الثمانية للحكومة الرشيدة على النحو الوارد في إطار تقييم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للاستراتيجيات الوطنية للشباب. كما ستوفر الأدلة المقارنة والممارسات الفضلى من دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من أجل دعم تحقيق أهدافها الاستراتيجية.

التزام سياسي: بدعم من الديوان الملكي والخطط الحكومية

يُعدّ الدعم السياسي الرفيع المستوى أمراً بالغ الأهمية لحشد التأييد بين مختلف أصحاب المصلحة في الحكومة والجمهور وتعبئة الموارد من أجل تنفيذ استراتيجية الشباب. ويمكن أن يتخذ مثل هذا الدعم أشكالاً مختلفة، كتصريحات القادة في البلد، أو إشارات هامة في الخطط على مستوى الحكومة أو مكانة حقيبة الشباب داخل الإدارة

العامة. ففي النمسا وكولومبيا واليابان، على سبيل المثال، تقوم وحدات داخل مركز الحكومة⁴ بتوجيه وتنسيق شؤون الشباب عبر الحكومة. أما في ألمانيا، فتم إطلاق الاستراتيجية الوطنية للشباب بالاشتراك مع رئيس الحكومة والوزير المسؤول عن الشباب (OECD, 2020^[3]).

منذ عام 2000، يشير الملك عبد الله الثاني إلى دور جيل الشباب كـ "الثروة الأهم وأمل المستقبل" وإلى ضرورة قيام الحكومات اللاحقة بـ "الاستفادة من إمكانات الشباب الفكرية، والابتكارية، والإنتاجية، كي يتمكن الأردن من مواكبة التطورات الجديدة لجهة العوامل العلمية والاقتصادية والاجتماعية العالمية" (UNDP, 2000^[15]). خاصةً وأنه أكد في خطابات العرش وأوراق المناقشة على أهمية إشراك الشباب في تنمية بلادهم، والاستماع إلى آرائهم، وتمكينهم من خلال تطوير إدارة الدولة وتعزيز سيادة القانون. وفي هذا السياق، دعا الملك عبد الله الثاني إلى

"استراتيجية وطنية شاملة للشباب [...] بهدف ترسيخ قيم المواطنة الصالحة، ودولة القانون وحب الوطن. يجب أن تعمل هذه البرامج أيضًا على تمكين الشباب من تحقيق إمكاناتهم، وتوسيع آفاقهم، وتحسينهم ضدّ أيديولوجيات الشر المتطرفة)". (Obeidat, 17 October 2016^[16])

ساهم إنشاء مؤسسة ولي العهد في عام 2015 ورؤيتها في دعم "شباب قادر لأردن طموح" Capable youth "for an aspiring Jordan" في إعطاء زخم جديد للتفكير السياسي في وضع الشباب في الأردن. وفي الوقت عينه تقريبًا، على الصعيد العالمي، قاد ولي العهد الأمير الحسين بن عبد الله الثاني مناقشات أسفرت عن قرار الأمم المتحدة رقم 2250 - وهو أول قرار يحثّ الدول على زيادة تمثيل الشباب في صنع القرار على المستويات كافة، وإنشاء آليات لتمكين الشباب من المشاركة بشكل هادف في عمليات السلام وحلّ النزاعات (UN, 2015^[17]). وفي عام 2016، كان تحوّل المجلس الأعلى للشباب إلى وزارة الشباب بمثابة علامة بارزة أخرى لإضفاء الطابع المؤسسي على طموح الأردن لوضع "الشباب" على رأس جدول الأعمال السياسي.

تضع الاستراتيجية الوطنية للشباب للأعوام 2019-2025 نفسها في سياق التوجيهات الملكية والخطط الحكومية الاستراتيجية، سيما منها رؤية 2025 والاستراتيجيات الحكومية التي تركز على التوظيف (الاستراتيجية الوطنية للتوظيف 2011-2020؛ والخطة الاستراتيجية لوزارة العمل 2017-2021)، والتنمية الاقتصادية (خطة النمو الاقتصادي المحفز للاقتصاد الأردني 2018)، والحدّ من الفقر (استراتيجية الحدّ من الفقر 2013-2020)، وتنمية الموارد البشرية (الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية 2016-2025)، والتماسك الاجتماعي والرياضة (استراتيجية اللجنة الأولمبية 2018 (Ministry of Youth in Jordan, 2019^[1]). كما أنّها تنفّذ مشروع النهضة الوطني الخاص بالأردن للعامين 2019-2020 والتزامه بإدماج الشباب في الحياة العامة وصنع القرار؛ بتطوير ثقافتهم الديمقراطية والمواطنة والتعددية؛ وبمراجعة التشريعات المتعلقة بزيادة مشاركة الشباب السياسية (Government of Jordan, n.d.^[18]).

الدليل: نقص البيانات المصنفة حسب العمر وأنظمة المعلومات الفاعلة

يُعتبر توافر واستخدام البيانات الموثوقة وذات الصلة والحديثة أمرًا بالغ الأهمية لإظهار الحقائق والاحتياجات والإمكانات غير المتجانسة الخاصة بالشباب في المجالات السياساتية المعنيّة كافة. وتقرّر الاستراتيجية الوطنية للشباب في الأردن للأعوام 2019-2025 بأنّ البرامج والأنشطة في مراكز الشباب يجب أن تستهدف الاحتياجات المحددة للشباب في المحافظات المختلفة. وتُعتبر الأدلة السليمة، خاصة من المستويات الحكومية دون الوطنية، ضرورية أيضًا لدعم الجهود لمراقبة وتقييم التنفيذ، ولإدخال أفكار هذه العملية في التخطيط الاستراتيجي وعملية صنع السياسات.

بهدف أخذ الظروف المختلفة ونقاط الضعف المحتملة لدى الشباب في الاعتبار، يجب تصنيف أدلة الاستراتيجية الوطنية للشباب حسب عوامل العمر والهوية، مثل النوع الجنساني، والخلفية الاجتماعية والاقتصادية، والإعاقة، ووضع المهاجرين. تجدر الإشارة إلى أنّ اللامساواة تميل إلى التراكم عبر العديد من العوامل الخاصة بالهوية (كالشباب، والإناث، والمعرضين لخطر الفقر)، وبالتالي على واضعي السياسات التركيز عليها بشكل خاص (OECD, 2017^[19]). وكونها مرحلة حياة تتميز بالعديد من "عمليات الانتقال"، لا بد من إيلاء اهتمام جدي لتغطية كلّ المجالات ذات الصلة التي تحدّد رفاهية الشباب، بما في ذلك الدخل والثروة، والعمل وجودة العمل، والإسكان، والصحة، والمعرفة والمهارات، والجودة البيئية، والرفاه الشخصي، والسلامة، والتوازن بين العمل والحياة، والروابط الاجتماعية والمشاركة المدنية⁵. في الواقع، قد تخفي المتوسطات تباينات مهمة بين المجموعات، ولذلك ينبغي استكمالها بأدلة على عدم المساواة بين المجموعات، وبين أصحاب الأداء الأعلى والأدنى مع التركيز على أوجه الحرمان (OECD, 2021^[20]).

تتركز الأدلة الإحصائية المقدّمة في الاستراتيجية الوطنية للشباب للأعوام 2019-2025 على عدد من المؤشرات العالية المستوى حول التركيبة السكانية، وبطالة الشباب، والبنية التحتية المادية للمساحات المخصصة للشباب التي تديرها وزارة الشباب (كمراكز الشباب ونوادي الشباب). في حين أن المواضيع السبعة والأهداف الاستراتيجية التسعة للاستراتيجية الوطنية للشباب في الأردن تغطي مجموعة واسعة من مجالات السياسة العامة والخدمات، فإن الأدلة المقدّمة لدعم تحديد الأولويات هذه محدودة. وهذا معترف به أيضًا من خلال تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر (SWOT) لقطاع الشباب الأردني، والذي تمّ دمجها في الاستراتيجية ويشير إلى عدم وجود دراسات متخصصة حول قضايا الشباب على أنه "ضعف" (Ministry of Youth in Jordan, 2019^[11]). ويعتبر تجميع الأدلة المصنّفة حسب العمر تحديًا من قبل العديد من دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، من بين الدول التي تتمتع باستراتيجية وطنية للشباب، تشير الوزارات المسؤولة عن شؤون الشباب إلى نقص البيانات التي تركز على الشباب حول الإدماج الاجتماعي للفئات الضعيفة (45٪)، ومشاركة الشباب في الحياة العامة (42٪)، ومنع النزاعات (36٪)، وحقوق الشباب (36٪) (OECD, 2020^[31]).

استندت الاستراتيجية إلى مراجعة التوجيهات الملكية والاستراتيجيات الوطنية، وتقييم استراتيجية الأعوام 2004-2009، والممارسات الدولية الفضلى، وتحليل SWOT ونتائج الاستطلاع للشباب الأردني، أجرته دائرة الإحصاءات العامة في 2014. وقد تمّت استشارة الشباب عبر استطلاعات الرأي التي تقضي بوضع علامة اختيار على المربع "tick-the-box" (التي تستهدف الفئات العمرية من 12 إلى 18 و19 إلى 30 عامًا) واجتماعات مجموعة التركيز

عام 2017. ولكن يتم نشر التقرير الموجز الذي أعدته وزارة الشباب. ووفقاً للمقابلات التي أجرتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، كان من الصعب جمع الأدلة في عدد من المجالات، بما في ذلك مشاركة الشباب في مجال التطوع والانتخابات، والتسرب من المدرسة، والصحة، والاستبعاد الاجتماعي للفئات الضعيفة.

إلى جانب توافر واستخدام المعلومات ذات الصلة والدقيقة، فإن البنية التحتية الأوسع لتكنولوجيا المعلومات وأنظمة المعلومات ضرورية لتسهيل تبادل البيانات والمعلومات عبر أصحاب المصلحة (مثلاً، بين المستوى المركزي ودون الوطني؛ ونظام تخزين البيانات، إلخ). ويُعدّ الانتقال إلى نظام تخزين بيانات فاعل داخل وزارة الشباب وعلى مستوى 12 محافظة في الأردن (مديريات الشباب)، عائقاً مهماً لإنشاء ونقل الذاكرة المؤسسية. وثمة حاجة إلى استثمارات مستهدفة في قدرة وزارة الشباب على جمع واستخدام الأدلة ذات الصلة، وفي بناء أنظمة المعلومات التي تسهّل نقل المعلومات، وهي شرط مهمّ لتعزيز جودة تصميم السياسات وتنفيذها ورصدها وتقييمها.

إطار 2.1. أدلة مصنّفة حسب العمر في السويد

اعتمد البرلمان السويدي مشروع قانون سياسة الشباب "مع التركيز على الشباب: سياسة للظروف المعيشية الجيدة، والسلطة والتأثير" في عام 2014. الوكالة السويدية للشباب والمجتمع المدني (MUCF) مسؤولة عن ضمان تحقيق أهداف سياسة الشباب. وكجزء من جهودها المستمرة لمراقبة وتقييم سياسة الشباب، تقوم باستمرار بتجميع ونشر البيانات المصنّفة حسب العمر، والمرتبطة بمؤشرات سياسة الشباب، على موقع Ungldag الإلكتروني (<http://www.ungidag.se/>) لضمان الشفافية. وتغطّي ستة قطاعات رئيسة تهتمّ الشباب، وهي: العمل والإسكان؛ الضعف الاقتصادي والاجتماعي؛ الصحة البدنية والعقلية؛ التأثير والتمثيل؛ الثقافة والترفيه؛ والتدريب.

المصدر: (OECD, 2020^[3]).

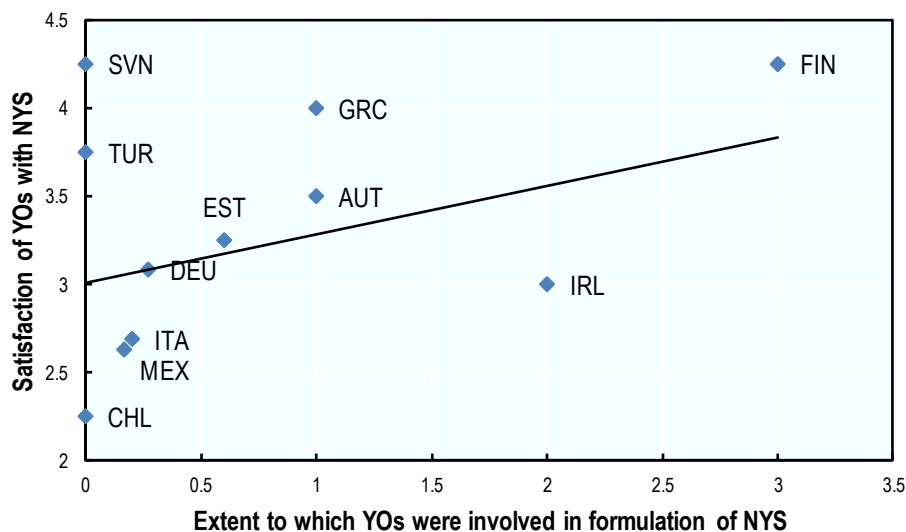
التشاركية: الانتقال من "Tick-the-Box" إلى مشاركة الشباب المجدية

ناهيك عن الالتزام السياسي والأدلة، إنّ الطموح لتحقيق نتائج سياساتية تستجيب للشباب يتطلب مشاركة مجدية من الشباب في العملية. وبناءً على ذلك، تدعو توصية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن الحكومة المفتوحة الحكومات إلى "منح جميع أصحاب المصلحة فرصاً متكافئة وعادلة لإطلاعهم على المعلومات والتشاور معهم وإشراكهم بفاعلية في جميع مراحل دورة السياسات وتصميم الخدمات وتقديمها" (OECD, 2017^[8]). فالمشاركة النشطة للشباب خلال المراحل المختلفة تزيد ملكيتهم وتوفّر مصدرًا للأفكار المتباينة والدوافع التي يمكن لواضعي السياسات الاستفادة منها. ومن الضروري أيضاً ضمان الشمولية والمساءلة الخاصة بالنتائج السياساتية. في حين أنّ مجالس الشباب الوطنية غالباً ما تكون بمثابة الممثل الرسمي لمصالح الشباب تجاه الحكومة (موجودة في 77٪ من دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي شملها مسح حوكمة الشباب لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لعام 2019)، يفتقر الأردن إلى مثل هذا المجلس (الفصل 4).

يتوجّب على واضعي السياسات مراعاة الظروف الحياتية المختلفة للشباب. فوفقاً لبيانات العام 2018 الصادرة عن مركز بيو للأبحاث، يمتلك على سبيل المثال 93% من الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 29 عاماً في الأردن هاتفاً ذكياً أو يتشاركونه (85% من إجمالي السكان). غير أنّ هذه النسبة تنخفض إلى 76% لإجمالي السكان الحاصلين على تعليم أقل من الثانوي (Pew Research Center, 2019^[21]). ويجب إيلاء اهتمام خاص للوصول إلى الشباب الذين يعيشون في ظروف نائية، وفي أسر فقيرة وغيرها من الظروف التي تعرضهم لخطر الاستبعاد. كما هناك حاجة إلى نهج متعدد القنوات لإشراك الشباب في كلّ من الأشكال الافتراضية وغير المتصلة بالإنترنت، واستهداف الفئات الضعيفة على وجه التحديد. إنّه لتحذّ كبير تشاركه دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، بحيث أنّ 4 فقط من أصل 10 دول لديها استراتيجية وطنية للشباب، تفيد بأنه تمّت استشارة شباب غير منظمين في مرحلة التصميم (OECD, 2020^[3]).

في المقابل، النتائج التي توصلت إليها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في تقريرها تحت عنوان "هل تناسب كلّ الأجيال؟" تشير إلى أنّ الاستثمار في المشاركة الهادفة للشباب في دورة السياسات يؤتي ثماره. ويوضح الرسم 2.3 أنّ المنظمات التي يقودها الشباب في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، أعربت عن مستوى أعلى من الرضا عن الاستراتيجية النهائية لدى مشاركتها في المراحل المختلفة (مثلاً، في تحديد وصياغة ومراجعة المجالات المواضيعية)، من المنظمات التي شاركت بشكل خاص أو لم تشارك على الإطلاق.

الرسم 2.3 عندما شارك الشباب في تصميم الاستراتيجية، أعربوا عن مستوى أعلى من الرضا عن النتائج



ملاحظة: معامل الارتباط: 0.33؛ القيمة الاحتمالية: 0.29. المتغير المستقل هو حصة المنظمات التي يقودها الشباب في كل دولة والتي تم التشاور معها لتحديد وصياغة ومراجعة المجالات المواضيعية للاستراتيجية الوطنية للشباب. أما المتغير التابع فهو متوسط وسائل الرضا التي تعبر عنها المنظمات التي يقودها الشباب عن مجالات وأهداف الاستراتيجية الوطنية للشباب. المصدر: (OECD, 2020^[3]).

تدعو الاستراتيجية الوطنية للشباب للأعوام 2019-2025 إلى تغيير المواقف السياسية (والإعلامية) لمعالجة هيمنة الصور النمطية السلبية في الخطاب العام حول الشباب. كما تشير إلى أنه يجب وضع حدّ للروايات التي تحدد "الشباب" على أنهم يشكلون خطر أو يستفيدون من مؤسسات الدولة فحسب، ويجب بدلاً من ذلك، تشجيع موقف الشباب إزاء النسيج التشريعي والسياسي والمؤسسي والاجتماعي (Ministry of Youth in Jordan, 2019^[11]). إنّ هذا التحول شرط حاسم لمشاركة الشباب الهادفة.

من الناحية العملية، شارك الشباب في وضع الاستراتيجية من خلال استطلاعات الرأي التي تقضي بوضع علامة اختيار على المربع "tick-the-box" واجتماعات مجموعات التركيز عام 2017. لم يتمّ استهداف الشباب الضعفاء على وجه التحديد، ولكن تمّ تمثيلهم، إلى حدّ ما، في استطلاعات الرأي ومجموعات التركيز. وجرّت المشاورات في مرحلة الاستعراض عندما تمّ تحديد الركائز الرئيسة للاستراتيجية والالتزامات. وعلى نحو مماثل، في حين أن 88% من دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أشركت الشباب في تصميم أحدث استراتيجية وطنية للشباب، لم تفعل ذلك سوى كل فترة أو مرحلة خلال الدورة الكاملة لتحديد أهدافها وأولوياتها، وإعداد نسخة مسودة ومراجعتها لاعتمادها النهائي (OECD, 2020^[31]). ووفقاً للمقابلات التي أجرتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، لم يتمّ إبلاغ الشباب في الأردن عما إذا تمّ أخذ مساهماتهم في الاعتبار. وعلى صعيد آخر، لزيادة الشفافية والمساءلة في العملية التشاركية، نشرت كندا ونيوزيلندا تقارير موجزة محددة عن مدخلات الشباب، وقامت بإتاحتها للجمهور (OECD, 2020^[31]).

كما سيتمّ مناقشته في الفصل الرابع، إنّ الفرص المتاحة للشباب لوضع البرامج في مراكز الشباب على المستوى المحلي، تبقى محدودة نسبياً.

الإطار 2.2. النهج التشاركية لسياسة الشباب في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية المختارة

استراتيجية رفاهية الأطفال والشباب في نيوزيلندا

استفادت استراتيجية رفاهية الأطفال والشباب في نيوزيلندا من مساهمات 10,000 نيوزيلندي، بما في ذلك 6000 طفل وشاب. واستخدمت الحكومة مجموعة واسعة من الآليات، تضمنت مقابلات وجهاً لوجه، وفرق التركيز، وورش عمل، ومنتديات أكاديمية، ودراسات استقصائية.

كان إدراج الأطفال والشباب من الفئات الضعيفة، لا سيما شباب الماوري وغيرهم من شباب المحيط الهادئ والشباب المعوقين، والشابات، واللاجئين أو الأطفال الذين ترعاهم الدولة، من الأمور ذات الأولوية. كما تشاورت الحكومة مع مجموعة مرجعية مؤلفة من ممثلين عن الأطفال والشباب، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والأكاديميين، ونشرت تقارير على الإنترنت للإبلاغ عن التعليقات الواردة.

المقررين الخاصين المعنيين بالشباب في اليابان

يُعيّن مكتب مجلس الوزراء الياباني الطلاب كـ"مقررين خاصين معنيين بالشباب" للتبليغ عن التخطيط الحكومي والتشريعات واللوائح المتعلقة بالطفولة والشباب. ويُطلب منهم إبداء رأيهم حول الأولويات المواضيعية للحكومة، والتي يتم اختيارها من قبل مكتب مجلس الوزراء. ثم يتم مشاركة مدخلاتهم عبر الوزارات والهيئات الحكومية ذات الصلة ويتم نشرها عبر الإنترنت على الموقع الإلكتروني لمكتب مجلس الوزراء.

المصدر: (OECD, 2020^[3]).

التزويد بالموارد / بالميزانية : مطابقة الالتزام السياسي مع الاستثمارات في وزارة الشباب

يتوجب توفير الموارد المالية والبشرية والتقنية الكافية لضمان التنفيذ الناجح للاستراتيجية الوطنية للشباب. ويتعلق هذا بالقدرة الداخلية للجهة الحكومية المسؤولة عن توجيه الاستراتيجية والدعم المقدم لشركاء التنفيذ، على سبيل المثال الشباب / المنظمات المجتمعية والعاملين الشباب ومقدمي الخدمات غير الحكوميين. يمكن أن يتخذ هذا الدعم شكل الدعم المالي (مثلاً، من خلال تقديم المنح للمبادرات التي يقودها الشباب)، والتدريب وبناء القدرات والبنية التحتية المادية (كمراكز الشباب)، من بين أمور أخرى. وفي حين لا تقدم وزارة الشباب دعماً مالياً مباشراً للقطاع الثالث في الأردن، تدعم أندية الشباب والجمعيات التابعة لها. وتشير نتائج تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تحت عنوان "هل تناسب كلّ الأجيال؟" إلى أن الموارد المالية الكافية قد تسهل التنسيق عبر الهيئات الحكومية، غير أنّ 17 فقط من 25 استراتيجية وطنية للشباب مدعومة بتمويل مخصص (OECD, 2020^[3]).

اعتباراً من مايو 2021 وفقاً لوزارة الشباب، تمّ تخصيص 500000 دينار أردني (أي حوالي 705000 دولار أمريكي) من ميزانيتها لتنفيذ الاستراتيجية. ولكن يُذكر، نظراً إلى جائحة كوفيد-19 وإغلاق مراكز الشباب، بأنه تمّ تنفيذ الأنشطة في 2019 و 2020 بالدرجة الأولى بشكل افتراضي.⁶ ومن المتوقع أن تؤمّن الشراكات مع الشركاء الوطنيين والدوليين تمويلاً إضافياً ودعماً للتنفيذ. وكما سيتمّ مناقشته في الفصل الثالث، إن الميزانية المحدودة لبرامج الشباب هي أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها وزارة الشباب، كما يتضح أيضاً من تحليل SWOT الذي ساهم في توجيه وضع الاستراتيجية (Ministry of Youth in Jordan, 2019^[1]).

إنّ وزارة الشباب هي الكيان الأساسي أو المسؤول المشترك عن حوالي ثلثي جميع المشاريع التي تغطيها الاستراتيجية. وتشارك كلّ من وزارات التعليم والعمل والمعلومات وتكنولوجيا الاتصالات في أربعة مشاريع، أما وزارات الصحة والأوقاف والشؤون الإسلامية والأماكن المقدسة فتشارك في ثلاثة، ووزارات الثقافة والبيئة والأشغال العامة والإسكان في مشروع واحد على التوالي. ومن المتوقع أن يقوم الشركاء المنفذون بإدراج المشاريع في خططهم الاستراتيجية، وتحديد الموارد اللازمة، وإعداد الخطط التشغيلية ورصد التكاليف المالية (Ministry of Youth in Jordan, 2019^[1]). ولكن، اعتباراً من مايو 2021، لم يكن من الواضح ما إذا كانت الوزارات التنفيذية قد حشدت الموارد المالية لتحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للشباب.

ومن حيث قدرة الموارد البشرية على تنفيذ الاستراتيجية، يلعب كلٌّ من الموظفين على المستوى المركزي والمستوى دون الوطني (مثلاً، مديري الشباب ومديري مراكز الشباب) دورًا حاسمًا. ويتبين في الفصل 3 أن 36 فقط من أصل 1881 موظفًا في الوزارة يعملون في الإدارة العامة أو المحلية، بينما يؤدي معظم الموظفين وظائف الدعم. علاوة على ذلك، إن الموظفين العاملين في مراكز الشباب، والذين من المتوقع أن يلعبوا دورًا مهمًا في طرح البرامج والمبادرات، لا يتمتعون دائمًا بالمؤهلات اللازمة للعمل مع الشباب، وفقًا للمقابلات التي أجرتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. وهذا ما تبين أيضًا في الاستراتيجية الوطنية للشباب للأعوام 2019-2025، التي تصنّف "ضعف كفاءة الموارد البشرية في العمل مع الشباب" على أنه تحدّي (Ministry of Youth in Jordan, 2019^[11]).

لا تتضمن الدورات التدريبية التي يقدمها مركز القيادة الشبابية، وهو ذراع بناء القدرات الداخلية في وزارة الشباب، أنشطة لتنمية مهارات الموظفين في تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم السياسات أو البرامج. وتمثل قدرة الموارد المالية والبشرية المحدودة لتوجيه الاستراتيجية الوطنية للشباب للأعوام 2019-2025 خطرًا، كما وتشير إلى حاجة أكثر جوهرية للاستثمار في بناء القدرات الإدارية داخل وزارة الشباب لتقليص الاعتماد على الدعم الخارجي (مراجعة الفصل 3).

الشفافية وإمكانية الوصول إليها

سهولة الوصول إلى الاستراتيجية أمر بالغ الأهمية لتعزيز الشفافية والتدقيق العام، وبالتالي تعزيز ثقة الشباب في الحكومة. في المقابل، يمكن أن تكون الاستراتيجية بمثابة أداة تواصل للحكومة لإظهار كيفية ترجمة الالتزامات السياسية الرفيعة المستوى إلى برامج وخدمات تلبي احتياجات الشباب.

إنّ الاستراتيجية الوطنية للشباب للأعوام 2019-2025 متاحة على موقع الوزارة باللغتين العربية والإنجليزية ومن الممكن أيضًا تحميلها (Ministry of Youth in Jordan, 2019^[22]). ولكن لا توجد معلومات عامة متاحة من حيث توزيع الأدوار والمسؤوليات داخل وزارة الشباب. على سبيل المثال، لا يشمل الهيكل التنظيمي المتاح على الموقع الإلكتروني⁷ القسم أو الأقسام المواضيعية المسؤولة، ولا يحدد معلومات عن الأطراف المعنية "who is who" والمعلومات اللازمة للاتصال بها. كما لا توجد معلومات حول التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية، مثلًا على شكل تقرير سنوي أو قائمة بالمبادرات الجارية والمكتملة لتحقيق أهدافها. وفي مختلف دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي تتمتع باستراتيجية وطنية للشباب، ينشر 88٪ نتائج عمليات الرصد والتقييم. والقناة الأكثر استخداماً هي موقع الوزارة (60٪)، تليها التقارير السنوية المتاحة للجمهور (32٪)، وتستخدم 6٪ من الجهات الحكومية المسؤولة عن توجيه استراتيجية الشباب حساب وسائل التواصل الاجتماعي الخاص بها لهذا الغرض (OECD, 2020^[31]).

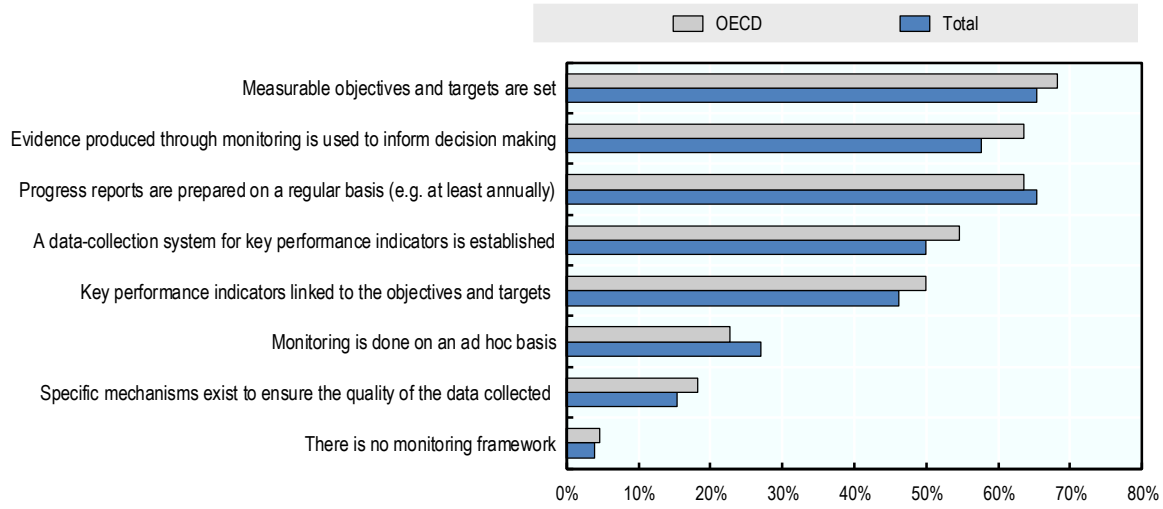
تماشياً مع جهود الأردن الاستراتيجية لتعزيز صنع سياسة منفتحة وشفافة وخاضعة للمساءلة من خلال شراكة الحكومة المفتوحة (OGP)، يمكن لوزارة الشباب أن تحقق مكاسب سريعة من خلال نشر وصف للفرق والمهام ومعلومات الاتصال ذات الصلة، فضلاً عن نتائج عمليات التشاور مع الشباب، من بين جملة أمور أخرى.

الخضوع للرصد والتقييم والمساءلة

تمّ تعيين وزارة الشباب لرصد وتقييم تنفيذ الأهداف والمشاريع الاستراتيجية الوطنية للشباب للأعوام 2019-2025، بناءً على التقديم الدوري للتقارير المرحلية التي يعدّها شركائها المنفذين. ويتوجب على وزارة الشباب أن تقدّم التقرير المرحلي الموحد إلى رئيس الوزراء طلباً للمعلومات والتوجيه (Ministry of Youth in Jordan, 2019^[11]). ويتماشى هذا مع الممارسات المتّبعة في معظم دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، حيث تقود الهيئة الحكومية المسؤولة عن تنسيق حافظة الشباب أيضاً عملية الرصد (82%) والتقييم (65%) (OECD, 2020^[3]).

يرتبط كل مشروع في الاستراتيجية الوطنية للشباب للأعوام 2019-2025 بهدف وموضوع استراتيجي وقطاعي وطني، ومؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs)، في الأغلب على مستوى المخرجات (كعدد الدورات التدريبية) وفترة التنفيذ. وفي حين أن الروابط بمؤشرات النتائج والتأثير تبدو أقل وضوحاً، فإنّ التركيز على قياس الأداء يُظهر تقدماً مهماً مقارنة بالمسودات السابقة. ويمكن للنهج اللامركزي لرصد وتقييم الأداء أن يولّد شعور بالملكية المشتركة والمساءلة بين شركاء التنفيذ إذا تمّ استيفاء معايير الجودة ووجدت قدرات كافية للرصد والتقييم في الهيئات المعنية. يوضح الرسم 2.4 الآليات التي وضعتها دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والدول غير الأعضاء المختارة لرصد وتقييم الاستراتيجيات الوطنية للشباب. حوالي ثلثي الاستراتيجيات الوطنية للشباب في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تضع أهدافاً وغايات قابلة للقياس، وتُعدّ تقارير مرحلية دورية (أي سنوياً على الأقل) وتقارير لإدراج المعلومات من عمليات الرصد والتقييم في دورة صنع السياسات. وتحدد استراتيجية واحدة من كلّ استراتيجية مؤشرات الأداء الرئيسية المرتبطة بالأهداف والغايات، ويتم تضمينها في نظام جمع البيانات لتتبع التقدم. من ناحية أخرى، يتمّ رصد وتقييم استراتيجية واحدة من كلّ أربع استراتيجيات للشباب على أساس مخصص، و 8% فقط من دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وضعت آليات محددة لضمان جودة الأدلة (مثلاً، آلية مراقبة الجودة).

الرسم 2.4. رصد وتقييم الاستراتيجيات الوطنية للشباب، دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ودول مختارة



ملاحظة: يشير المجموع إلى 26 دولة، تشمل 22 عضوًا في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية و4 دول غير أعضاء فيها، تتمتع باستراتيجية وطنية للشباب. تشير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إلى 22 دولة. المصدر: (OECD, 2020_[3]).

اعتبارًا من مايو 2021، أصبحت وحدة تطوير الأداء المؤسسي في وزارة الشباب مسؤولة عن رصد وتقييم الاستراتيجية في الأردن. وبحسب وزارة الشباب، تم تشكيل فريق من المديرين لقيادة العملية وتقديم تقارير منتظمة إلى مكتب رئيس الوزراء. وتماشيا مع التوصيات التي قدمتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في اجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى في 5 مارس 2020 في عمان⁸، تم إجراء دراسة تقييمية وتنظيم دورات تدريبية بدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية من أجل تعزيز قدرتها على الرصد والتقييم⁹. تمثل الاستثمارات في هذا المجال خطوة مهمة لزيادة المساءلة، وقد تكون مصحوبة بتدريبات في مجال التخطيط الاستراتيجي، وصنع السياسات القائمة على الأدلة للموظفين المعيّنين في المستقبل.

وبحسب وزارة الشباب، تم إعداد تقرير مفصل عن تنفيذ برامج وأنشطة وزارة الشباب لعام 2020، شمل مؤشرات كمية تركز على عدد البرامج التي تقدمها المديرية وعلى مشاركة الشباب والشابات في الأنشطة. ويذكر التقرير هذا عشر نتائج وتوصيات، أبرزها ربط الأنشطة في مديريات الشباب ومراكز الشباب بالركائز الاستراتيجية للاستراتيجية الوطنية للشباب 2019-2025 وتعزيز ممارسات رفع التقارير، لا سيما من خلال التقارير الربع السنوية. كما يؤكد على أهمية ضمان التكافؤ بين الجنسين في الوصول إلى الأنشطة والتوزيع المتوازن في جميع المحافظات¹⁰. ولكن، نظرًا أيضًا إلى الظروف الاستثنائية لوباء كوفيد-19، لم يقدم أي من الشركاء المنفذين تقاريرهم إلى وزارة الشباب اعتبارًا من مايو 2021¹¹. وعلى الرغم من التأثير الكبير للجائحة، لا توجد معلومات عما إذا تم التخطيط لتحديث الاستراتيجية وأنشطتها وأهدافها.

أفادت وزارة الشباب أنه تمّ عقد اجتماع مع الشركاء المنفذين في عام 2021 من خلال اللجنة التوجيهية (برئاسة وزير الشباب، وضمّ الأمانة العامة من الوزارات التنفيذية والشركاء المنفذين الآخرين¹²) لتعزيز آليات المتابعة والتقييم وقياس الأثر لبرامج وأنشطة الاستراتيجية الوطنية للشباب للأعوام 2019-2025. وتشير المعلومات المتوفرة من قبل وزارة الشباب إلى أن اللجنة الفنية، التي يرأسها الأمين العام لوزارة الشباب والتي تجمع ضباط اتصال من الوزارات التنفيذية والشركاء المنفذين الآخرين، لا تزال في طور الإنشاء. وقد طُلب من الشركاء المنفذين إعداد خطط تنفيذ تغطي وصفاً مفصلاً للبرامج والأنشطة ومؤشرات الأداء وأصحاب المصلحة الآخرين المشاركين في تنفيذها¹³. وسيلعب من جهته تعزيز الاجتماعات الدورية للجنة التوجيهية / اللجنة الفنية دوراً مهماً في بناء الدعم عبر الوزارات والمساءلة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشباب للأعوام 2019-2025. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لوزارة الشباب النظر في إجراء تقرير تقييم لمنتصف المدة، وذلك لتتبع التقدم وتحديد فرص معالجة أوجه القصور الحالية (كالاقتدار إلى خطط تنفيذ بين شركائها) ودعم الجهود الجارية لتعزيز القدرات الداخلية في هذا المجال (مثلاً، نظام جمع البيانات، ومهارات ومعرفة موظفيها).

يهدف مواصلة تعزيز نظام الرصد والتقييم في قطاع الشباب في الأردن، يمكن استكمال هذه الجهود بدور أكثر بروزاً تضطلع به المؤسسات المستقلة (مثل اللجان المستقلة، والمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، وأمين المظالم)، والهيئة التشريعية والشباب (OECD, 2020^[23]). وتجدر الإشارة إلى أنّ تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تحت عنوان "هل تناسب كلّ الأجيال؟" يشير إلى أن المشاركة النشطة للشباب في رصد وتقييم استراتيجية الشباب، يمكن أن تزيد رضاهم عن السياسة العامة وتقديم الخدمات. ويوضح الإطار 2.3 المناهج المختلفة المعتمدة من دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لإشراك المؤسسات المستقلة والبرلمان والشباب في هذه الجهود.

الإطار 2.3. آليات رصد وتقييم سياسات وبرامج الشباب في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

في فنلندا، قام مكتب التدقيق الوطني بدراسة نتائج وفعالية ورش العمل للشباب في 2013-2016، وتخصيص الموارد وفعالية التكلفة لعمل الشباب في 2014-2017 (National Audit Office of Finland, 2020^[24]). في كوستاريكا، يتم عرض نتائج عمليات التقييم على الجمعية الوطنية للشباب، المكلفة بالموافقة على الاستراتيجية الوطنية للشباب. تتألف هذه الجمعية من ممثلين عن منظمات المجتمع المدني والجامعات والأحزاب السياسية والجماعات العرقية، وتعد اجتماعات منتظمة.

في الجمهورية السلوفاكية، تمّ رصد وتقييم استراتيجية الشباب (2014-2020) من قبل مجموعتين من الخبراء: مجموعة عمل مشتركة بين الوزارات لسياسة الدولة في مجال الشباب، بتنسيق من وزارة التعليم والعلوم والبحوث والرياضة، ولجنة الأطفال والشباب بتنسيق من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والأسرة. يتمّ إعداد التقارير المرحلية سنوياً ورفعها إلى الوزير المختص. وبالتوازي مع ذلك، تمّ إشراك الشباب والمنظمات غير الحكومية من خلال المشاورات العامة على المستويين الوطني والإقليمي؛ ما أدى إلى إعداد تقييم منتصف المدة

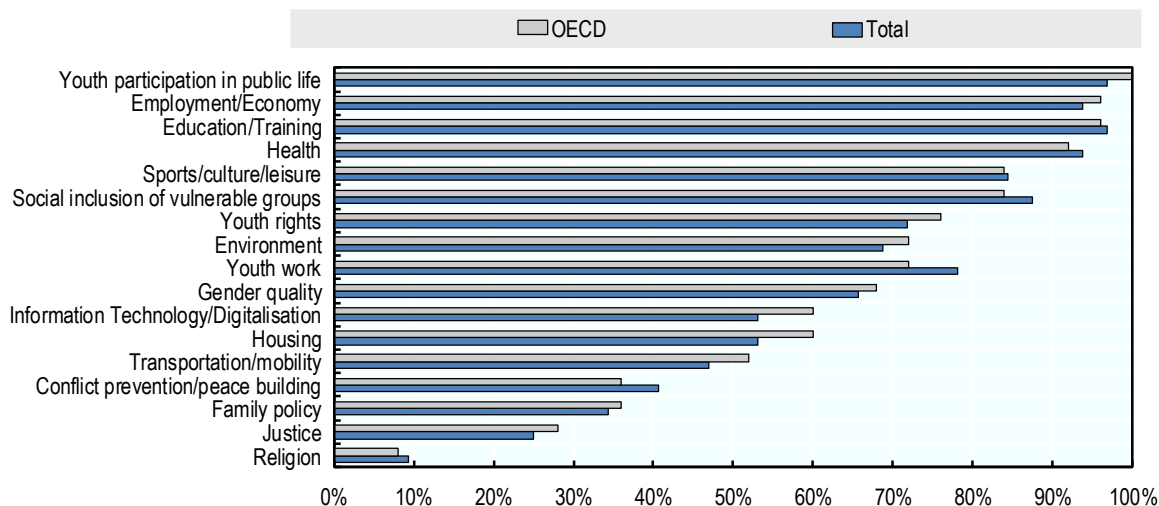
بعنوان "تقرير الشباب" في عام 2018، ومن المتوقع تقديم تقرير نهائي لتقييم التقدّم المحرز وتأثير الاستراتيجية في عام 2021.
المصدر: (OECD, 2020^[3]).

الاشتراك بين القطاعات

تتطلب الطبيعة الشاملة لسياسة الشباب آليات تنسيق وولايات فاعلة لضمان اتباع نهج متماسك في تقديم السياسات والبرامج والخدمات للشباب. ومن أجل توليد شعور بالملكية والمساءلة المشتركة، يجب أن تكون الولايات وحدودها شفافة وشاملة ومحددة بوضوح لكل منها. وتؤكد الاستراتيجية الوطنية للشباب للأعوام 2019-2025 على الحاجة إلى تعزيز التنسيق عبر القطاعات في قطاع الشباب في الأردن. وقامت بتحديد من ضمن التحديات، ازدواجية الجهود، والتركيز الضيق على شرائح معينة من الشباب، والافتقار إلى خريطة شاملة لوضع الشباب، والبرامج، والمؤسسات، والولايات، والصناديق، والمعلومات عن الأداء (Ministry of Youth in Jordan, 2019^[11]).

تركز الاستراتيجية الوطنية للشباب للأعوام 2019-2025 على سبعة مجالات سياسية. وتغطي العديد من المجالات التي تتناولها بشكل بارز الاستراتيجيات الوطنية للشباب عبر دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (مراجعة الرسم 2.5). وتجدر الإشارة إلى أن جميع الدول المذكورة التي تتمتع باستراتيجية وطنية للشباب تغطي "مشاركة الشباب في الحياة العامة"، و 96% منها تعرض الالتزامات بشأن "التوظيف / الاقتصاد" و"التعليم / التدريب"، و 92% بشأن "الصحة" و 84% بشأن الإدماج الاجتماعي للفئات الضعيفة، والرياضة / الثقافة / الترفيه. في المقابل، على الرغم من أنّ معظم استراتيجيات الشباب عبر دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تتناول أيضاً بشكل بارز الإدماج الاجتماعي للفئات الضعيفة (84%) وحقوق الشباب (76%) والنقل (52%) والصحة العقلية، إلا أنّ الاستراتيجية الوطنية للشباب للأعوام 2019-2025 لم تشمل العناصر المذكورة بوضوح.

الرسم 2.5. التركيز المواضيعي للاستراتيجيات الوطنية للشباب، دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ودول مختارة



ملاحظة: يشير المجموع إلى 32 دولة، تشمل 25 عضوًا في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية و 7 دول غير أعضاء، تتمتع أو تعمل على تطوير استراتيجية وطنية للشباب. وتشير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إلى 25 دولة. مصدر: (OECD, 2020^[3]).

من بين ما مجموعه 99 من الشركاء المنفذين، تميّز الاستراتيجية الوطنية للشباب للأعوام 2019-2025 بين أصحاب المصلحة الحكوميين (49) وغير الحكوميين (24) والدوليين (26)، وتشمل الهيئات التابعة للديوان الملكي (مثل مؤسسة ولي العهد)، والبرلمان الوطني، والجهاز القضائي والأمني الأردني، والمؤسسات المستقلة، والقطاع الخاص، والجمعيات والكيانات غير الهادفة للربح التي تركز على القوى العاملة في الخدمة المدنية، وحقوق الإنسان والتدريب والتوظيف. ولضمان التوافق بين القطاعات، تمّت مراجعة التوجيهات الملكية والبرامج الحكومية في مجال التعليم والبحث العلمي والتوظيف والحدّ من الفقر وتنمية الموارد البشرية (Ministry of Youth in Jordan, 2019^[11]).

يمكن أن يشكّل تنوّع المجالات المواضيعية المشمولة والشركاء المنفذين من خلفيات مختلفة، قوّة أساسية للاستراتيجية الوطنية للشباب للأعوام 2019-2025. وفي الوقت عينه، يعتمد النهج الحقيقي المتعدد القطاعات على آليات مؤسسية قوية لجمع مختلف الشركاء معًا بشكل منظم وضمان الاتساق في برامج الشباب. وتشير المعلومات المتاحة المقدمة من وزارة الشباب إلى أنّ اللجنة التوجيهية اجتمعت مرة واحدة في عام 2021، في حين لم يتمّ تشكيل اللجنة الفنية بعد. يمكن اعتبار التشغيل الكامل لهاتين الهيئتين أولويّة من قبل وزارة الشباب من أجل وضع خطط التنفيذ، وتحديد متطلبات التمويل وتتبع التقدم المحرز من قبل الشركاء المنفذين المعنيين.

مراعاة المنظور الجنساني

يشكّل الشباب في الأردن مجموعة غير متجانسة للغاية من الأشخاص الذين لا يتمّ تحديدهم من خلال أعمارهم فحسب، بل أيضًا من خلال عناصر أخرى خاصة بالهوية، مثل النوع الجنساني، والخلفية الاجتماعية والاقتصادية،

والإعاقة، ووضع المهاجرين، إلخ. ومن المهم مراعاة هذه العناصر المتداخلة في تصميم السياسات والبرامج وتنفيذها ورصدها وتقييمها لتوقع زيادة مخاطر الضعف والتهميش بين فئة الشباب.

تشير الاستراتيجية الوطنية للشباب للأعوام 2019-2025 إلى ضرورة عدم اعتبار الشباب كتلة واحدة؛ بل تدعو إلى اعتماد برامج هادفة لكل محافظة وسلطة قضائية لتلبية الأولويات والاهتمامات المتنوعة الخاصة بالشباب (Ministry of Youth in Jordan, 2019^[1]). وهي تغطي خمسة مشاريع تستهدف الشباب ذوي الإعاقة، مثلاً لتحسين اندماجهم في العملية التعليمية (المشروع 1.7) والأنشطة في مراكز الشباب (المشروع 5.3). غير أنها تفتقد، من ناحية أخرى، إلى المشاريع المخصصة التي تركز على الشباب من خلفيات اجتماعية واقتصادية صعبة والشباب الذين يعيشون في الفقر. كما لم تتم تغطية الشباب المهاجرين واللاجئين بشكل واضح في مشاريع الاستراتيجية.

بالإضافة إلى ذلك، على الرغم من زيادة خطر تعرضهم للبطالة ومواجهة عوائق تمنعهم من المشاركة في الحياة العامة، فإن الاستراتيجية الوطنية للشباب للأعوام 2019-2025 لا تغطي أهدافاً محددة للشباب. في المقابل، بينما تتفوق الفتيات على الفتيان في المدارس في الأردن، تشير الاستراتيجية وأهدافها عمومًا إلى الشباب كافة. ويمكن أن يركّز بشكل خاص تقييم منتصف المدة المحتمل للاستراتيجية، على تأثيرها على مجموعات الشباب الضعيفة والمهمشة لتوجيه المزيد من البرامج المستهدفة لهذه المجموعات في المستقبل.

التوصيات

بهدف دعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشباب للأعوام 2019-2025، يجب مراعاة ما يلي:

- بناء نظام لجمع البيانات وتخزينها، بما في ذلك على المستوى المحلي، ووضع معايير جودة واضحة لتقديم الأدلة من الشركاء الحكوميين وغير الحكوميين لرصد وتقييم تنفيذ الأهداف الاستراتيجية لوزارة الشباب.
- جمع البيانات المصنّفة حسب العمر بشكل منهجي عبر جميع المجالات السياساتية ذات الصلة بالاقتران مع العوامل الأخرى الخاصة بالهوية، بالشراكة مع دائرة الإحصاءات أو الجامعات أو القطاع الخاص.
- إنشاء آلية للشباب والمنظمات التي يقودها الشباب لدعم تنفيذ الاستراتيجية، وكذلك خطط الاستجابة والتعافي في الأردن للتخفيف من جائحة كوفيد-19، وإرساء دعم تنظيمي وتقني مناسب.
- إنشاء وحدة رصد وتقييم وبناء القدرات بين موظفي الوزارة لتحديد مؤشرات الأداء الرئيسة ومراقبة التنفيذ وتقييم مخرجات الاستراتيجية ونتائج وتأثيرها.
- تشغيل اللجنة التوجيهية بشكل كامل وتشكيل لجنة فنية من أجل تطوير خطط التنفيذ وتحديد متطلبات التمويل وتوضيح واجبات الرصد والتقييم لجميع الشركاء الحكوميين وغير الحكوميين.

- Government of Jordan (n.d.), *Jordan Renaissance Plan*, <https://your.gov.jo/> (accessed on 24 May 2021). [18]
- Milton-Edwards, B. (2018), *Marginalized youth: Toward an inclusive Jordan*, https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2018/06/June-2018_Beverly-Jordan_English-Web.pdf (accessed on 24 May 2021). [6]
- Ministry of Youth in Jordan (2019), *National Youth Strategy 2019-2025*, http://moy.gov.jo/sites/default/files/jordan_national_youth_strategy_2019-2025_english_compressed_1.pdf (accessed on 12 May 2021). [1]
- Ministry of Youth in Jordan (2019), *National Youth Strategy 2019-25*, <http://moy.gov.jo/?q=ar/node/2769> (accessed on 15 May 2021). [22]
- National Audit Office of Finland (2020), *Effectiveness of youth workshops, and resources and efficiency of outreach youth work*, <https://www.vtv.fi/en/publications/effectiveness-of-youth-workshops-and-resources-and-efficiency-of-outreach-youth-work/> (accessed on 15 May 2021). [24]
- Obeidat, O. (17 October 2016), *Analysts say solution to wasta is easy: enforce the law*, <http://jordantimes.com/news/local/analysts-say-solution-wasta-easy-enforce-law> (accessed on 24 May 2021). [16]
- OECD (2021), *Measuring Well-being and Progress: Well-being Research*, <https://www.oecd.org/statistics/measuring-well-being-and-progress.htm> (accessed on 13 May 2021). [20]
- OECD (2020), *Governance for Youth, Trust and Intergenerational Justice: Fit for All Generations?*, OECD Public Governance Reviews, OECD Publishing, Paris, <https://dx.doi.org/10.1787/c3e5cb8a-en>. [3]
- OECD (2020), *Improving Governance with Policy Evaluation: Lessons From Country Experiences*, OECD Publishing, <https://dx.doi.org/10.1787/89b1577d-en> (accessed on 15 May 2021). [23]
- OECD (2020), *Schooling disrupted, schooling rethought: How the Covid-19 pandemic is changing education*, https://www.oecd-ilibrary.org/education/schooling-disrupted-schooling-rethought-how-the-covid-19-pandemic-is-changing-education_68b11faf-en (accessed on 7 June 2021). [2]
- OECD (2020), *Youth and COVID-19: Response, Recovery and Resilience*, https://read.oecd-ilibrary.org/view/?ref=134_134356-ud5kox3q26&title=Youth-and-COVID-19-Response-Recovery-and-Resilience (accessed on 22 July 2020). [5]
- OECD (2019), *OECD Draft Policy Framework on Sound Public Governance*, <https://www.oecd.org/gov/draft-policy-framework-on-sound-public-governance.pdf> (accessed on 12 May 2021). [13]

- OECD (2019), *Recommendation of the Council on Policy Coherence for Sustainable Development*, <https://www.oecd.org/gov/pcsd/recommendation-on-policy-coherence-for-sustainable-development-eng.pdf> (accessed on 29 March 2020). [12]
- OECD (2018), *Youth Engagement and Empowerment*, <https://www.oecd.org/mena/governance/youth-engagement-and-empowerment-report.pdf> (accessed on 12 May 2021). [4]
- OECD (2017), *Engaging Citizens in Jordan's Local Government Needs Assessment Process*, https://www.oecd-ilibrary.org/governance/engaging-citizens-in-jordan-s-local-government-needs-assessment-process_c3bddbcb-en (accessed on 8 June 2021). [14]
- OECD (2017), *Recommendation of the Council on Open Government*, <https://www.oecd.org/gov/Recommendation-Open-Government-Approved-Council-141217.pdf> (accessed on 22 July 2020). [8]
- OECD (2017), *Update Report 2017 - Inclusive Growth*, <https://www.oecd.org/mcm/documents/C-MIN-2017-3-EN.pdf> (accessed on 14 May 2021). [19]
- OECD (2016), *2015 OECD Recommendation of the Council on Gender Equality in Public Life*, OECD Publishing, Paris, <https://dx.doi.org/10.1787/9789264252820-en>. [9]
- OECD (2016), *Youth in the MENA Region: How to Bring Them In*, OECD Publishing, Paris, <https://dx.doi.org/10.1787/9789264265721-en>. [7]
- OECD (2015), *Recommendation of the Council on Budgetary Governance*, <https://www.oecd.org/gov/budgeting/Recommendation-of-the-Council-on-Budgetary-Governance.pdf> (accessed on 12 May 2021). [11]
- OECD (2014), *Centre Stage: Driving Better Policies from the Centre of Government*, <https://www.oecd.org/gov/Centre-Stage-Report.pdf> (accessed on 13 May 2021). [25]
- OECD (2012), *Recommendation of the Council on Regulatory Policy and Governance*, <https://www.oecd.org/gov/regulatory-policy/49990817.pdf> (accessed on 26 April 2020). [10]
- Pew Research Center (2019), *Mobile Connectivity in Emerging Economies*, https://www.pewresearch.org/internet/wp-content/uploads/sites/9/2019/03/PI_2019.03.07_Mobile-Connectivity_FINAL.pdf (accessed on 14 May 2021). [21]
- UN (2015), *Resolution 2250*, [https://undocs.org/en/S/RES/2250\(2015\)](https://undocs.org/en/S/RES/2250(2015)) (accessed on 13 May 2021). [17]
- UNDP (2000), *Jordan Human Development Report 2000: The Youth of Jordan*, http://hdr.undp.org/sites/default/files/nhdr_2000_jordan-en.pdf (accessed on 13 May 2021). [15]

الملاحظات

¹ اعتبارًا من مايو 2021، ووفقًا للمعلومات المتاحة، الأردن والكويت والسلطة الفلسطينية والإمارات العربية المتحدة (الأجندة الوطنية للشباب) هي الدول الوحيدة التي تتمتع باستراتيجية وطنية تنفيذية للشباب أو خطة حكومية مماثلة. فاستراتيجية الشباب في المغرب لم تُقرّ بعد من قبل مجلس الوزراء. وما لا يقلّ عن ستّ دول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الجزائر والبحرين ومصر وموريتانيا وعمان وتونس) بصدد وضع استراتيجية للشباب، في حين أن خمس دول تفتقر إلى مثل هذه الاستراتيجية (العراق وليبيا والمملكة العربية السعودية وسوريا واليمن). أما استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر (2018-2022) حول "الإثراء الثقافي والتميز الرياضي" فتتضمن ركيزة أساسية لتمكين الشباب والتميز الرياضي. ووضع السياسة المتعلقة بالشباب في لبنان، المُصادق عليها عام 2012، لا يزال غير واضح.

² مقابلات أجريت مع موظفي وزارة الشباب في الأردن عام 2019.

³ عرض قدّمه ممثلون عن وزارة الشباب في 5 سبتمبر 2016 في باريس.

⁴ يمكن لمركز الحكومة (من خلال مكاتب رؤساء الوزراء والرؤساء) توليد الإرادة السياسية والقيادة لاتباع نهج مشترك بين القطاعات عبر مختلف الوزارات ومستويات الحكومة المختلفة (OECD, 2014^[25]). وتُظهر النتائج المستخلصة من استطلاعات حوكمة الشباب الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لعام 2019 أنه لم يتمّ النظر إلى "التنسيق" على أنه تحدٍ، من قبل أي من الدول التي يتم فيها التعامل مع شؤون الشباب بشكل أساسي من قبل مركز الحكومة.

⁵ تمثل المجالات السياساتية أبعاد إطار الرفاهية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (الرفاهية الحالية) (OECD, 2021^[20]).

⁶ معلومات قدّمتها وزارة الشباب في 24 مايو 2021.

⁷ <http://moy.gov.jo/?q=ar/node/23>

⁸ تمّ تنظيم اجتماع المائدة المستديرة مع عضو اللجنة التوجيهية لمشروع "الشباب في الحياة العامة في الأردن" لمناقشة النتائج الرئيسية لتقييم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. وضمّ وزير الشباب وممثلين من سبع وزارات مختصة و 10

أصحاب مصلحة غير حكوميين / شركاء دوليين، كما وسفراء إيطاليا وسويسرا والمملكة المتحدة في الأردن، وممثلي السفارات من كندا والمفوضية الأوروبية وفرنسا واليابان وهولندا وإسبانيا و الولايات المتحدة الأمريكية.

⁹ معلومات قَدّمتها وزارة الشباب في 24 مايو 2021.

¹⁰ يذكر التقرير من بين توصياته ربط أنشطة مديريات الشباب على المستوى دون الوطني بالركائز والأهداف الاستراتيجية الخاصة بالاستراتيجية الوطنية للشباب للأعوام 2019-2025 ؛ وضمان المشاركة المتساوية للشباب والشابات في أنشطة وزارة الشباب ؛ وتعزيز توزيع الأنشطة في جميع المحافظات. كما يدعو مديريات الشباب إلى تزويد الوزارة بتقارير ربع سنوية حول تنفيذ الأنشطة بناءً على مؤشرات المخرجات، كإجمالي عدد المستفيدين ونسبة الرجال / النساء. وعلى نحو مماثل، يشير التقرير إلى ضرورة وضع خطط عمل مع الشركاء المنفذين، الذين عليهم بدورهم إبلاغ الوزارة بأنشطتهم لدعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشباب للأعوام 2019-2025. ويدعو أيضاً اللجنة التوجيهية إلى عقد اجتماعات منتظمة لمناقشة التحديات والإنجازات.

¹¹ المرجع نفسه.

¹² تتألف اللجنة التوجيهية من الأمناء العاميين لوزارة الشباب، ووزارة الثقافة، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ووزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، ووزارة الاقتصاد الرقمي وريادة الأعمال، ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ووزارة العمل، وممثلين عن مكتب رئيس مجلس الوزراء، ووزارة شؤون الإعلام، ووزارة الداخلية، والقيادة العامة للقوات المسلحة.

3 بناء القدرة الإدارية لتلبية الشباب في الأردن

ينظر هذا الفصل في التنظيم الرسمي لشؤون الشباب في الأردن مع التركيز على القدرة الإدارية داخل وزارة الشباب، ويحلل كذلك آليات التناسق الموضوعية أفقياً (بين الأقسام الوزارية) وعمودياً (بين مختلف مستويات الحكومة) لترجمة أهداف الوزارة الاستراتيجية إلى برامج وأنشطة في المحافظات. وبالاستناد إلى لمحة شاملة عن الابتكار في الحوكمة لمراعاة شواغل الشباب المتعلقة بوضع السياسات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، يشير هذا الفصل إلى الممارسات الحميدة والعبر المُستخلصة التي يمكن تطبيقها في الأردن.

القدرات الإدارية مهمة لتطبيق السياسات، والبرامج، والخدمات، التي تلبي مختلف احتياجات الشباب. لكن، وكما يُظهر تقرير حديث لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في أكثر من 40 دولة، غالبا ما تكون الموارد المالية والبشرية في الهيئة الحكومية المسؤولة عن توجيه سياسات وبرامج الشباب ضعيفة (OECD, 2020^[11]).

في الأردن، اعتُبر تحول المجلس الأعلى للشباب إلى وزارة الشباب عام 2016 إشارةً لوضع شواغل الشباب في مكانة أعلى على الأجندة السياسية¹. ومع اعتماد الاستراتيجية الوطنية للشباب للأعوام 2019-2025 عام 2019، خطت الأردن خطوة مهمة في اتجاه تعزيز دور الوزارة، لكن لا تزال التحديات قائمة على صعيد القدرات (الفصل الثاني).

يناقش هذا الفصل التنظيم الرسمي لشؤون الشباب في الأردن مع التركيز على القدرة الإدارية المتوفرة داخل وزارة الشباب. وبالاستناد إلى التقييم الأولي لآليات التنسيق القائمة لتطبيق الاستراتيجية الوطنية للشباب للأعوام 2019-2025 في الفصل الثاني، يحلّل هذا الفصل مدى تناسق أهداف الوزارة الاستراتيجية أفقياً (بين الأقسام الوزارية) وعمودياً (بين مختلف مستويات الحكومة). ويعوّل هذا الفصل على التقييم الذاتي لنقاط القوة والضعف، والفرص، والأخطار "سوت" (SWOT)، الذي أجرته وزارة الشباب في سياق وضع الاستراتيجية الوطنية للشباب للأعوام 2019-2025، ويوفّر كذلك نظرة معمّقة أكثر بالاستناد إلى مقابلات أجرتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والوثائق التي أتاحتها وحدة تطوير الأداء المؤسسي في وزارة الشباب. كما وأنه يكمل التحليل بأمثلة عن ممارسات حميدة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

تنظيم شؤون الشباب على المستوى المركزي

كما ينصّ عليه نظام رقم (78) لعام 2016²، وزارة الشباب مكلفة بالمحافظة على قنوات اتصال بين الحكومة والشباب، وتطوير مهارات الشباب وقدراتهم، والتنسيق بين كلّ الهيئات الداعمة للشباب. ان الوزارة مسؤولة أيضا عن تصميم السياسات والبرامج الخاصة بالشباب وتطبيقها لضمان إدماجهم ومشاركتهم في الحياة السياسية، والاجتماعية، والثقافية، وعن المحافظة على المرافق الرياضية وإعادة تأهيلها. وينصّ القانون على أن يتمّ تنظيم المبادرات والهيئات الخاصة بالشباب تحت رعاية الوزارة، وأن يتمّ إعادة إحياء مراكز الشباب التابعة لها (Prime Ministry Official Website, 2021^[2]).

يُظهر الجدول 3.1 أن "شؤون الشباب"، في حكومات محدّدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، غالبا ما تديرها وزارة مخصّصة وذات الحقائق المدمجة، خصوصا "الشباب" و"الرياضة". وفيما كان تاريخيا التركيز على "الرياضة" مسيطرا أكثر في عدّة دول، شهدت السنوات الأخيرة جهودا متجدّدة لوضع استراتيجيات وطنية للشباب والاستثمار في وضع البرامج الخاصة بالشباب (الفصل الثاني). وبخلاف ما يوحي به الاسم، تغطّي وزارة الشباب في الأردن شؤون الشباب والرياضة أيضا.

الجدول 3.1. الهيئات المسؤولة رسمياً عن شؤون الشباب في حكومات محدّدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2021

الدولة	الوزارة	الهيئة داخل الوزارة
الجزائر	وزارة الشباب والرياضة	المديرية العامة للشباب
البحرين	وزارة شؤون الشباب والرياضة	ادارة تمكين الشباب
مصر	وزارة الشباب والرياضة	ادارة الشباب
العراق	وزارة الشباب والرياضة	دائرة الثقافة والفنون
الأردن	وزارة الشباب	مديرية الشؤون الشبابية
لبنان	وزارة الشباب والرياضة	مصلحة الشباب
موريتانيا	وزارة التشغيل والشباب والرياضة	المديرية العامة للشباب
المغرب	وزارة الشباب والرياضة	ادارة شؤون الشباب والأطفال والمرأة
السلطة الفلسطينية	المجلس الأعلى للشباب والرياضة	الإدارة العامة للشؤون الشبابية
تونس	وزارة الشباب والرياضة والإدماج المهني	الإدارة العامة للشباب

ملاحظة: الهيئة الرئيسية المسؤولة عن التنسيق بين السياسات والبرامج الشبابية في كلّ دولة تظهر بالخط الداكن.

المصدر: (Youth Policy, 2021^[3]), (Youth Policy, 2021^[4]), (Ministry of Youth and Sports Affairs, 2021^[5]) (Ministry of Youth and Sports, 2021^[6]), (Ministry of Youth and Sports, 2021^[7]), (Ministry of Youth and Sports, 2021^[8]), (Higher Council for Youth and Sports, 2021^[9]), (Ministry of Youth, 2021^[10]), (Ministry of Youth and Sports, 2021^[11]), (Ministry of Youth and Sports, 2021^[12]), (Ministry of Employment, 2021^[13])

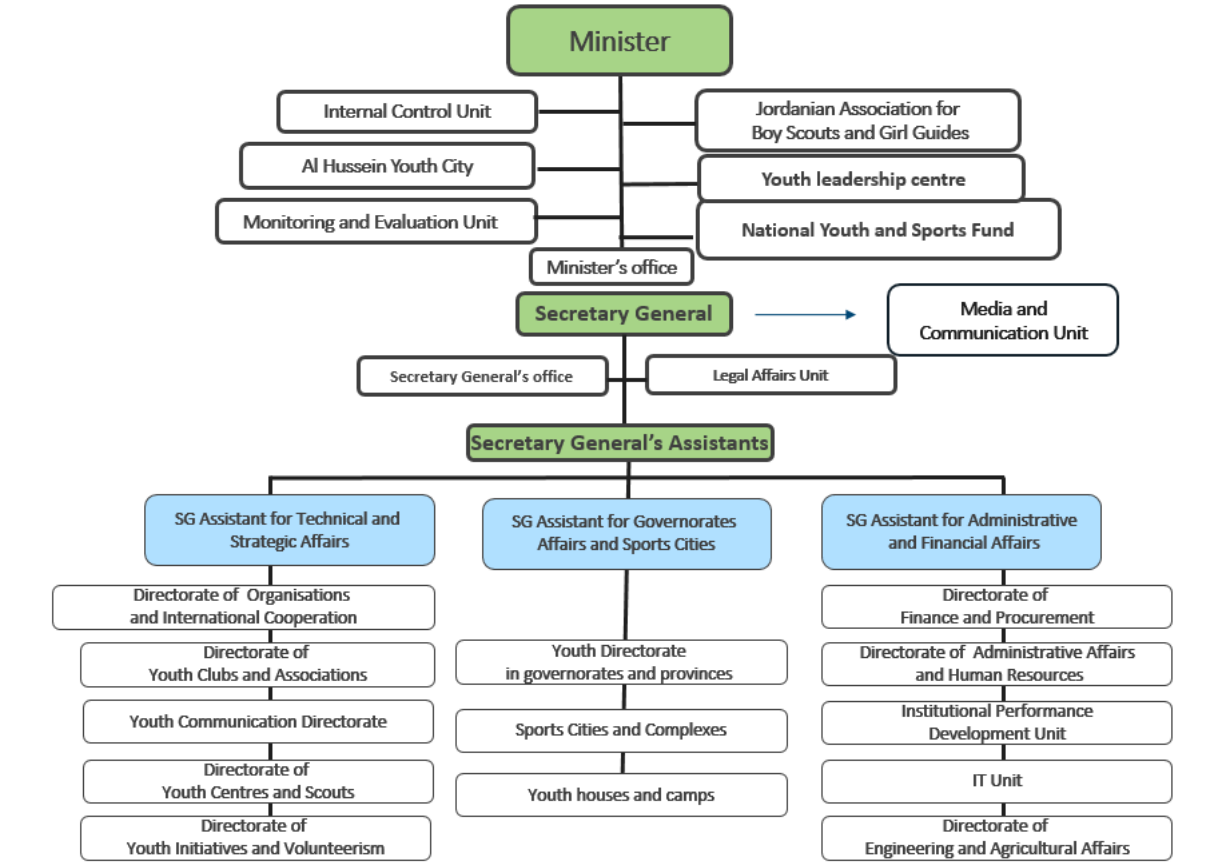
في المقابل، اعتمدت الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أربعة نهج مختلفة لإدارة وتنسيق السياسات والبرامج والخدمات التي تركز على الشباب: (1) في مركز الحكومة (CoG)³ (أي النمسا، وكولومبيا، واليابان)؛ (2) في وزارة مخصّصة، غالباً ما تغطي حقائب أخرى كالتعليم، والرياضة، وشؤون العائلة (مثلاً الجمهورية التشيكية، وإيطاليا، وألمانيا)؛ (3) في قسم أو مكتب داخل وزارة مسؤولة عن حقائب مدمجة (مثلاً السويد، وفنلندا، وفرنسا)؛ أو (4) عبر نهج معمم، في غياب سلطة وطنية واحدة مسؤولة عن شؤون الشباب كالدانمرك.

ان أكثر أشكال تنظيم شؤون الشباب شيوعاً في الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (19) هي من خلال وحدة أو قسم مخصّص لها داخل وزارة معينة، الوزارة المسؤولة عن التعليم بالدرجة الأولى (OECD, 2018^[14]) (OECD, 2020^[11]). ويُظهر تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية المعنون "الحكومة من أجل الشباب، والثقة، والعدالة بين الأجيال: هل تناسب كلّ الأجيال؟" أن الدول التي تكون فيها حقيبة الشباب في مركز الحكومة، تجد صعوبة أقل في تأمين الالتزامات السياسية لتنسيق وتطبيق السياسات والبرامج والخدمات الخاصة بالشباب (OECD, 2020^[11]).

ويُظهر الرسم 3.1. الهيكل التنظيمي لوزارة الشباب في الأردن. على المستوى الإداري، تدير مديرتان مختلفتان حقبتا الشباب والرياضة داخل الوزارة. فيما تهتم مديرية الأندية والهيئات الشبابية بـ"الرياضة"، تهتم مديرية الشؤون الشبابية بـ"الشباب". فضلاً عن وضع البرامج الخاصة بالرياضة والشباب، تدير وزارة الشباب خمس مدن للشباب والرياضة وتُشرف على عمل مديريات الشباب في محافظات الأردن وفي إقليم البتراء. ويشرف الأمين العام رسمياً

على عمل مديرية الشؤون الشبابية، ووحدة تطوير الأداء المؤسسي، وكلّ المدن الشبابية باستثناء مدينة الحسين للشباب، ومديريات الشباب في المحافظات.

الرسم 3.1. الهيكل التنظيمي لوزارة الشباب، الأردن، 2021



ملاحظة: يُظهر الرسم الهيكلي القانونية في وزارة الشباب، كما تنصّ عليها المادة 3 من نظام رقم (78) لعام 2016. المصدر: تحليل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بالاستناد إلى البيانات الواردة من وزارة الشباب في الأردن.

ان مديرية المنظمات والتعاون الدولي هي المحاور الأساسي للمشاريع التي تُنفذ بدعم من الشركاء الدوليين. وتهتمّ وحدة تطوير الأداء المؤسسي بالتخطيط الاستراتيجي، والتطوير الإداري والتنظيمي، وتطوير الخدمات والعمليات، ومراقبة الاستراتيجية الوطنية للشباب وتقييمها⁴. وتلعب اذا دوراً أساسياً في تأمين القدرات الإدارية المناسبة وهياكل الحوكمة الفاعلة لتتمكّن الوزارة من تنفيذ ولايتها. عام 2021، وضعت الوزارة استراتيجية التطوير الاستراتيجي والمؤسسي (2021-2024)، وبين أهدافها الرئيسية بناء القدرات المؤسسية في وزارة الشباب؛ تعزيز مهارات موظفي الوزارة وقدراتهم؛ تحديث وتطوير تشريعات وأدلاء لتوفير مرونة أكثر وعمليات لا مركزية وتبسيط العمليات⁵.

على صعيد التخطيط الاستراتيجي، يحظى الوزير بمساعدة ومشورة لجنة التخطيط والتنسيق والمتابعة التي يرأسها. وتضمّ اللجنة الأمين العام ومدراء الصندوق الوطني لدعم الحركة الشبابية والرياضة؛ مدينة الحسين للشباب، مركز إعداد القيادات الشبابية ومديرين كحدّ أقصى⁶ (Official Gazette, 2016^[15]). وتهتمّ اللجنة بدراسة التوصيات وتقديمها إلى الوزير والتي تتناول خطط الوزارة وبرامجها وأنشطتها، بما في ذلك صياغة القوانين والتشريعات وقرارات الإنفاق، بما فيها تحضير الموازنة السنوية وتعريف توصيفات الوظائف.

وتشمل الهيئات المهمة في الوزارة أيضا الصندوق الوطني لدعم الحركة الشبابية والرياضة ومركز إعداد القيادات الشبابية. ويتولّى الأخير مهمة تنظيم وتنفيذ التدريبات وورش العمل لموظفيه لبناء القدرات وتعزيز مهارات القيادة. ويشرف الوزير أيضا على جمعية الكشافة والمرشدات الأردنية، التي تمّ تأسيسها عام 1987 لتثقيف المجتمع المحلي في مجال الوعي الصحي والتعليم. ويحظى عمل الوزارة بدعم المديرية المسؤولة عن الشؤون الإدارية والمالية والهندسية والزراعية والإعلامية والقانونية وتكنولوجيا المعلومات. وكما أفادت الوزارة عام 2020، فإنها تشرف على البنى التحتية والأعمال الخاصة بـ190 مركزا شبابيا (106 للشبان و84 للشابات)، 21 بيتا ونزلا للشباب، 22 مجمعا شبابيا، 7 مخيمات للشباب، و355 ناديا شبابيا.

يتمثّل الدور الرئيسي لمراكز الشباب في الأردن في تمكين الشباب، وتعزيز مجتمعات قادرة على الصمود، وتقييم التحديات والفرص القائمة في وجه الشباب. وتعرّف الاستراتيجية الوطنية للشباب للأعوام 2019-2025 مراكز الشباب على أنها "مساحات شبابية" تفعل دورهم في "جذب المجتمع المحلي، وابتكار طرق تواصل حقيقية مع العاملين الشباب، وبناء علاقات معهم لتطوير عمل الشباب وتحقيق هدف تمكين الشباب الأردنيين (الفصل الرابع)". ويمكن أحد أدوارها الرئيسية الأخرى في تشجيع مبادرات شبابية نشطة، وناجحة، ومؤثرة وإضفاء طابع مؤسسي عليها (Ministry of Youth, 2019^[16]).

بناء المهارات لوضع سياسات وبرامج مراعية للشباب

ان تطوير قدرات موظفي الخدمة المدنية أساسي لتصميم سياسات وتشريعات أفضل، والعمل بشكل فاعل مع المواطنين والمستفيدين من الخدمات، وتأمين الخدمات الفاعلة من حيث الكلفة، والتعاون مع أصحاب المصلحة في إطار من الترابط (OECD, 2017^[17]). ان التأكد من أن موظفي الخدمة المدنية الذين يعملون للشباب ومعهم يملكون المهارات والقدرات اللازمة لعالم العولمة الذي يزداد رقمية، أساسي لتحقيق نتائج سياساتية شاملة ومواكبة التطورات الوطنية والدولية.

وتشير الاستراتيجية الوطنية للشباب للأعوام 2019-2025 إلى الحاجة إلى مزيد من الاستثمارات في مواهب موظفي وزارة الشباب وقدراتهم، سيما منهم الذين يعملون مباشرة مع الشباب، وخصوصا الموظفين في مراكز الشباب (Ministry of Youth, 2019^[16]). وتؤكد من جديد المقابلات التي أجرتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مع موظفي وزارة الشباب، والشباب في مراكز الشباب، على الحاجة إلى فرص التدريب الموجّه.

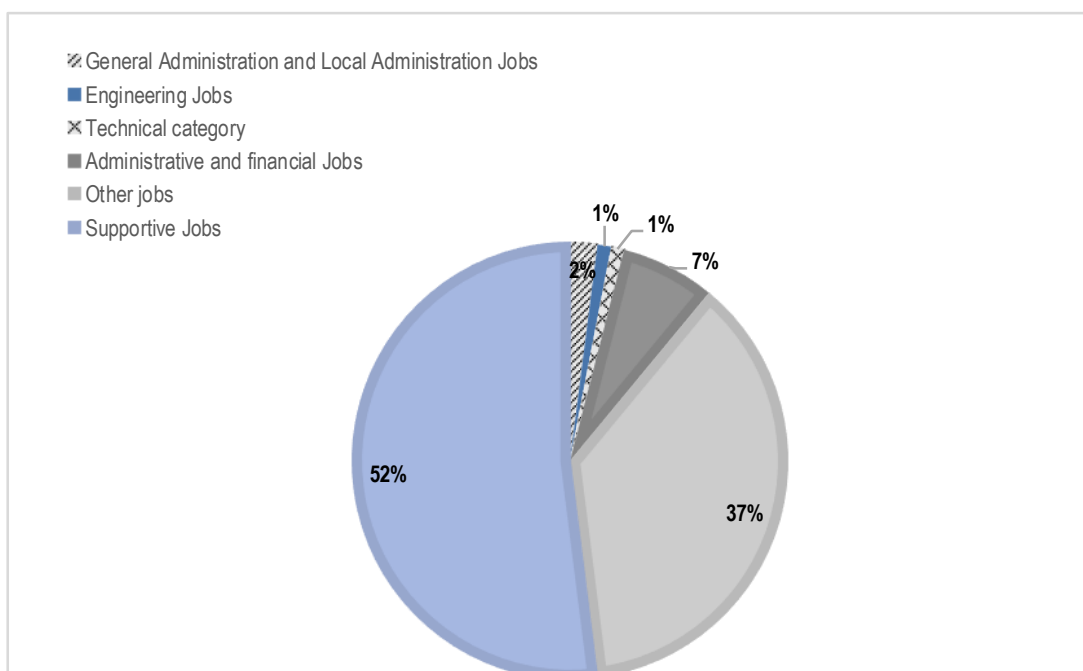
قلّة من موظفي وزارة الشباب يعملون على سياسات وبرامج للشباب

عام 2020، استخدمت وزارة الشباب 1881 موظفاً، بمن فيهم موظفين يعملون في مراكز الشباب والمدن الشبابية والرياضية التابعة لها. ويتمّ تصنيف القوى العاملة وفقاً لستّ فئات عمل. فالغالبية (52%) يشغلون "الوظائف الداعمة"، وتليها "الوظائف الأخرى" (37%) التي لم تُعرّف أكثر، و"المحاسبون" (7%). وفي المقابل، يُعتبر 36 موظفاً فقط (2%) جزءاً من "الإدارة العامة والإدارة المحلية" والتي تشمل كبار المدراء والمناصب العليا الأخرى المسؤولة عن تصميم وإدارة السياسات والبرامج والخدمات التي تركز على الشباب (انظر الشكل 1.2). إن الحصة الضعيفة للموظفين ذوي خلفية في وضع السياسات وبرامج الشباب هي إحدى التحديات الرئيسية التي تواجهها الوزارة (Ministry of Youth, 2019^[16]). إضافة إلى ذلك، إن تحليل "سوت" الذي أجرته وزارة الشباب كجزء من استراتيجية التطوير الاستراتيجي والمؤسسي (2021-2024) يعتبر النقص في الموارد البشرية المؤهلة نقطة ضعف⁷.

اعتباراً من عام 2020، 35% فقط من الموظفين في وزارة الشباب هم نساء، مقابل 42% عام 2018. وهذا بالمقارنة بنسبة 50% من القوى العاملة الحكومية النسائية (جميعهن موظفات في الخدمة المدنية) في الأردن (OECD, 2017^[17]). ونجد أكبر فجوة جنسانية في فئة "إداريون عامون و/أو إداريون محلّيون" حيث 2 من كل 36 موظفاً هم نساء (General Budget Department, 2020^[18]).

في ما يتعلق بالتنوع في السن، تُظهر نتائج الاستطلاع الذي أجرته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للأردن عام 2018 أن نحو 18% من القوى العاملة في الوزارة على المستوى المركزي تتراوح أعمارهم بين 18-34 عاماً، مقارنة بنسبة 26% في الهيئات الحكومية المسؤولة عن شؤون الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2019). 43% من القوى العاملة في وزارة الشباب في مراكز الشباب لا تتخطى أعمارهم 35 عاماً. وتعتبر وزارة الشباب التمثيل الضعيف نسبياً للشباب في القوى العاملة والخلفيات المهنية للموظفين العاملين في مراكز الشباب تحديات رئيسية. ووفقاً للمقابلات، نسبة كبيرة من الموظفين ليست لديهم شهادة جامعية أو خبرة سابقة في مجال الشباب. ويتمّ توظيف الموظفين أو المستشارين الأصغر سناً (مؤقتاً) بشكل أساسي بالتعاون مع شركاء دوليين، ما يثير تساؤلات في شأن استدامة تخطيط القوى العاملة ومساءلتها (General Budget Department, 2020^[18]).

الرسم 3.2. تكوين القوى العاملة في وزارة الشباب بحسب الفئات الوظيفية، 2017-2020



ملاحظة: يُظهر الرسم البياني تكوين القوى العاملة في وزارة الشباب بحسب الفئات عام 2020 المصدر: عمل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بالاستناد إلى المعلومات المتوفرة في شأن مشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية للموازنة المالية والشبابية لدائرة الموازنة العامة في الأردن: <http://www.gbd.gov.jo/Uploads/Files/gbd/law-gu/2020/en/1.pdf> (2020) <http://www.gbd.gov.jo/uploads/files/gbd/draft-min/2020/en/3050.pdf> (بالعربية)

يهتم ديوان الخدمة المدنية بإدارة ممارسات العمل في الإدارة العامة في الأردن. ويُطلب من الباحثين عن عمل تقديم طلبهم عبر موقع الديوان لعملية استقدام مفتوحة غير مرتبطة بمنصب محدد. ويتم النظر بالطلبات ومراجعتها من قبل الديوان عندما يصبح منصب في القطاع العام شاغرا. ويتم الاختيار بالاستناد إلى مهارات المرشحين وقدراتهم التقنية (OECD, 2017^[17]) (Civil Service Bureau, 2020^[19]). وتشمل معايير الاختيار سنة تخرج مقدّم الطلب، ودرجتهم، وخبرتهم، التي تفيد المرشحين الأكبر سناً وأدت إلى ظاهرة اصطفاغ الخريجين الشباب للحصول على وظائف في القطاع العام. وفي هذا الصدد، وتماشيا مع نتائج الاستطلاع الذي أجرته وزارة الشباب حول الرضا عن حياة العمل عام 2020، وتوصيات التقرير الموجز، ترى توصية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في شأن القيادة والقدرات في مجال الخدمة العامة أن عمليات الاستقدام، والاختيار، والترقية في نظم التوظيف ينبغي أن تكون قائمة على الجدارة، والشفافية، والمساءلة، وسيادة القانون لضمان معاملة منصفة ومتساوية (OECD, 2019^[20]).

وتشير المقابلات التي أجرتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إلى أنه يمكن تعزيز تخطيط القوى العاملة وإدارة الممارسات في وزارة الشباب لجهة تعريف توصيفات الوظائف، إذ تُعتبر مبهمة، بما في ذلك للإدارة العليا. إضافة إلى ذلك، تشير استنتاجات المقابلات إلى أن مراجعة التعويضات الحالية وإدارة الأداء قد تكون أساسية في تعزيز ممارسات القوى العاملة لجهة التخطيط، ونظام للأداء قائم على الجدارة والحوافز المناسبة.

الحاجة إلى حوافز وتدريب للموظفين

مركز إعداد القيادات الشبابية مسؤول عن إدارة التدريبات للموظفين الجدد في مديريات ومراكز الشباب. وتشير المعلومات المتوفرة إلى أن المركز نظم نحو خمس دورات سنوياً في السنوات الأخيرة، ركزت على المهارات الحياتية، والأنظمة الداخلية، وأهداف الاستراتيجية الوطنية للشباب للأعوام 2019-2025. وخصّصت الوزارة عام 2020 9000 دينار أردني للأنشطة التدريبية (General Budget Department, 2020^[18]). لكن، ما من برنامج تدريبي قائم لبناء القدرات الفنية في مجال تصميم السياسات والبرامج، وتنفيذها ورصدها وتقييمها. ان النقص في البرامج التدريبية المخصّصة في هذا المجال من شأنه أن يزيد من اعتماد وزارة الشباب على شركائها المنفذين في تقديم برامج وأنشطة تركّز على الشباب.

اتّخذت وزارة الشباب خطوات مهمة لفهم المعايير الدافعة للرضا عن حياة العمل عبر إجراء استطلاع على الانترنت لموظفيها عام 2020 (General Budget Department, 2020^[18]). بقيادة وحدة تطوير الأداء المؤسسي، يتم نشر الاستطلاع بين موظفي الوزارة كلّ سنتين. وثري ردود الاستطلاع تقريراً موجزاً يتمّ تقديمه إلى الأمين العام. ويقيس الاستطلاع رضا الموظفين عن ترتيبات العمل وعمليات اتّخاذ القرار الداخلية. وأتاح الاستطلاع فرصة لتقييم أداء الوزارة لجهة الإدارة الداخلية، والتواصل، والقيادة، وتدريب الموظفين وتطويرهم، والدوافع والحوافز، وبيئة العمل.

وبالاستناد إلى 366 ردّاً، أثرت نتائج الاستطلاع في شأن الرضا عن حياة العمل عام 2020 تقريراً موجزاً يحدّد 15 توصية لتعزيز العمليات الداخلية في الوزارة وأدائها⁸.

وتتيح خطط التدريب الداخلي (internship) فرصة للشباب لاكتساب مهارات وخبرات في المؤسسات العامة. ويمكن أن تطور الحكومات أيضاً بشكل استباقي القوى العاملة لديها عبر برامج منظمة وطويلة الأمد للخريجين تهدف إلى جذب المواهب الشابة ذات الكفاءة العالية وتطويرها والمحافظة عليها عبر التدريب، والتوجيه، والتناوب الوظيفي، ومسارات الترقية السريعة (OECD, 2020^[11]). ان البرامج المنظمة للخريجين لالتحاق بالقطاع العام موجودة في 42% من الهيئات الحكومية المسؤولة عن شؤون الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية اعتباراً من العام 2020 (OECD, 2020^[11]). وبقدّم الإطار 3.1 برامج الخريجين التي وضعتها أيرلندا وأستراليا لجذب المواهب الشابة وتطويرها في مجال الإدارة العامة.

الإطار 3.1. برامج الخريجين: جذب المواهب الشابة وتطويرها في مجال الإدارة العامة

أيرلندا: مركز الخدمة الاقتصادية والتقييم التابع للحكومة الأيرلندية (IGEES)

يدعم مركز الخدمة الاقتصادية والتقييم التابع للحكومة الأيرلندية نهجا متكاملًا لصياغة السياسات وتنفيذها في الخدمة المدنية بالاستناد إلى المهارات الاقتصادية والتحليلية. وكونه يشكل خدمة على نطاق الحكومة، وقر المركز المهارات والكفاءات اللازمة للإدارة العامة مع جذب وتطوير مهارات خريجي الاقتصاد الشباب. وتشمل عملية الاستقدام 20 خريجًا في المتوسط سنويًا، مع زيادة في الاستيعاب في السنوات الأخيرة، فوصل العدد إلى 160 موظفًا في "IGEES" يعملون في كلِّ الأقسام اعتبارًا من عام 2020.

أستراليا: برامج الخدمة العامة الأسترالية للدراسات العليا (APS)

تتيح برامج الخدمة العامة الأسترالية للدراسات العليا للخريجين الجدد في أستراليا مسارًا للمبتدئين إلى القطاع العام. وعادة ما تتطلب هذه البرامج بين 10 و18 شهرًا لإنجازها، مع عمليتي تناوب أو ثلاث في مجالات عمل مختلفة، لإعطاء المشاركين مجموعة من المهارات والمعرفة والخبرات في بداية مسيرتهم المهنية. وعادة، يتابع المشاركون حضورًا وورش عمل، وتدريبًا، وأنشطة محاكاة. ويقدم الإتمام الناجح لهذه البرامج فرصًا إضافية للمشاركين في مجال التطور الوظيفي في القطاع العام، فضلًا عن مساعدة دراسية لمزيد من التدريب.

. المصادر: (OECD, 2017^[17]) (OECD, 2020^[11])

ندرة الموارد المالية لبرامج الشباب

ازدادت الموازنة المخصصة لوزارة الشباب بنسبة 43% في السنوات الثلاث الأخيرة لتصل إلى 33 مليون دينار أردني (نحو 46.6 مليون دولار أمريكي) عام 2020، مقارنة بـ23 مليون دينار أردني (نحو 32.4 مليون دولار أمريكي) عام 2017. ويشكّل ذلك ازديادًا في حصة موازنة الحكومة المركزية المخصصة للوزارة من 1.4% عام 2017 إلى 2.7% عام 2020 (General Budget Department, 2020^[18]) (الرسم 3.3).

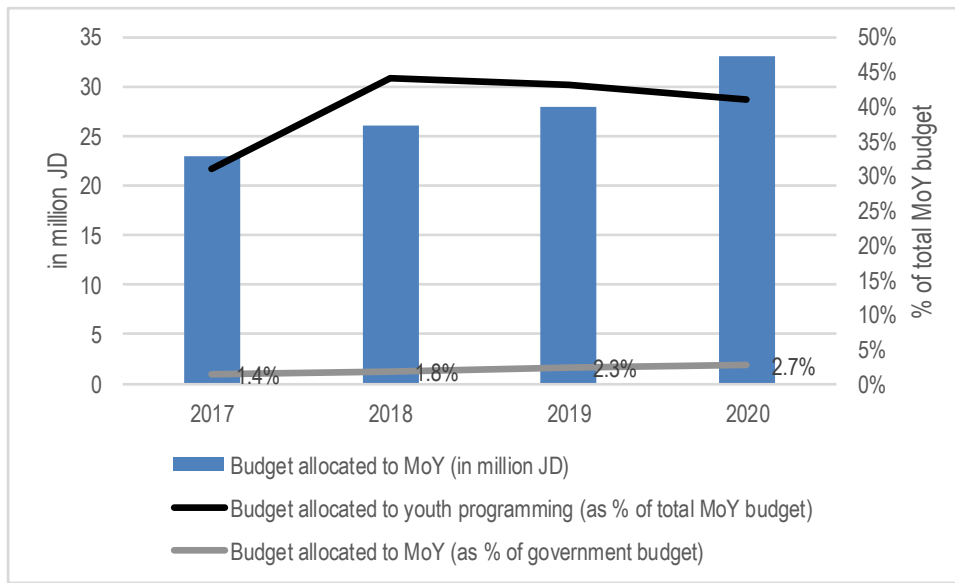
وفيما تتخطى الحصة المخصصة لوزارة الشباب تلك التي تلقتها وزارة الشباب والرياضة في كلِّ من المغرب (1.0%) وتونس (1.9%) عام 2020 (OECD, Forthcoming^[21])، ينبغي تفسير المقارنات بين البلدان بحذر بما أن مهام كلِّ وزارة ومسؤولياتها مختلفة. وتشير المعلومات المتوفرة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إلى أن الحصة المخصصة للهيئة المسؤولة عن شؤون الشباب تشكل، كحصة من إجمالي النفقات الحكومية، أقلّ من 1% في معظم البلدان (دون احتساب النفقات العامة على التعليم، من جملة أمور) (OECD, 2020^[11]).

ويتمّ تصنيف نفقات وزارة الشباب في الأردن بحسب ثلاث فئات أو "برامج" وفقًا للمصطلحات الواردة في تقرير دائرة الموازنة العامة: (1) الإدارة والخدمات المساندة؛ (2) التنمية الشبابية؛ (3) التنمية الرياضية. ويتمّ تخصيص

الحصة الأكبر من موازنة الوزارة إلى الشؤون الشبابية (41%)، يليها تخصيص نسبة 34% للإدارة والخدمات المساندة و25% للتنمية الرياضية (General Budget Department, 2020^[18]).

منذ عام 2017، ازدادت الحصة المخصصة لبرامج الشباب من 31% (General Budget Department, 2020^[18]) إلى 41% أو ما مجموعه 13.4 مليون دينار أردني (نحو 18.9 مليون دولار أمريكي) عام 2020 (General Budget Department, 2020^[18])، ما يشير إلى تحوّل نحو تركيز أكبر على دعم الشباب في انتقالهم إلى العيش المستقل.

الرسم 3.3. مخصصات الموازنة من قِبَل وزارة الشباب، الأردن، 2020-2017



المصدر: (Department, 2018^[22]) (General Budget Department, 2020^[23]) (OECD, 2017^[17]) (General Budget Department, 2020^[18])

16% فقط من موازنة الشباب هي نفقات غير متصلة بالهيكل الأساسية

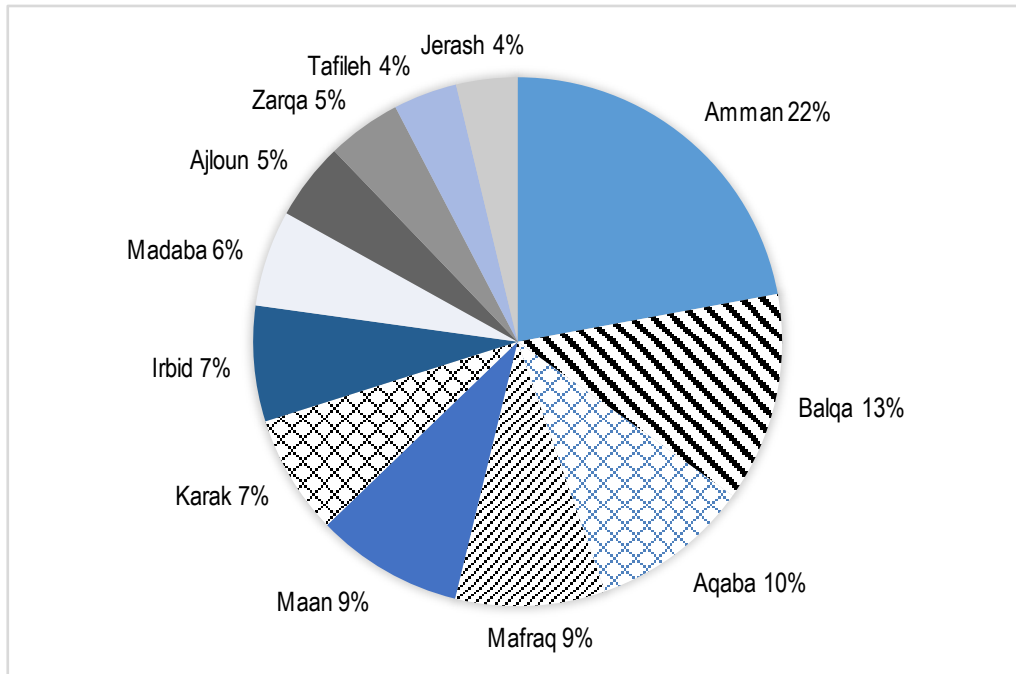
يُظهر تحليل النفقات في فئة "التنمية الشبابية" أنه يتم إنفاق نسبة مهمة على المحافظة على الهياكل الأساسية المادية التي تملكها الوزارة وتجديدها. عام 2020، تم تخصيص 84% من النفقات في هذه الفئة لإنشاء ملاعب ومرافق رياضية وصيانتها (4.4 مليون دينار أردني، ما يوازي نحو 6.2 مليون دولار أمريكي)، إنشاء مراكز وبيوت للشباب (3.7 مليون دينار أردني، ما يوازي نحو 5.2 مليون دولار أمريكي)، وإدارة التنمية الشبابية (3.2 مليون دينار أردني، ما يوازي نحو 4.5 مليون دولار أمريكي). في المقابل، وكما أفادت الوزارة، تم إنفاق نحو 500000 دينار أردني (نحو 705000 دولار أمريكي) على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشباب للأعوام 2019-2025 اعتباراً من مايو 2021.

ان الاستثمارات في الهياكل الأساسية المادية موزعة توزيعاً غير متكافئ في مختلف المحافظات. وإلى حدّ ما، يعكس ذلك الواقع الديموغرافي المختلف ولكن، تشير المقابلات التي أجرتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إلى أن الشباب من المناطق الريفية النائية غالباً ما يواجهون صعوبة أكبر في الوصول إلى الفرص التي توفرها وزارة الشباب. مثلاً، تمّ تخصيص 1.8 مليون دينار أردني (نحو 2.5 مليون دولار أمريكي) من مجموع النفقات في فئة "ملاعب ومرافق رياضية" إلى عمان، التي تشكّل 42% من مجموع النفقات في هذه الفئة (وتستضيف نحو 20% من مجموع السكان). وبالمثل، تمّ الاستثمار بربع النفقات على "مراكز وبيوت للشباب" في عمان، بينما تمّ تخصيص أقلّ بكثير من 1% إلى محافظات البلقاء (التي تستضيف 5% من مجموع السكان)، والطفيلة (التي تستضيف 1% من مجموع السكان).

من منظور الحوكمة العامة، الجدير بالذكر أنه يتمّ تخصيص نحو 200000 دينار أردني (ما يقارب 282000 دولار أمريكي) من أجل "تعزيز القدرات المؤسسية للوزارة" و700000 (نحو 987000 دولار أمريكي) بهدف "تشبيد مبنى جديد لوزارة الشباب" ضمن فئة "الإدارة والخدمات المساندة". ويتمّ تخصيص الغالبية الكبرى في هذه الفئة (92%) للنفقات الحالية، بما فيها الرواتب، والعلاوات والترقيات، ومساهمات الضمان الاجتماعي، واستخدام السلع والخدمات، والإعانات للمؤسسات العامة (General Budget Department, 2020^[18]).

ويُظهر الرسم 3.4 النفقات الرأسمالية (أي النفقات المخصّصة للسلع والخدمات، والمباني والإنشاءات، والأجهزة، والآليات والمعدات، والأراضي)⁹ لوزارة الشباب في المحافظات عام 2020. إنه يوضح أن أكثر من ثلث (35%) مجموع النفقات الرأسمالية تمّ تخصيصها لعمان والבלقاء. ويمكن أن تحلّل بحوث إضافية تخصيص النفقات الرأسمالية مع مرور الوقت وفي المحافظات مقارنة بالسكان الشباب في كلّ منهما لتحديد الاتجاهات والفوارق المحتملة.

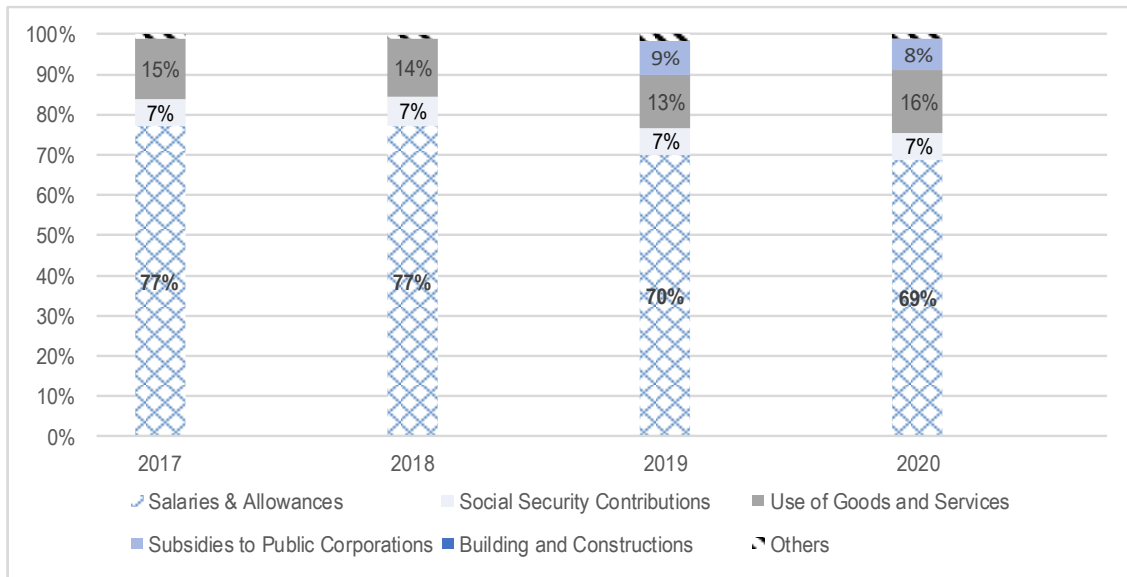
الرسم 3.4. النفقات الرأسمالية لوزارة الشباب تختلف كثيراً بين المحافظات في الأردن، 2020



المصدر: تحليل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بالاستناد إلى المعلومات المتوفرة من دائرة الموازنة العامة في الأردن، <http://www.gbd.gov.jo/uploads/files/gbd/draft-min/2020/en/3050.pdf> (ص. 10).

في ما يخص النفقات الحالية، يتم تخصيص النسبة الأعلى إلى الرواتب والترقيات. عام 2020، 69% من مجموع نفقات وزارة الشباب أنفقت على الرواتب والترقيات، مسجلة انخفاضاً من نسبة 77% عام 2017 (General Budget Department, 2020^[18]).

الرسم 3.5. مخصّصات النفقات الحالية لوزارة الشباب 2017-2020



المصدر: عمل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بالاستناد إلى المعلومات المتوفرة في شأن مشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية للموازنة المالية والشبابية لدائرة الموازنة العامة في الأردن: <http://www.gbd.gov.jo/uploads/files/gbd/law-min/2019/en/3050.pdf>؛ (2019)؛ <http://www.gbd.gov.jo/uploads/files/gbd/draft-min/2020/en/3050.pdf> (2020 بالعربية)

ان توافر بيانات مقارنة عن الموارد المخصّصة "للتنمية الشبابية" يفصل الأردن عن معظم الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث نادرا ما تتوفر هذه المعلومات بشكل علني. ويتم نشر هذه المعلومات على منصة الكترونية استحدثتها دائرة الموازنة العامة في وزارة المالية لتبادل البيانات المالية بين الوزارات والدوائر (General Budget Department, 2020^[23]).

التنسيق في الوزارات ومستويات الحكومة

يتطلب الطابع الشامل لسياسات الشباب آليات تنسيق قوية بين أصحاب المصلحة الحكوميين وغير الحكوميين. وعندما يتم تنفيذ السياسات والبرامج الشبابية بطريقة مجزئة، يجد الشباب صعوبة أكبر في الوصول إلى الخدمات الهامة لانتقالهم إلى العيش المستقل. ان الرؤية المشتركة وآليات التنسيق الفاعلة أساسية أيضا لتوحيد أصحاب المصلحة المختلفين وراء الأهداف الاستراتيجية والتشغيلية نفسها بالاستناد إلى تقسيم واضح للأدوار والمسؤوليات (الفصل الثاني).

نحو نصف الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وضعت آلية ذات الطابع المؤسسي للتنسيق بين الوزارات في ما يتعلق بشؤون الشباب. وكما يُظهر الإطار 3.2، تأخذ هذه الآليات شكل هيئات تنسيق بين الوزارات أو الدوائر، أو مجموعات عمل أو جهات تنسيق (OECD, 2018^[14]).

الإطار 3.2. أمثلة عن آليات التنسيق الأفقية لسياسات الشباب

تتكوّن هيئات التنسيق المشتركة بين الوزارات أو الدوائر من وزارات مسؤولة عن تنفيذ التزامات محدّدة لسياسة الشباب الوطنية. ودائماً ما تكون الوزارة المسؤولة رسمياً عن تنسيق شؤون الشباب جزءاً من هذه الهياكل وعادة ما تنسق اجتماعاتها وتحضّرها. مثلاً، شكّلت لكسمبورغ لجنة مشتركة بين الدوائر لهذه الغاية، تضمّ ممثلين عن وزراء الأطفال والشباب، والأطفال، وحقوق الأطفال، والشؤون الخارجية، والشؤون المحلية، والثقافة، والتعاون والتنمية، والتعليم، وتكافؤ الفرص، والعائلة، والعدالة، والإسكان، والشرطة، والعمل، والصحة والرياضة.

غالباً ما يتمّ إنشاء الفرق العاملة على أساس مخصّص، وتضطلع بمسؤولية مواضيع محدّدة. مبدئياً، وحدها الوزارات ذات الحقائق المعنية تشارك في الفريق العامل المواضيعي ذات الصلة. ويمكن أن تُستكمل هيئات التنسيق المشتركة بين الوزارات بفرق عاملة قد تتولّى فيها الوزارات التنفيذية القيادة لجهة تنسيق الأنشطة. في الولايات المتحدة، يدعم الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني ببرامج الشباب الأنشطة الفيدرالية المنسقة في مجال الشباب.

يمكن أن يتمّ تعيين جهات تنسيق للإشراف على العمل على صعيد شؤون الشباب في الوزارات التنفيذية وتنسيق البرامج المرتبطة بالشباب مع الهيئة المسؤولة عن شؤون الشباب. في سلوفينيا، لكلّ وزارة جهة تنسيق مخصّصة للشباب لتسهيل التنسيق مع مجلس حكومة جمهورية سلوفينيا للشباب (URSM) والوزارات الأخرى. في فلاندر في بلجيكا، توجد جهة تواصل للشباب في كل الوكالات والدوائر.

المصدر: (OECD, 2020^[11])

ان وضع آليات تنسيق فاعلة له أهمية خاصة في الأردن حيث تؤدي المؤسسات الأكاديمية، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات المجتمعية، مهاماً متكاملة غالباً ما تتداخل في ما بينها في مجال الشباب.

وتسلّم الاستراتيجية الوطنية للشباب للأعوام 2019-2025 بالحاجة إلى التعاون والتنسيق بين المؤسسات العامة والخاصة لتوفير المعرفة والمهارات اللازمة للشباب. ان تحليل "سوت" الذي أجرته هذه الاستراتيجية يسلط الضوء على الحاجة إلى التنسيق بين المؤسسات العامة والخاصة العاملة في مجال الشباب (Ministry of Youth, 2019^[16])، ويشدّد على ضرورة أن يتحقّق هدف تشجيع الشباب على المشاركة في الحياة العامة جنباً إلى جنب مع عمل المؤسسات الرسمية والمدنية في هذا المجال.

وكما ورد في الفصل الثاني، ان استحداث لجنة توجيهية ولجنة تقنية لتسهيل التنسيق على صعيد تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشباب للأعوام 2019-2025 يشكّل خطوة مهمّة في هذا الصدد. ومن جهة أخرى، تشير المعلومات المتوفرة إلى أن اللجنة التوجيهية لم تجتمع كثيراً، وأن اللجنة التقنية غير فاعلة حتى الآن، ما يهدّد بعرقلة الحوار والتنسيق المنتظمين بين أصحاب المصلحة المختلفين. ولمواجهة تحدّي التنسيق هذا، يمكن أن تعطي وزارة الشباب الأولوية لتفعيل اللجنتين بشكل كامل.

ويتمّ تنسيق المبادرات المشتركة مع الوزارات الأخرى أساساً عبر مذكرات تفاهم، التي كثيراً ما تستعملها أيضاً الوزارات المسؤولة عن شؤون الشباب في المغرب وتونس.

الجدول 3.2. التنسيق المشترك بين الوزارات في دول محدّدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2020

الدول	المؤسسة المسؤولة عن التنسيق الأفقي	الدوائر المسؤولة عن التنسيق الأفقي	آليات التنسيق الرئيسية
الأردن	وزارة الشباب	غير موجودة	مذكرة تفاهم
المغرب	وزارة الشباب والرياضة	إدارة شؤون الشباب والأطفال والمرأة؛ إدارة التعاون والتواصل والدراسات القانونية	مذكرة تفاهم؛ هيئات ولجان التنسيق المؤسسي؛ اجتماعات رسمية
تونس	وزارة الشباب والرياضة	الإدارة العامة للشباب؛ مجلس الوزراء	مذكرة تفاهم؛ هيئات ولجان التنسيق المؤسسي؛ اجتماعات رسمية

ملاحظة: يُظهر هذا الجدول الهيئات المسؤولة عن التنسيق الأفقي لشؤون الشباب وآليات التنسيق الرئيسية المستخدمة في دول محدّدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. المصدر: عمل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بالاستناد إلى الردود الواردة من الوزارات التي لديها حقيبة للشباب في الأردن والمغرب وتونس.

تُظهر الممارسات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أن الروابط القوية ذات الطابع المؤسسي بين الهيئة المسؤولة رسمياً عن شؤون الشباب ومركز الحكومة يمكن أن تسهّل التقبّل السياسي. في كندا مثلاً، وحتى عام 2019، شغل رئيس الوزراء أيضاً منصب وزير الشؤون الحكومية الدولية والشباب. في النمسا (مستشارية اتحادية)، كولومبيا (رئاسة جمهورية)، واليابان (مجلس وزراء)، لا يزال تنسيق شؤون الشباب يتمّ من قبل مركز الحكومة (OECD, 2017^[24]). وفي فرنسا، فإن المدير في الدائرة المسؤولة عن شؤون الشباب هو أيضاً المفوض المشترك بين الوزارات المعني بالشباب والمسؤول عن ترؤس اجتماعات اللجنة المشتركة بين الوزارات للشباب.¹⁰

قد يلعب أيضاً الموظفون الحكوميون الشباب دوراً أساسياً في تعزيز التواصل والتنسيق بين الوزارات. في الإمارات العربية المتحدة، أنشأ مجلس الإمارات للشباب (EYC) عام 2017 ليكون بمثابة هيئة استشارية للحكومة ووزارة الشباب عن المسائل الوطنية والالتزامات مع أصحاب المصلحة الحكوميين وغير الحكوميين. وتمّ اعتماد نموذج "EYC" وتكراره في ست وزارات لتنسيق شؤون الشباب بين الوزارات وأصحاب المصلحة المختلفين وللإشراف على تنظيم الأنشطة والبرامج الشبابية (UAE Cabinet, 2020^[25]) (Federal Youth Authority UAE, 2020^[25]) (UAE Cabinet, 2017^[26]).

شؤون الشباب على المستوى دون الوطني

إن التنسيق الفاعل بين المستويين المركزي ودون الوطني للحكومة أساسي لترجمة الالتزامات والبرامج المحدّدة في الاستراتيجية الوطنية للشباب للأعوام 2019-2025 إلى برامج وأنشطة ملموسة. وغالباً ما يحدث التواصل الأول بين الشباب والإدارة العامة على مستوى البلدية أو المقاطعة. وإذا، فإن انخراط مستويات الحكومة دون

الوطنية عبر تبادلات منتظمة تصاعديّة (محلي إلى مركزي) ونزولية (مركزي إلى محلي) لتوجيه التخطيط الاستراتيجي وتحديد الأولويات يبقى أساسياً.

ان النهج الذي اختارت كل دولة أتباعه يعتمد على تنظيم كلّ منها وتحديد الكفاءات الإدارية والمالية (مثلاً الفيدرالية مقابل الوحديّة)، من جملة أمور. وعلماً أن الأردن لطالما كانت مركزية إلى حدّ كبير، بذلت الدولة جهوداً إصلاحية قانونية ومؤسسية لصالح نهج أقلّ مركزية. ومع اعتماد قانون اللامركزية وقانون البلديات عام 2015، شدّت الحكومة على هدف خفض الفوارق بين المناطق وتشجيع نهج أكثر تشاركية لتحديد الاحتياجات والأولويات المحلية، خصوصاً من خلال إنشاء مجالس جديدة مُنتخبة على مستوى المحافظات (OECD, 2017^[17]).

ان العلاقة بين المستويين المركزي ودون الوطني للحكومة على صعيد شؤون الشباب لا تزال تُدار وفقاً لنهج لامركزي. ويمثّل المدراء الشباب الوزارة ويشرفون على العمل على مستوى المحافظات، بما في ذلك مراكز الشباب. ورداً على الإصلاحات المرتبطة باللامركزية، تمّ تفويض بعض الصلاحيات على المستوى المركزي إلى المدراء الشباب في المحافظات لتسهيل تنسيق الأنشطة على المستوى المحلي وتنفيذها وفقاً للمقابلات¹¹. لكن، لا تزال صلاحياتهم تركز على تنفيذ القرارات والتوجيهات الواردة من المستوى المركزي. إضافة إلى ذلك، يسلم تحليل "سوت" الذي أُجري كجزء من استراتيجية التطوير الاستراتيجي والمؤسسي (2021-2024) بأن التنسيق المؤسسي بين المستويين المركزي ودون الوطني لا يزال يشكّل تحدياً¹². وتتمّ إدارة تخصيص الموارد المالية من قبل المستوى المركزي فيما أُسندت بعض عمليات الموافقة إلى مستوى المحافظات (مثلاً توقيع اتفاقات مالية؛ إنشاء ونقل وتأجير مراكز الشباب وفق الميزانيات القائمة والخطط المعتمدة؛ والموافقة على صيانة المعدات والمباني المرتبطة بشؤون الشباب على المستوى المحلي على أن لا تتخطى 200 دينار أردني). وبالمثل، تمّ تسهيل بعض إجراءات الموافقة لجهة النوادي والهيئات الشبابية، والإدارة المحلية، وشؤون الشباب، لتسهيل تنفيذ الأنشطة على المستوى المحلي. مثلاً، يمكن للمدراء الشباب الاتصال مباشرة بالشركاء، والموافقة على انتخابات الوحدات الإدارية في مراكز الشباب، وتعيين مدربين. ولإنشاء نوادي الشباب، يحتاج المدراء الشباب في المحافظات إلى موافقة المستوى المركزي.

أجرت اللجنة الإدارية في البرلمان حواراً وطنياً¹³ عام 2019 بالتعاون مع وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية لتقدير تنفيذ قانون اللامركزية وتقييمه. حدّد الحوار الوطني الحاجة إلى ضمان تنسيق أفضل بين الجهات الفاعلة المحلية والوزارات ودمج قانون اللامركزية لعام 2015 وقانون البلدية في قانون واحد لتحديد المسؤوليات الواضحة بين الجهات الفاعلة على مستوى البلديات والمحافظات. وتمّ تقديم مشروع قانون الإدارة المحلية اللاحق إلى مجلس النواب عام 2020 (OECD, 2017^[17]). وكما أكدّ تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بعنوان "إشراك المواطنين في عملية تقييم احتياجات الحكومة المحلية في الأردن"، يجب أن تستخدم عملية اللامركزية الجارية "الزخم الجديد الذي أحدثه القانون الجديد لتطوير المبادرات على المستوى المحلي، خصوصاً لتقديم فرص جديدة للمشاركة في تصميم السياسات والخدمات وتقديمها". وسلّطت كذلك أزمة كوفيد-19 الضوء على الحاجة إلى تحسين التواصل والتنسيق والتعاون بين المستويين المركزي والمحلي للحكومة لضمان تقديم الخدمات بشكل فاعل

(OECD, 2017^[17]). وينعكس ذلك في استراتيجية التطوير الاستراتيجي والمؤسسي (2021-2024) التي تشير إلى ضرورة تحديث وتطوير التشريعات والأدلاء لتوفير مرونة أكثر ونهج لا مركزي على المستوى المحلي¹⁴.

إدراج اعتبارات الشباب في عمليات وضع السياسات وتقديم الخدمات

لإدراج احتياجات الشباب في وضع السياسات وتقديم الخدمات، ان عمليات الجمع المنهجي واستخدام البيانات المصنّفة حسب العمر، والنهج التشاركي وتحديد الأهداف والمؤشرات الخاصة بالشباب في كل مجالات السياسة، تشكل عناصر مهمة (مثلاً العمل، والتعليم، والسياسة الاجتماعية، والإسكان وما إلى ذلك). وبالتعويل على توصية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لعام 2015 في شأن المساواة بين الجنسين في الحياة العامة (OECD, 2015^[27])، يمكن أن يُفهم إدماج الشباب على أنه مجموعة الجهود المبذولة لتقييم الإجراءات الحكومية مقابل الاحتياجات المحددة للشباب والشبان من خلفيات متنوعة لضمان نتائج سياساتية شاملة (OECD, 2020^[11]).

يمكن أن تتخذ أدوات الحوكمة المتاحة لوضعي السياسات لمراعاة المنظور "الشبابي" في وضع السياسات وتصميم الخدمات أشكالاً مختلفة. مشاركة الشباب في دورة السياسات؛ تقييم الأثر المسبق للتأثيرات المتوقعة للقوانين والأنظمة الجديدة على الشباب (مثل "عمليات تفقد وضع الشباب")؛ أو تحليل قرارات الإنفاق العام على فئات مختلفة في المجتمع، بما في ذلك الشباب (OECD, 2017^[17]). وفيما يناقش الفصل الخامس أكثر الفرص المتاحة للشباب للمشاركة في الحياة العامة والسياسية في الأردن، يبحث هذا القسم في دور "عمليات تفقد وضع الشباب" والميزنة المراعية للشباب.

عمليات تفقد وضع الشباب: استباق أثر الأنظمة على الشباب

تختبر دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أدوات الحوكمة المبتكرة لضمان استجابة السياسات والخدمات للاحتياجات المتنوعة للشباب. لكن، وعلى الرغم من أمثلة بارزة، يُظهر تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بعنوان "الحوكمة من أجل الشباب، والثقة، والعدالة بين الأجيال: هل تناسب كل الأجيال؟" أن استخدام تقييمات الأثر التنظيمي لدعم الأهداف الخاصة بالشباب يبقى محدوداً. يستخدم ثلث الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تقييمات الأثر التنظيمي العامة وتقدم معلومات محددة عن التأثير المتوقع على الشباب، بينما تعتمد 4 دول أعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "عمليات تفقد وضع الشباب" المسبقة للنظر في تأثير القوانين والسياسات الجديدة على الشباب بشكل أكثر منهجي (على سبيل المثال، النمسا وفرنسا وألمانيا ونيوزيلندا). فضلاً عن ذلك، في آيسلندا، فان وزارة التربية والعلوم والثقافة المسؤولة عن حقيبة الشباب في صدد تطوير عمليات تفقد للشباب بالتعاون مع مكتب أمين المظالم للأطفال (OECD, 2020^[11]).

الإطار 3.3. عمليات تفقّد وضع الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

كانت النمسا أول دولة تنفّذ عملية "تفقّد وضع الشباب" على المستوى الوطني عام 2013. وتقدّم هذه العملية تقييماً للأثر موجهاً نحو النتائج عن آثار التدابير السياساتية على الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 0-30 عاماً. عبر خمس خطوات (وهي تحليل المشكلات، وتحديد الأهداف، وتحديد التدابير، وتقييم الأثر، والتقييم الداخلي)، تلزم كل الوزارات بتقييم الآثار المتوقعة لكل مبادرة تشريعية بما في ذلك القوانين، والمراسيم، والأطر القانونية والمشاريع الكبرى الأخرى، عن الأطفال والشباب.

في ألمانيا، تسلّم عملية تفقّد وضع الشباب (Jugendcheck) بأنه ينبغي مراعاة ظروف الحياة ومشاركة الأجيال الشبابية الحالية والمستقبلية في كل الإجراءات السياسية والتشريعية والإدارية للوزارات الاتحادية. تُعتبر هذه العملية أداة لدعم تنفيذ سياسة الشباب الجديدة، ومنظراً يمكن من خلاله النظر إلى الاستراتيجيات الأخرى ذات الصلة (مثل الديموغرافيا والاستدامة). من خلال 10 إلى 15 سؤالاً (مثلاً، هل يزيد هذا الإجراء من مشاركة الشباب في المزايا الاجتماعية أو يغيرها؟) وثلاثة معايير اختبار مركزية (مثلاً الوصول إلى الموارد وإمكانيات مشاركة الشباب)، تستبق الأثر المتوقع للنظام الجديد على الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 0-27 عاماً.

المصدر: (Jugend für Europa, 2013^[28]; OECD, 2020^[11])

في الأردن، بذلت الحكومة مؤخراً جهوداً لوضع نظام لتقييمات الأثر التنظيمي بالتعاون مع برنامج "سيغما"¹⁵. ونتيجة لذلك، تمّ إعداد وإطلاق عام 2020 دليل لسياسات تقييم الأثر من قبل إدارة تطوير الأداء المؤسسي والسياسات في رئاسة الوزراء بالتعاون مع معهد الإدارة العامة في الأردن. ويهدف الدليل إلى بناء وتعزيز قدرات المؤسسات الحكومية وصانعي القرارات على استخدام أدوات تقييم الأثر وتنفيذها، بالاستناد إلى نظرة عامة عن الممارسات الحميدة. (MENA FN, 2020^[29])

موازنة عامة مراعية للشباب

وتصف توصية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الصادرة عن مجلس إدارة الموازنة، الموازنة العامة بالوثيقة السياساتية المركزية للحكومة، مظهرة كيف سيتمّ تحديد الأولويات لجهة الأهداف السنوية ومتعددة السنوات وتحقيقها. (OECD, 2015^[30]) وهي تجسّد العقد بين المواطنين والدولة، وتوضح كيف تخصّص الحكومة الموارد لتحويل الخطط والاستراتيجيات إلى برامج وخدمات ودعم. ان تخصيص الموازنات العامة مهمّ للشباب وأيضاً للعدالة بين الأجيال والتوزيع المنصف للفوائد والنفقات بين مختلف الفئات العمرية. عندما يتمّ إيصال قرارات الإنفاق العام بطريقة شفافة، يمكن أن تشكل أداة قوية لاستعادة ثقة المواطنين في الحكومة (OECD, 2021^[31]).

ويصف تقرير تقييم الشباب الصادر عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2018) الميزنة المراعية للشباب كطريقة "الدمج منظور شبابي واضح في السياق العام لعملية الموازنة، من خلال استخدام إجراءات خاصة وأدوات تحليلية، بهدف تعزيز السياسات المراعية للشباب" (OECD, 2018^[14]). ومن بين الدول الأعضاء في منظمة

التعاون والتنمية الاقتصادية مثلاً، تأخذ كندا الأهداف الخاصة بالشباب في الاعتبار في إطار الميزنة الجنسانية، بما في ذلك في خطة الاستجابة الاقتصادية لكوفيد-19. في إسبانيا، يُطلب من الوزارات إرسال تقرير إلى أمانة الدولة لنفقات الموازنة لتحليل أثر برامج الإنفاق على الطفولة والشباب والأسرة في إعداد الموازنة العامة. ويأخذ مجلس مسؤولية الموازنة في سلوفاكيا الإنصاف بين الأجيال في الاعتبار لجهة استدامة المالية العامة على المدى الطويل (OECD, 2020^[11]). ويقرّ تحليل الاستثمارات العامة في الأطفال والمراهقين والشباب بأن الخدمات الاجتماعية وهياكل الدعم الأخرى في سن مبكرة لا تفيد الأفراد فحسب، بل المجتمع ككل.

كما أوضحت بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، يمكن للشباب أيضاً أن يلعبوا دوراً نشطاً في عملية الموازنة بحدّ ذاتها. ويمكن أن تطبّق الحكومات أساليب مبتكرة لنشر معلومات وبيانات الموازنة في لغة يمكن للشباب فهمها؛ وإضافة إلى ذلك، يمكن أن يشارك الشباب مباشرة في تخصيص الموارد المالية (الإطار 3.4). وبُذلت جهود لتحسين وصول الشباب إلى المعلومات الخاصة بالموازنة في الأردن في العقد الأخير، ما أدى إلى إنشاء ميزانيات للمواطنين¹⁶ منذ عام 2011¹⁷. لكن، الجدير بالذكر أن مواقف الشباب تجاه المشاركة في عملية الموازنة العامة تختلف بشكل كبير لجهة الخلفية التعليمية ودعم الأسرة والفرص الحالية للمشاركة. لذلك، ينبغي بذل جهود إضافية لضمان مشاركة الشباب من خلفيات متنوعة في العملية، بما في ذلك الفئات الضعيفة والمهمشة.

الإطار 3.4. كيفية إشراك الشباب في الميزنة العامة؟

في البرتغال، تمّ تنفيذ مبادرة موازنة تشاركية على المستوى الوطني عام 2017: أُتيحَت الفرصة للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 14 و30 عاماً لتقديم مقترحات في مجالات مثل الرياضة، والابتكار الاجتماعي، وتعليم العلوم، والاستدامة البيئية بمبلغ إجمالي قدره 300 ألف يورو. على المستوى دون الوطني، تقوم بلدية غايا البرتغالية حالياً بتنفيذ مبادرة موازنة تشاركية لمدة ثلاث سنوات مخصّصة للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 13 و30 عاماً بموازنة إجمالية قدرها 240 ألف يورو.

المصدر: (OECD, 2020^[11])

في الأردن، تتيح دائرة الموازنة العامة في وزارة المالية على موقع الأخيرة: (i) قانون الموازنة العامة الذي أقرّه البرلمان؛ (ii) تقارير الموازنة المفصّلة لكلّ وحدات الحكومة (بما فيها وزارة الشباب وصندوق دعم الشباب)؛ ودليل المواطن للموازنة العامة الصادر عام 2015 (Ministry of Finance, 2021^[32]).

بدعم من المجلس الوطني لشؤون الأسرة واليونيسيف، نفّذت الحكومة الأردنية مبادرة موازنة صديقة للطفل لدعم تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل في الأردن (الفصل الخامس). وعام 2009، أُجري تحليل لموازنة مراعية للأطفال لثمانى وزارات تغطي وزارات الصحة، والتعليم، والتنمية الاجتماعية، والعمل، والعدل، والشؤون الإسلامية، والإسكان، والمجلس الأعلى السابق للشباب. في المرحلة الأولى من المشروع عام 2009، تمّ اختيار

وزارات الصحة، والعمل، والتنمية الاجتماعية، والتعليم، لتجربة الدراسة وإدخال ميزانيات الأطفال في موازنتها وتطوير استراتيجيات إشراك الأطفال في الموازنة.

وعملت المبادرة أيضا على توقعات متوسطة الأمد لأطر الإنفاق لمراقبة المخصّصات المستقبلية لبرامج حماية الطفل والحماية الاجتماعية. ووجدت المبادرة أن الإنفاق المخصص للأطفال من 2008-2011 بقي ثابتاً إلى حد ما على صعيد التعليم والصحة والعمل (93% و37% و10% على التوالي) وزاد بشكل طفيف على صعيد شؤون الأسرة والحماية والاعاقة (من 13% إلى 15%) (National Council for Family Affairs, 2011^[33]).

التوصيات

- صياغة توصيفات واضحة للوظائف لكل فئة وظيفية ومراجعة نظام الحوافز للموظفين، وإدخال مقاييس شفافة للأداء ونظام مكافآت قائم على الجدارة.
- وضع برنامج تدريبي لتعزيز المهارات والمعرفة في تصميم السياسات والبرامج، وإدارة المشاريع، والرصد، والتقييم.
- اعتماد نهج قائم على الأدلة لتحديد احتياجات الموازنة في مختلف المحافظات الشبابية ومراكز الشباب لمواجهة الفوارق الجغرافية والوصول الشامل للشباب.
- تعزيز الآليات والقدرات المؤسسية للتنسيق بين الوزارات ومع السلطات دون الوطنية وأصحاب المصلحة غير الحكوميين لتقديم سياسات وخدمات فاعلة للشباب.
- إدراج شواغل الشباب في وضع السياسات وتقديم الخدمات عبر النظر في تطبيق أدوات الحوكمة في عمليات وضع القواعد والميزنة العامة.

المراجع

- Civil Service Bureau (2020), *Homepage*, http://csb-ejob.csb.gov.jo/csb_ejob/security.htm?process=showLogin. [19]
- Department, G. (2018), *Budget of the Ministry of Youth*, <http://www.gbd.gov.jo/uploads/files/gbd/law-min/2018/en/3050.pdf>. [22]
- Federal Youth Authority UAE (2020), *Homepage*, <https://councils.youth.gov.ae/>. [25]
- General Budget Department (2020), *Draft Government Units Budgets Law*, <http://gbd.gov.jo/en/releases/draft-gu>. [23]
- General Budget Department, J. (2020), *Budget of Ministry of Youth*, <http://www.gbd.gov.jo/uploads/files/gbd/draft-min/2020/en/3050.pdf>. [18]
- Higher Council for Youth and Sports, P. (2021), *Homepage*, <http://hcys.ps/ar/page/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9>. [9]

- Jugend für Europa (2013), *Models and instruments of cross-sectorial youth policy: A comparative survey of 9 countries, European Peer Learning on Youth Policy*, https://www.jugendfuereuropa.de/downloads/4-20-3463/130930_JfE_MKP_Ergebnisse.pdf. [28]
- MENA FN (2020), *Jordan- Gov't keen to upgrade public services — PM*, <https://menafn.com/1100828067/Jordan-Govt-keen-to-upgrade-public-services-PM>. [29]
- Ministry of Employment, Y. (2021), *Directions Centrales*, <https://mejs.mr/directions-centrales/>. [13]
- Ministry of Finance, J. (2021), *General Budget Department*, <http://gbd.gov.jo/en/releases/law-min>. [32]
- Ministry of Youth (2019), *Jordan National Youth Strategy 2019-2025*, http://moy.gov.jo/sites/default/files/jordan_national_youth_strategy_2019-2025_english_compressed_1.pdf. [16]
- Ministry of Youth and Sports (2021), *Homepage of the Ministry of Youth and Sports, Algeria*, <https://www.mjs.gov.dz/index.php/ar/ministere-ar/organisation-ar>. [7]
- Ministry of Youth and Sports (2021), *Homepage of the Ministry of Youth and Sports, Algeria*, <http://www.mjs.gov.dz>. [11]
- Ministry of Youth and Sports (2021), *Homepage of the Ministry of Youth and Sports, Egypt*, <https://www.emys.gov.eg/en>. [8]
- Ministry of Youth and Sports (2021), *Homepage of the Ministry of Youth and Sports, Iraq*, <https://www.moys.gov.iq/ar>. [6]
- Ministry of Youth and Sports (2021), *Homepage of the Ministry of Youth and Sports, Morocco*, <http://www.mjs.gov.ma/fr/content/organisation>. [12]
- Ministry of Youth and Sports Affairs (2021), *Homepage of the Ministry of Youth and Sports Affairs, Bahrain*, <https://www.mys.gov.bh/ar/about/Pages/Organizational-Structure.aspx>. [5]
- Ministry of Youth, S. (2021), *Ministry of Youth, Sports and Profesional Integration, Tunisia*, <http://www.sport.tn/index.php/ar/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A9/%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A9.html>. [10]
- National Council for Family Affairs (2011), *Child Friendly Budgeting Initiative: Issue No. 1 - Jan 2011*, <http://ncfa.org.jo:85/ncfa/sites/default/files/publications/child-friendly-budgeting-initiative-issue-no-1.pdf>. [33]
- OECD (2021), *Trust in Government*, <https://www.oecd.org/gov/trust-in-government.htm>. [31]
- OECD (2020), *Governance for Youth, Trust and Intergenerational Justice (Fit For All Generations?)*, <https://www.oecd-ilibrary.org/docserver/c3e5cb8a-en.pdf?expires=1619963547&id=id&accname=ocid84004878&checksum=2EB2D9C66261D27C493D884F5E18AB69>. [1]
- OECD (2019), *Recommendation of the Council on Public Service Leadership and Capability*, <https://www.oecd.org/gov/pem/recommendation-on-public-service-leadership-and-capability-en.pdf>. [20]

- OECD (2018), *Youth Stocktaking Report: Engaging and empowering youth in OECD countries - How to bridge the "governance gap"*, <http://www.oecd.org/gov/youth-stocktaking-report.pdf>. [14]
- OECD (2017), *OECD Discussion Paper "Towards a new partnerships between government and youth in Jordan"*, <https://www.oecd.org/mena/governance/Jordan-discussion-paper-Sept2017-web.pdf>. [24]
- OECD (2017), *Skills for a High Performing Civil Service*, OECD Public Governance Reviews, OECD Publishing, Paris, <https://dx.doi.org/10.1787/9789264280724-en>. [17]
- OECD (2015), *Recommendation of the Council on Budgetary Governance*, <https://www.oecd.org/gov/budgeting/Recommendation-of-the-Council-on-Budgetary-Governance.pdf>. [30]
- OECD (2015), *Recommendation of the Council on Gender Equality in Public Life*, <https://dx.doi.org/10.1787/9789264252820-en>. [27]
- OECD (Forthcoming), *Moroccan and Tunisian Youth Governance Reviews*. [21]
- Official Gazette, J. (2016), , <https://doc.pm.gov.jo/DocuWare/PlatformRO/WebClient/Client/Document?did=44891&fc=7e6f119f-71f4-4ed3-8023-b6a6db8bcb15&orgId=1&auth=AD557EEE167C7C09809238446C47C976CB6827D509AC970555280F8C806C097A5652931DF8AAE77061F625E186A41CD6C1EC6BD82D71044E251E60D853B>. [15]
- Prime Ministry Official Website, J. (2021), *government gazette*, <http://www.pm.gov.jo/newspaperSubjects/5517/5517.html>. [2]
- UAE Cabinet (2017), *News*, <https://www.uaecabinet.ae/ar/details/news/uae-cabinet-approves-federal-youth-authority-board>. [26]
- Youth Policy (2021), *Factsheets*, <https://www.youthpolicy.org/factsheets/>. [4]
- Youth Policy (2021), *Homepage*, <https://www.youthpolicy.org/>. [3]

ملاحظات

¹ في الأردن، تم إنشاء وزارة الشباب والرياضة عام 1984 قبل أن يتم استبدالها بالمجلس الأعلى للشباب عام 2001. ووفقاً للاستراتيجية الوطنية للشباب للأعوام 2019-2025، كان الهدف من التحول "إعطاء دور أعظم ومرونة أكبر لعمل الشباب من خلال تطوير عمليات الرعاية والتنمية الشبابية". وتأسست وزارة الشباب عام 2016 تلبية لتوجيهات الملك عبد الله الثاني،

http://moy.gov.jo/sites/default/files/jordan_national_youth_strategy_2019-2025_english_compressed_1.pdf

² يحدّد نظام رقم (78) لعام 2016 عن "التنظيم الإداري لوزارة الشباب" هيكلها التنظيمي. وينصّ النظام أيضا على إنشاء لجنة التخطيط، والتنسيق والمتابعة، التي تساعد الوزير في مهامه وتقدّم إليه المشورة.

³ ان مركز الحكومة هو "مجموعة من الهيئات التي تقدم الدعم والمشورة مباشرة إلى رؤساء الحكومات ومجلس الوزراء، أو الحكومة"، وهو مكلف "بضمان اتّساق وحكمة قرارات الحكومة وتعزيز السياسات المتسقة والقائمة على الأدلة والاستراتيجية". ويمكن أن يلعب مركز الحكومة دورا مهما في توليد الإرادة والقيادة السياسية لاتباع نهج مشترك بين القطاعات، أفقيا بين مختلف الوزارات، وعموديا، بين مختلف مستويات الحكومة، <https://www.oecd-ilibrary.org/docserver/c3e5cb8a-en.pdf?expires=1620037610&id=id&accname=ocid84004878&checksum=BBD881B9F.CF73F7B2F0ADE00256552BD>

⁴ وفقاً لوزارة الشباب، إن وحدة تطوير الأداء المؤسسي هي المسؤولة عن التخطيط الاستراتيجي (مثلاً، إعداد ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشباب في كلّ مراحلها وخطط العمل التشغيلية الخاصة بها)؛ الرصد والتقييم (مثلاً، في شأن التقدم المحرز لجهة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشباب، وخطط العمل، على أساس منتظم، وإصدار التقارير ذات الصلة؛ ووضع معايير وآليات لمؤشرات الأداء لقياس أداء الوزارة ووحداتها المختلفة)؛ التطوير الإداري والتنظيمي؛ ولتطوير الخدمات والعمليات.

⁵ تحليل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بالاستناد إلى استراتيجية التطوير الاستراتيجي والمؤسسي (2021-2024).

⁶ المادة 5.5 من النظام رقم (78) لعام 2016، الذي يحدّد التنظيم الإداري للوزارة. تحليل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على البيانات المتوفرة الواردة من وزارة الشباب في الأردن.

⁷ تحليل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بالاستناد إلى استراتيجية التطوير الاستراتيجي والمؤسسي (2021-2024).

⁸ بالاستناد إلى ما أورده وزارة الشباب ونتائج الاستطلاع لعام 2020، إن التوصيات الرئيسية هي التالية:

- تعزيز الشفافية، والعمليات المفتوحة والقائمة على الجدارة، وتكافؤ الفرص بين الموظفين لجهة الترقيات، والزيادات السنوية في الموازنة، والمكافآت والحوافز، والتدريبات، من جملة أمور؛
- اعتماد آلية عمل واضحة وشفافة لضمان تكافؤ الفرص عند تعيين الموظفين في وزارة الشباب؛
- اعتماد آلية واضحة لتقييم أداء الموظفين بشكل أفضل وضمان شفافية نتائج عملية التقييم؛
- إجراء استطلاعات بانتظام لقياس رضا الموظفين؛
- دمج وإشراك موظفي وزارة الشباب بشكل أفضل في تطوير السياسات والمنهجيات المتعلقة بإدارة الموارد البشرية؛
- قياس أفضل لفاعلية تصميم التدريبات وبرامج التطوير وتنفيذها؛
- تطوير خطط التدريب بالاستناد إلى تقييم الاحتياجات؛
- ضمان تواصل منتظم بين الموظفين من خلال اجتماعات منتظمة، خصوصًا مع كبار القادة/الإداريين؛
- توفير توصيفات وظائف واضحة للموظفين، تتضمن المسؤوليات، والمهام، والمؤهلات، والمواهب المطلوبة.

⁹ يتم تقسيم إجمالي نفقات وزارة الشباب إلى النفقات الرأسمالية والجارية. وتشمل النفقات الرأسمالية النفقات المخصصة للسلع والخدمات، والمباني والإنشاءات، والأجهزة، والآليات والمعدات، والأراضي، بينما تشمل النفقات الجارية الرواتب، والعلاوات والترقيات، ومساهمات الضمان الاجتماعي، واستخدام السلع والخدمات، والإعانات للمؤسسات العامة.

¹⁰ عمل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بالاستناد إلى الموقع الإلكتروني الرسمي لوزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة في فرنسا، <http://www.jeunes.gouv.fr/ministere/missions-et-organisation/organisation-du-ministere/article/la-direction-de-la-jeunesse-de-l>

¹¹ بالاستناد إلى البيانات المتوفرة الواردة من وزارة الشباب في الأردن. وتماشيًا مع نظام الخدمة المدنية رقم (82) لعام 2013 وتعديلاته والنظام رقم 33 لعام 2005 ولوائحه، فوض المستوى المركزي عبر بيان خطّي بعض من صلاحياته إلى المدراء الشباب لتسهيل تنسيق الأنشطة وتنفيذها. وينبغي على المدراء الشباب تقديم تقرير للمستوى المركزي في شأن القرارات المتخذة.

¹² تحليل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بالاستناد إلى استراتيجية التطوير الاستراتيجي والمؤسسي (2021-2024).

¹³ تمّ إجراء 43 دورة كجزء من هذا الحوار الوطني مع مشاركة 1568 عضواً من المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والمؤسسات العامة من كافة المحافظات.

¹⁴ تحليل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بالاستناد إلى استراتيجية التطوير الاستراتيجي والمؤسسي (2021-2024).

¹⁵ برنامج "سيغما" مبادرة مشتركة بين منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والاتحاد الأوروبي، ويمولها الاتحاد الأوروبي بشكل أساسي. ودعم البرنامج صياغة دليل لسياسات تقييم الأثر، وسيقدّم المشورة والدعم الفني اللازمين أثناء تنفيذه.

¹⁶ ميزانيات المواطنين وثيقة الكترونية حضّرتها الحكومة وتمّ تصميمها للوصول إلى شريحة كبيرة من السكان وفهمها، من أجل تزويد المواطنين بملخص مبسط للموازنة وتعزيز مشاركتهم في العملية.

¹⁷ في الأردن، تصدر دائرة الموازنة العامة منذ العام 2011 دليلاً للمواطن باللغة العربية.

4 مشاركة الشباب وتمثيلهم في الحياة العامة في الأردن

يناقش هذا الفصل كيف يمكن للحكومة الأردنية أن تعزز مشاركة الشباب وتمثيلهم في الحياة العامة. وتبقى ثقة الشباب في المؤسسات العامة ودرجة تمثيلهم في عمليات وضع السياسات محدودة في الأردن، مع خطر انفصال الشباب عن الحياة العامة والسياسية. ويمكن الاستفادة من الترتيبات والقوانين والسياسات والمؤسسات الخاصة بالحوكمة لتعزيز العلاقة بين الشباب والمؤسسات العامة. وبالاستناد إلى تحليل للوضع الراهن، ومبادرات الإصلاح المتواصلة، والممارسات الحميدة من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، يوفّر هذا الفصل توصيات سياساتية لتمكين الشباب في الحياة العامة في الأردن.

علاقة قوية بين الشباب والمؤسسات العامة

في الأردن، أقلّ من 5 من كلّ 10 شباب يتقنون في حكومتهم. 43% فقط من الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و29 عبّروا عن ثقتهم في حكومتهم الوطنية عام 2018-2019، على الرغم من أن ذلك يتخطى معدّل 32% من الشباب الذين شملهم استطلاع الباروميتر العربي في اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا¹. ويبقى كذلك تمثيل الشباب في مؤسسات الدولة محدودًا مع فجوة كبيرة في التمثيل تصل إلى 42 نقطة مئوية بين حصة أعضاء مجلس النواب دون الأربعين عامًا (15%) عام 2020² وحصة الذين تتراوح أعمارهم بين 20-39 عامًا بين السكان الذي يحق لهم التصويت عام 2019 (57%)³. وهذا بالمقارنة بمعدّل 12 نقطة مئوية للفجوة في التمثيل في المجالس الدنيا في الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية عام 2020 (OECD, 2020^[1]). في الوقت نفسه، يُظهر الشباب قوّة في الحياة العامة من خلال المشاركة في النقاش العام عبر قنوات غير مؤسسية، والمساهمة في الحياة المجتمعية عبر أنشطة التطوع.

لطالما هيمنت تصورات عن الشباب بأنهم يشكّلون خطرًا محتملاً على الاستقرار والأمن، على الخطاب حول الشباب في الحياة العامة في الأردن (Milton-Edwards, 2018^[2]). لكن، فشل هذا الخطاب في الاعتراف بمساهمات الشباب الإيجابية في مجتمعاتهم وحصتهم في القرارات التي تؤثر على مستقبلهم، ما يحجب التحديات الهيكلية التي تكمن في صميم العلاقة بين الشباب والمؤسسات العامة. فتعتمد فاعلية السياسات الحكومية إلى حدّ كبير على الامتثال، وتتطلب استدامة الإصلاحات الهيكلية أطراً زمنية سياساتية طويلة. (OECD, 2013^[3]) وعندما يثق المواطنون في مؤسسات الدولة، يميلون إلى الامتثال طوعاً وإلى حدّ كبير إلى الأنظمة، ومن المرجح أكثر أن يقبلوا بتضحيات قصيرة الأمد مقابل فوائد طويلة الأمد وملموسة بدرجة أقل (Murphy, 2004^[4]). وهذا أمر مهمّ للشباب، الذين سيتحمّلون معظم العواقب الطويلة الأمد لقرارات اليوم. إذًا، إن تعزيز الثقة وتقوية العلاقة بين الشباب والمؤسسات العامة أساسي لضمان استعداد المجتمعات وقدرتها على الصمود في وجه الصدمات المستقبلية.

وتّم الاعتراف بالدور الإيجابي الذي يمكن أن تلعبه مشاركة الشباب، في الاستراتيجية الوطنية للشباب في الأردن للأعوام 2019-2025، والتي تتضمن أهدافاً استراتيجية عن تمكين الشباب في المجال السياسي والاجتماعي والاقتصادي، إلى جانب تعزيز مشاركة الشباب، والمواطنة الفاعلة والقيادة. وإن تعزيز مشاركة الشباب وتمثيلهم في عملية صنع القرار مهمّ بشكل خاص في مواجهة الأعراف والمفاهيم الثقافية التي تديم نظرة الشباب على أنهم يفتقرون إلى الخبرة والمهارات والاهتمام بالمشاركة في الحياة العامة.

هذا الفصل:

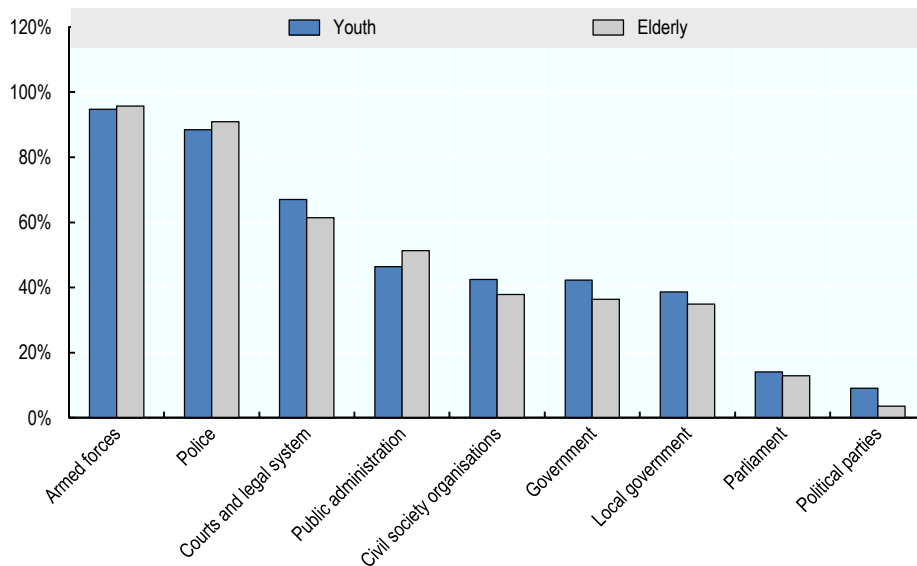
1. يحلّل البيانات والاتجاهات على صعيد مشاركة الشباب وتمثيلهم ومشاركتهم في عملية صنع القرار؛
2. يناقش تحديات الحوكمة التي تعرقل علاقة الشباب مع المؤسسات العامة وكيف يمكن للأردن أن تواجهها؛
3. يسلّط الضوء على دور عمل الشباب وتطويعهم في تعزيز مجتمعات قادرة على الصمود وكيف يمكن للأردن أن تعزّز هذه المجالات من خلال برامج وموارد محدّدة.

يعبر الشباب عن ثقة أكبر في الحكومة من أية فئة عمرية أخرى، لكن بدرجة أقل من الماضي

تتخطى ثقة الشباب في الحكومة الأردنية تلك التي تعبر عنها الفئات العمرية الأخرى. فبينما قام 43% من الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و29 عاماً من الذين شملهم استطلاع الدورة الخامسة للباروميتر العربي عام 2018-2019، بالتعبير عن ثقتهم في حكومتهم، 36% فقط من الأشخاص البالغين من العمر بين 30 و49 عاماً و37% من الذين تفوق أعمارهم 50 عاماً قاموا بالمثل. وفي الوقت نفسه، تدهورت ثقة الشباب في الحكومة بشكل كبير منذ العام 2007 حيث بلغت 60%⁴. وشهدت دول أخرى من أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية اتجاهات مماثلة، حيث ساهم عدم المساواة في الدخل والفرص، والبطالة وانعدام الأمن الوظيفي، وانعدام النمو الاقتصادي، والفساد المتصور والتحديات العالمية، بتقويض ثقة الشباب في المؤسسات العامة (OECD, 2017^[5]; OECD, 2020^[11]).

ومن بين مختلف المؤسسات العامة، يثق الشباب في الأردن إلى حد كبير في القوات المسلحة، والشرطة ونظام العدالة، فيما يعبرون عن درجة محدودة من الثقة في الإدارة العامة والمؤسسات السياسية كالحكومة، والبرلمان، والأحزاب السياسية (الرسم 4.1). وتعكس هذه الاختلافات اتجاهات وتصورات طويلة الأمد لدرجة تمثيل وفاعلية مختلف المؤسسات العامة في الأردن (Kayyali, 2020^[6]).

الرسم 4.1. يثق الشباب في القوات المسلحة والشرطة أكثر من المؤسسات السياسية في الأردن



ملاحظة: يتم تعريف "الشباب" هنا على أنهم الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و29 عاماً في السؤال المتعلق بالثقة في الحكومة، والأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و29 للأسئلة المتعلقة بالثقة في سائر المؤسسات العامة؛ ويتم تعريف "المسنين" هنا على أنهم الأشخاص الذين تفوق أعمارهم 50 عاماً. المصدر: الدورة الخامسة للباروميتر العربي.

إن الثقة في المؤسسات العامة مفهوم متعدد الأوجه تحركه مجموعة من العوامل. ويشير تحليل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD, 2017^[5]) إلى أنه يمكن للحكومات تعزيز الثقة العامة عبر تقديم خدمات وسياسات

عالية الجودة، ومراعية لطلبات المواطنين، وموثوق بها، وتقودها مبادئ النزاهة والانفتاح والإنصاف. مثلاً، 48% من الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و29 عامًا في الأردن من الذين شملهم استطلاع الدورة الخامسة للباروميتر العربي عام 2018-2019، يربطون الديمقراطية بحكومة تضمن فرص عمل للجميع. في المقابل، 20% فقط من الشباب في الأردن راضين عن أداء الحكومة لجهة استحداث فرص عمل، ما قد يؤدي إلى انعدام الرضا عن المؤسسات العامة بشكل عام. إضافة إلى ذلك، المستوى الملحوظ للفساد في النظام السياسي له أيضًا أثر سلبي كبير على ثقة المواطن في المؤسسات العامة (Rothstein, 2011^[7]). 90% من الشباب في الأردن يعتبرون أن الفساد موجود إلى حد كبير أو متوسط في دولتهم⁵. واحتل الأردن المرتبة الستين بين 180 دولة، والسادسة بين 18 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مؤشر مؤسسة الشفافية الدولية الخاص بإدراك وجود الفساد لعام 2020.⁶

نظر الفصل الثاني في الدور الذي تلعبه الاستراتيجيات الوطنية للشباب في دعم انتقال الشباب إلى العيش المستقل. وتذكر الاستراتيجية الوطنية للشباب في الأردن للأعوام 2019-2025 الالتزامات بتعزيز العلاقة بين الشباب والمؤسسات العامة. مثلاً، فإنها تعرض المشاريع ومؤشرات الأداء الرئيسة ذات الصلة لتعزيز تعليم المواطنين، والمشاركة من دون تمييز، والمشاركة المدنية والسياسية للشباب، والعمل التطوعي والشبابي، من جملة أمور أخرى. وتغطي الاستراتيجيات الوطنية للشباب في معظم الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مجالات مماثلة أيضًا: تتضمن الاستراتيجية الوطنية للشباب في سلوفينيا (2013-2022) أهدافًا ومؤشرات قابلة للقياس عن مشاركة الشباب في الانتخابات كناخبين ومرشحين وكذلك تمثيلهم في المؤسسات على المستويين المحلي والوطني. ترى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2020^[11]) اتجاهًا بين جودة الاستراتيجية الوطنية للشباب واهتمام أكبر للفئات العمرية الشابة في السياسة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. وعلى الرغم من أن العلاقة غير دقيقة من الناحية الإحصائية، إلا أنها تشدد على أن الاستثمارات في جودة الاستراتيجيات الوطنية للشباب والفرص المتاحة للشباب للمشاركة في الحياة العامة قد تعزز بعضها البعض.

تعزيز بيئة تمكينية لمشاركة الشباب

لا تتم مشاركة الشباب وتمثيلهم في بيئة فارغة بل يعتمدان على بيئة تمكينية. إن تعزيز البيئة التمكينية - من حيث الشروط القانونية والسياسية والمؤسسية والعملية اللازمة للجهات غير الحكومية للوصول إلى المعلومات والتعبير عن نفسها والالتزام والتنظيم والمشاركة في الحياة العامة - شرط مهم ليشرك الشباب بشكل هادف في الحياة العامة. وأظهرت الأبحاث أيضًا أن تعزيز الحريات المدنية يمكن أن يؤدي إلى نتائج مجتمعية أفضل، من حيث النمو الاقتصادي والتنمية البشرية مثلًا (Hogg and Hoodess, 2018^[8]).

كان الأردن البلد الأول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي كرّس الحق في الوصول إلى المعلومات عام 2007، والبلد العربي الأول الذي ينضم إلى شراكة الحكومة المفتوحة عام 2012، واتخذ إصلاحات لامركزية مهمة منذ عام 2015، ووضعا مبادرات رائدة جديدة لتعزيز الشفافية، والمساءلة، والمشاركة على المستويين الوطني والمحلي. وفي الوقت نفسه، لا تزال تحديات هامة قائمة لجهة تعزيز بيئة تمكينية لمشاركة الشباب. ويظهر تحليل

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أن فوارق كبيرة لا تزال موجودة بين الدول الأعضاء في المنظمة وكذلك لجهة الحقوق السياسية والحريات المدنية (OECD, 2018^[9]).

وبهدف إشراك الشباب كأصحاب مصلحة نشطين، ينبغي أن يستطيعوا الوصول إلى المعلومات والبيانات العامة لفهم عملية وضع السياسات والمشاركة فيها، فضلاً عن الوصول إلى فرص المشاركة. ويشير تقرير مقارنة حديث لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أن إطار الأردن القانوني في شأن الحق في الحصول على المعلومات، يعرض حدوداً كونه مبهم (OECD, 2019^[10]). إضافة إلى ذلك، يتطلب الوصول إلى المعلومات من الحكومات أن يكون لديها القدرات على الاستجابة إلى طلبات الوصول إلى المعلومات ونشر البيانات والمعلومات ذات الصلة بشكل استباقي.

يمكن أيضاً تعزيز الوصول إلى المعلومات ومشاركة المواطنين من خلال الجهود الهادفة إلى ضمان البيانات المفتوحة، التي ينبغي أن تكون ذات صلة، ودقيقة، ومبلّغة بشكل جيد وفي الوقت المناسب، وفهمها سهل، ويمكن الوصول إليها، وسهلة الاستخدام. وفي الوقت نفسه، ينبغي احترام قواعد حماية البيانات والخصوصية واستكمالها بمعالجة أخلاقية للبيانات. ويمكن لمبادئ الممارسات الحميدة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لأخلاقيات البيانات في القطاع العام (2021^[11]) أن تدعم المسؤولين الحكوميين في تطبيق أخلاقيات البيانات في الحكومة الرقمية بحيث يتم احترام النزاهة والثقة العامة.

تتطلب البيئة التمكينية أن يكون جميع الأشخاص قادرين على التعبير عن أنفسهم بحرية في العلن، من دون مضايقة أو عقاب، للسير معاً في الاحتجاج السلمي، وإنشاء الجمعيات والجماعات والحركات ومنظمات المجتمع المدني أو الانضمام إليها. ووفقاً لبيانات استطلاع الباروميتر العربي عام 2018-2019، 44% من الشباب في الأردن يعتبرون أن حرية التعبير غير مضمونة، فيما يشدد 53% على أن حريتهم بالتظاهر السلمي غير مضمونة⁷. ويمكن أن تشكل عمليات الموافقة الإدارية الطويلة لتنظيم الفعاليات، وعمليات التدقيق في اختيار المواضيع، ونقص الموارد، عقبات مهمة وذلك وفقاً للمقابلات التي أجرتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية⁸. وبالمثل، تشير المقابلات التي أجرتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مع منظمات المجتمع المدني التي يقودها الشباب إلى أن الشباب المهتمين بتأسيس النوادي أو الهيئات الشبابية قد يواجهوا شروط ترخيص صارمة. ويمكن لوزارة الشباب، من جملة أمور، النظر في خفض الحد الأدنى للسّن وتيسير إجراءات الترخيص اللازمة لإنشاء الأندية والهيئات الشبابية. وكما يظهر أكثر في بقية الفصل، إن تطوير الفرص والهيكل والأشكال المبتكرة لمشاركة الشباب، واستهداف الشباب المهمشين والممثلين تمثيلاً ناقصاً بشكل خاص، يمكن أن يكون مفيداً أيضاً في إنشاء بيئة تمكينية لمشاركة الشباب في الحياة العامة.

إن الحقوق والحريات الإعلامية والرقمية مهمة أيضاً للشباب بشكل خاص بما أنهم يستخدمون الأدوات الرقمية لتثقيف والتعبير عن أنفسهم، والتواصل، والتعاون بانتظام أكبر من الفئات الأكبر سناً. وتستند هذه الحقوق والحريات بشكل أساسي إلى حرية الصحافة على نطاق أوسع. وتُظهر بيانات الباروميتر العربي لعام 2018-2019 أن معدّل 61% من الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و30 عاماً يقضون 5 ساعات أو أكثر يومياً على وسائل التواصل الاجتماعي في اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مقارنة بـ 34% لمن هم فوق 30 عاماً. كما تعدّ وسائل التواصل الاجتماعي المصدر الرئيسي للمعلومات لـ 63% من الشباب في الأردن، مقارنة بـ 37% من كبار السن، ما يزيد من احتمال تعرّضهم للمعلومات المضلّلة. ووفقاً لدراسة حديثة مثلاً، شكّلت وسائل التواصل

الاجتماعي مصدر 88% من المعلومات الخاطئة المتعلقة بكوفيد-19 بين يناير ومارس (Brennen, 2020) لكن، كشفت أزمة كوفيد-19 أيضًا عن نقاط ضعف على صعيد وصول الشباب إلى الأدوات الإلكترونية. مثلاً، أكثر من واحد من كل 5 أشخاص بالغين من العمر 15 عاماً من مدارس محرومة اجتماعياً واقتصادياً ليس لديهم وصول إلى كمبيوتر للواجبات المدرسية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD, 2020^[13]). في الأردن، 37% فقط من البالغين يمكنهم الوصول إلى جهاز كمبيوتر أو جهاز لوحي في المنزل (Silver et al., 2019^[14]). ان السياسات والبرامج التي تضمن وصولاً أكثر شمولاً إلى الأجهزة الإلكترونية، والقابلية الرقمية المدنية، والقدرة على التواصل بين المستخدمين الشباب، وكذلك حماية البيئة التكنولوجية التي تسمح بمشاركة الشباب عبر الإنترنت، ضرورية للتغلب على الفجوة الرقمية ومواجهة المعلومات المضللة.

تتطلب جهود الحكومة الرامية إلى مكافحة المعلومات المضللة والمغلوبة، خصوصاً على وسائل التواصل الاجتماعي، مناهج حكومية شاملة، وتحديد ولايات واضحة، وتعزيز التنسيق بين أصحاب المصلحة، وضمان القدرات البشرية والمالية الكافية (Matasick, Alfonsi and Bellantoni, 2020^[15]). مثلاً، عام 2018، أطلقت حكومة الأردن المنصة الإلكترونية "حقك تعرف" لمكافحة نشر المعلومات المضللة⁹. هذه المنصة التي يديرها فريق متخصص في وزارة الدولة لشؤون الإعلام في رئاسة الوزراء، تراقب المعلومات وتتحقق من صحتها، لضمان معلومات شفافة ودقيقة وسريعة لمكافحة الأخبار الكاذبة. لكن، للاستفادة بالكامل من إمكانات هذه المنصة، يمكن للحكومة الأردنية تزويدها بتصنيف أوضح للمخاطر التي تشكلها المعلومة الخاطئة، وبالقدرة البشرية والمالية والتقنية اللازمة لضمان الاستجابة السريعة (OECD, 2021 forthcoming^[109]). كما اعتمدت الحكومة الأردنية إجراءات لتعزيز التربية الإعلامية والمعلوماتية التي تستهدف الشباب من خلال خطتها التنفيذية الوطنية لنشر التربية الإعلامية والمعلوماتية (2020-2023). ويمكن للاستراتيجيات والأدلاء ومجموعات الأدوات العملية لمواجهة نشر المعلومات المضللة والمغلوبة أن تعزز هذه الجهود بشكل أكبر. وفي الوقت نفسه، ينبغي تحديد تدابير مكافحة المعلومات المضللة وخطاب الكراهية والتشهير عبر الإنترنت، بوضوح وشفافية، وذلك لتجنب إساءة استخدام السلطة التقديرية التي قد تعرض المشاركة عبر الإنترنت للخطر. وظهر مثلاً نقاش حول الموازنة بين هذه العناصر المختلفة خلال العملية التشريعية لقانون الأمن السيبراني لعام 2019 في الأردن (Araz, 2020^[17]).

عيّنت دول عدة أمين مظالم للأطفال أو الشباب لإضفاء طابع مؤسسي إلى حماية حقوق الأطفال والشباب. وفي حين تتباين الكفاءات والصلاحيات على نطاق واسع عبر البلدان، عيّنت 19 دولة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أمين مظالم خاص للشباب أو الأطفال على المستوى الإقليمي أو الوطني/الفيدرالي لحماية وتعزيز حقوق الأطفال والشباب، ومساءلة الحكومات. وأنشأت 11 دولة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مكتباً مخصصاً للأطفال أو الشباب داخل مكتب أمين المظالم الوطني، أو أدرجت شؤون الشباب كجزء من ولايته (OECD, 2018^[9]). في الأردن، تم إنشاء هيئة النزاهة ومكافحة الفساد عام 2016 لمكافحة الفساد المالي والإداري ومنعه. وعبر مذكرة تفاهم، تنظم الهيئة ووزارة الشباب أنشطة لنشر التوعية بين الشباب عن الفساد. ويمكن تقوية هذه اللجنة بشكل أكبر من حيث الولاية، والصلاحيات والقدرات المالية والبشرية، لجهة حماية وتعزيز بيئة تمكينية لمشاركة الشباب.

تطوير صيغ جديدة لمشاركة الشباب غير المؤسسية

اعتبارًا من نوفمبر 2019، 36% فقط من المشمولين بالاستطلاع في الأردن يؤمنون أن الناس العاديين يمكنهم التأثير على عملية صنع القرار (IRI, 2020^[18]). إضافة إلى ذلك، من بين هؤلاء، 52% يعتبرون أن التظاهر هو الوسيلة الأفضل للتأثير على القرارات، مقارنة بنسبة 23% منهم الذين أشاروا إلى التصويت في الانتخابات كالطريقة الأفضل. وتشير البيانات المتوفرة إلى أنه من المحتمل أكثر أن يشارك الشباب في مظاهرات سلمية من الأكبر سنًا في الأردن¹⁰. إن تفضيل الشباب للقنوات غير المؤسسية عن تلك المؤسسية لممارسة الالتزام المدني والمشاركة في الحياة السياسية تم الاعتراف به أيضا كأحد الاتجاهات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD, 2020^[11]).

يمكن أن يكون لدى الشباب أسبابًا عدة لتفضيل القنوات غير المؤسسية، بما في ذلك، وبشكل خاص، قلة الثقة في تأثير مشاركتهم في القنوات المؤسسية مثل الانتخابات، وانخفاض تكاليف المعاملات والتعبئة المحددة المواضيع (OECD, 2020^[11]). كما تُظهر مشاركة الشباب في القنوات غير المؤسسية اهتمامهم وتصميمهم على معالجة القضايا العامة. وفي الوقت نفسه، تُظهر القنوات غير المؤسسية قيودًا مع مخاوف في شأن قضايا الشفافية والمساءلة وعدم المساواة في الوصول على صعيد المجتمع (مثل مستوى التعليم، والنوع الجنساني، والخلفية الاجتماعية والاقتصادية).

في العقد الأخير، تعتمد الحكومات على كل المستويات وبشكل متزايد عمليات تداولية مبتكرة، مثل الجمعيات وهيئات المحلفين واللجان المؤلفة من مواطنين والتي تجمع عددًا من المشاركين المختارين عشوائيًا، وتسهّل المداولات لاستكمال عملية صنع القرار في المؤسسات العامة (OECD, 2020^[19]). وتسمح هذه الآليات بإشراك المواطنين بشكل مباشر أكثر في حلّ القضايا التي تشكّل موضع اهتمام رئيسي، من القضايا المحلية إلى تلك العالمية، مثل تغير المناخ.

في الأردن، يسلم مشروع النهضة الوطني 2019-2020 بالدور المهم للشباب في التنفيذ الناجح للأمر كزية، ويسعى إلى دمج الشباب بشكل منهجي في العمليات التشاركية للمواطنين، لتحديد أولويات الخدمات العامة وأهداف التنمية على المستوى المحلي (OECD, 2020^[20]). في بلدية دير علا الأردنية مثلًا، تم اتخاذ قرار في شأن موقع بناء مدرسة بالتعاون مع لجنة تطوعية تضم ممثلين من المجتمع المحلي (OECD, 2017^[21]). ولكن، لا تزال الجهود المبذولة لضمان مشاركة الشباب في مثل هذه العمليات التصاعدية محدودة، وتتم هذه العمليات إلى حد كبير على المستوى المحلي، ولم يتم إضفاء الطابع المؤسسي عليها في الأردن (OECD, 2020^[20]). في فرنسا مثلًا، ضمت اتفاقية المواطنين للمناخ في 2019-2020 150 مواطنًا، 14% منهم تتراوح أعمارهم بين 16 و24 عامًا، لمناقشة التدابير العملية لمعالجة تغير المناخ¹¹. وأدى النقاش إلى صياغة 149 مقترحًا لرئيس الجمهورية الفرنسية، بعضها وجه أو غذى القانون الجديد لمعالجة تغير المناخ الذي تم إقراره في مايو 2021.

توفر الآليات التداولية التمثيلية أشكالًا مبتكرة يمكن للحكومات اعتمادها وتكييفها لتعزيز مشاركة الشباب في صنع القرار، في تناسق وتكامل مع القنوات المؤسسية الأخرى. وفي الوقت نفسه، يُظهر استخدام الشباب المتزايد لهذه القنوات الحاجة إلى تعزيز القنوات المؤسسية بالتوازي.

تشجيع الشباب على الذهاب إلى صناديق الاقتراع

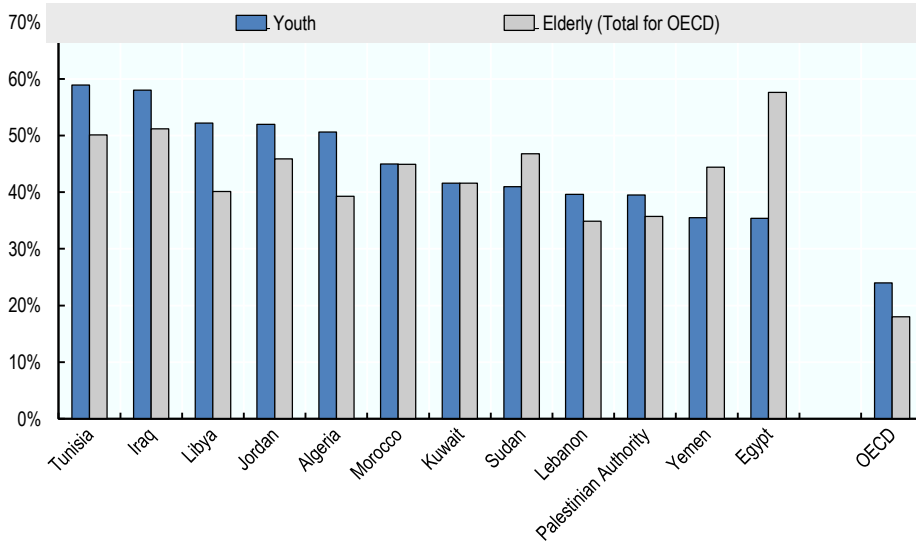
شكّل الناخبون دون الثلاثين عاماً 38% من الأشخاص الذين شاركوا في الانتخابات البرلمانية الأردنية عام 2020 (Rased, 2020^[116]): عام 2016، 35% من الذين صوتوا كانوا دون سن الثلاثين (European Union Election Observation Mission, 2016^[23]). لكن، سجّلت انتخابات عام 2020 أدنى نسبة مشاركة منذ أكثر من عشر سنوات، حيث أدلى 29.9% فقط من الناخبين المؤهلين بأصواتهم، مقارنة بنسبة 36% عام 2016 (Ma'ayeh and Sweis, 2021^[24]). وفي حين أن نسبة المواطنين الشباب الذين صوتوا قد ازدادت، قد يكون ذلك أيضاً بسبب انخفاض نسبة مشاركة المواطنين المسنّين، خصوصاً بسبب الظروف الصحية المرتبطة بإجراء الانتخابات خلال أزمة جائحة كوفيد-19.

وعند العودة إلى الانتخابات البرلمانية عام 2016 قبل أزمة كوفيد-19، تُظهر بيانات استطلاع الدورة الخامسة للباروميتر العربي أن الشباب شاركوا بنسبة أقلّ من المواطنين الأكبر سناً. وأفاد 41% من الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع والذين تتراوح أعمارهم بين 18 و29 عاماً أنهم صوتوا في الانتخابات البرلمانية لعام 2016، فيما صوت 55% من الذين تزيد أعمارهم عن 30 عاماً¹². وبينما سجّل الشباب في الأردن ثالث أعلى نسبة مشاركة في الانتخابات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعد العراق (53%) ولبنان (42%)¹³، إلا أن معدل مشاركتهم لا يزال أقلّ من المتوسط البالغ 68% من مشاركة الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاماً الذين تتوفّر عنهم بيانات (OECD, 2020^[25]).

تتأثر مشاركة الشباب في الانتخابات بعوامل مختلفة، منها الاهتمام بالسياسة: ومع رابع أعلى معدل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أفاد 52% من الشباب في الأردن الذين شملهم استطلاع الدورة الخامسة للباروميتر العربي، بأنهم غير مهتمين بالسياسة على الإطلاق مقارنة بـ 46% من الأشخاص في الأردن الذين تزيد أعمارهم عن 50 عاماً. ويقارن ذلك بمعدّل 24% من الشباب غير المهتمين على الإطلاق بالسياسة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (الشكل 4.2). ويمكن أيضاً عرقلة المشاركة في الانتخابات بعدم الثقة في تأثير التصويت على تغيير سياسات الدولة واتجاهها، وفي بعض الحالات، بسبب المخاوف من العواقب السلبية للانخراط في الأنشطة السياسية. وقد يكون الانفصال عن الانتخابات في حدّ ذاته شكلاً من أشكال الاحتجاج. وفي الأردن، أفاد نحو 40% من الشباب الذين شملهم الاستطلاع في دراسة قبل انتخابات عام 2020 أن الانتماء القلبي يؤثر على سلوكهم الانتخابي (Ma'ayeh and Sweis, 2021^[24]). ومن منظور الحوكمة، تُعتبر قواعد تسجيل الناخبين، ومتطلبات سن التصويت، والتربية المدنية، بعض العناصر التي يمكن أن تؤثر على احتمالية تصويت الشباب.

الرسم 4.2. غالبية الشباب في الأردن غير مهتمة بالسياسة على الإطلاق، مقارنة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

نسبة المجيبين الذين أفادوا بأنهم غير مهتمين بالسياسة على الإطلاق، وفقاً للعمر، 2018-2019



ملاحظة: يُعرّف "الشباب" هنا على أنهم الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و29 لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وبين 15 و29 لمعدل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. تشير الأعمدة الرمادية إلى الأشخاص الذين تفوق أعمارهم الخمسين عاماً لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ولمجمل السكان لمعدل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. المصدر: الدورة الخامسة للباروميتر العربي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2019)، لمحة عن المجتمع 2019: المؤشرات الاجتماعية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، دار النشر التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

يمكن أن تشكل متطلبات تسجيل الناخبين تحديًا كبيرًا خصوصًا بالنسبة للناخبين لأول مرة، والذين من المرجح أن يغيروا مكان إقامتهم في فترة الانتقال. ويمكن للحكومات اتخاذ خطوات مختلفة لتسهيل تسجيل الشباب، مثلًا من خلال التسجيل التلقائي. واتخذ الأردن خطوات عدّة لتسهيل تسجيل الناخبين. مثلًا، تضمّن قانون الانتخابات لعام 2010 في البداية رسوم تسجيل للتصويت تم إلغاؤها لاحقًا (National Democratic Institute, 2015^[26]). وفقاً لقانون الانتخابات لعام 2012، طُلب من المواطنين تقديم بطاقة هويتهم الوطنية وبطاقة الانتخاب للتصويت في مركز الاقتراع: كان على الأشخاص التسجيل شخصيًا لاستلام بطاقة الانتخاب (National Democratic Institute, 2015^[26]). منذ عام 2016، أصبحت الهيئة المستقلة للانتخاب مسؤولة عن إدارة تسجيل الناخبين، بالاعتماد تلقائيًا على السجل المدني الذي يتمّ تحديثه من قبل دائرة الأحوال المدنية والجوازات التابعة لوزارة الداخلية. وأصبحت بطاقة الهوية الوطنية الوثيقة الوحيدة للتصويت: أدت هذه التغييرات إلى زيادة في اشتراك الناخبين بنسبة 82% مقارنة بانتخابات 2013 (European Union Election Observation Mission, 2016^[23]).

ينبغي أن تضمن الحكومات وصول المواطنين الشباب إلى المعلومات الخاصة بكيفية التسجيل والتصويت، مثلًا من خلال حملات المعلومات والتسجيل في المدارس والجامعات وغيرها من الأماكن التي يتواصل فيها الشباب. ويمكن

أيضا الاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي، مثلاً من خلال عرض معلومات موثوقة بشكل بارز، وروابط لمواقع الحكومية الالكترونية لجميع المستخدمين الذين بلغوا سن التصويت.

قد تشكّل أيضا متطلبات سن التصويت حاجزا أمام التنشئة الاجتماعية السياسية للشباب. وكما هو موضّح أكثر في الفصل الخامس، إن الحد الأدنى للتصويت في الأردن هو 18 عامًا، على الرغم من أنه يمكن إضافة المواطنين إلى قائمة الناخبين لدى بلوغهم 17 عامًا و90 يوما. وتشير الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي يقلّ سن التصويت فيها عن 18 عامًا إلى تأثيرات التنشئة الاجتماعية السياسية من قبل أفراد الأسرة والتأثير الإيجابي لبرامج توعية الناخبين المدرسية للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و17 عامًا لتشجيع الشباب على التصويت. مثلاً، اعتمدت النمسا عام 2007 سن عام للاقتراع وهو 16 عامًا (OECD, 2020^[11]).

تعليم المواطنة والتربية المدنية قد يساعد في تعزيز المشاركة

يمكن أن يشكّل تعليم المواطنة والتربية المدنية¹⁴ في المدارس ومن خلال الأنشطة الخارجة عن المنهج عوامل تمكينية مهمة لمشاركة الشباب في الانتخابات، وعلى نطاق أوسع، في العمليات الديمقراطية ومنصات المشاركة. وتقرّر توصية مجلس منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لعام 2017 في شأن النزاهة العامة (OECD, 2017^[27]) بأهمية "تنظيم، عند الاقتضاء، حملات لتعزيز التربية المدنية في شأن النزاهة العامة بين الأفراد وخاصة في المدارس". ويتماشى ذلك مع نتائج تقرير حديث لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية عن "التعليم من أجل النزاهة: التدريس عن مكافحة الفساد والقيم وسيادة القانون" (OECD, 2018^[28]) التي تفيد بأن تثقيف الأطفال والشباب في مجال النزاهة ومكافحة الفساد من المحتمل أن يكون له تأثير إيجابي على السلوك المدني في المستقبل.

تدعم التربية المدنية وتعليم المواطنة الشباب في فهم حقوقهم وممارستها، واعتناق القيم الديمقراطية، واكتساب الوعي بالقضايا المدنية والسياسية، واكتساب مهارات التواصل والتفكير النقدي والمشاركة في صنع القرار (Manning and Edwards, 2014^[29]). ولا ينبغي أن يقتصر تعليم المواطنة والتربية المدنية على تمارين نظرية ومناقشات في الصفوف الدراسية. فتوفّر مشاركة الطلاب في إدارة المدرسة (مثلاً مجالس الطلاب) وخدمة المجتمع والأنشطة الخارجة عن المنهج مساحات لتطبيق المعرفة النظرية في الممارسة العملية. وتشكّل هياكل الدعم، مثل خطط التدريب وبرامج التمويل، عناصر ضرورية لإنشاء بيئة يمكن أن تزدهر فيها التربية المدنية وتعليم المواطنة.

في الأردن، يتمّ تدريس التربية المدنية مرة في الأسبوع كجزء من المنهج الدراسي لتلامذة الصفوف 5-10، بهدف تعزيز المواطنة الجيدة بين التلاميذ والشعور بالولاء والانتماء إلى بلدهم والأمة العربية والإسلامية (UNESCO, 2017^[30]). لكن، تعتمد فاعلية هذه المناهج أيضاً على مستويات تدريب المعلمين في هذا المجال، وتأطير "المواطنة الصالحة"، ومدى ارتباط التربية المدنية القائمة على الكتب المدرسية بجوانب أكثر عملية تركّز على المهارات.

يمكن أيضاً تعزيز التربية المدنية والمواطنة بشكل فاعل خارج المدارس. مثلاً، يُجري المجلس الوطني الفنلندي للشباب (Allianssi) انتخابات وهمية بالتزامن مع الانتخابات الوطنية وانتخابات الاتحاد الأوروبي من أجل تعريف الذين هم أصغر من أن يشاركوا في الانتخابات، على التصويت¹⁵. وبموازاة الانتخابات البرلمانية الفنلندية لعام

2019، شاركت أكثر من 600 مدرسة و60 ألف طالب في هذه الانتخابات الوهمية. ويتم كذلك تنفيذ مبادرات مماثلة في الأردن بدعم من المنظمات الدولية والجهات المانحة. مثلاً، عام 2017، نظمت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية انتخابات وهمية في مادبا وشارك فيها 23 مرشحاً شاباً و2251 ناخباً شاباً قبل الانتخابات المحلية، وذلك بالتعاون مع برنامج راصد التابع لمركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، والسفارة الفرنسية، والهيئة المستقلة للانتخاب (IEC)¹⁶. ونظمت الاتحاد الأوروبي مؤخرًا، بالتعاون مع الهيئة المستقلة للانتخاب والوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي، انتخابات وهمية مع 600 شاب من عمان قبل الانتخابات البرلمانية لعام 2020¹⁷.

تهدف الاستراتيجية الوطنية للشباب للأعوام 2019-2025 في الأردن إلى زيادة عدد ورش العمل الشبابية حول الديمقراطية والمواطنة إلى 36 ورشة سنوياً بحلول عام 2025، من خلال مراكز الشباب المحلية بشكل أساسي. ويتم النظر في دور مراكز الشباب أكثر في الفصل الثالث. كما تقوم العديد من المنظمات غير الحكومية والجهات المانحة الدولية بتنظيم مبادرات ودورات تدريبية تركز على تعزيز مهارات المواطنة مثل التفكير النقدي، والخطابة، والمناقشات في الأردن، مثل برنامج "أنا أشارك" (الإطار 4.1). وفيما توفّر هذه البرامج دعماً قيماً للشباب في الأردن، يشير أيضاً عدد المبادرات غير الحكومية في هذا المجال إلى فجوة مهمة بحاجة إلى معالجة في نظام التعليم الرسمي.

الإطار 4.1. تعلّم الحوكمة الديمقراطية وممارستها

"I Participate" ("Ana Usharek") "أنا أشارك"

منذ عام 2013، يدعم البرنامج الذي ينظمه المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) الشباب في تطبيق الأساليب الديمقراطية والمشاركة في العمل المجتمعي. ويستهدف طلاب الجامعات في الحوار والنقاشات للتعلّم مع الشباب وكذلك مع السياسيين عن الممارسات والمبادئ الديمقراطية، والنظم السياسية والانتخابية، والحوكمة المحلية والوطنية، وحقوق الإنسان، والتواصل الإيجابي، والمواطنة، والنوع الاجتماعي. ويتنافس أيضاً المشاركون في البرنامج في نقاشات وطنية عن الأحداث السياسية الجارية في الأردن، ويتم بثّ بعضها على التلفزيون الوطني.

اعتباراً من مايو 2021، يتعاون البرنامج مع 23 جامعة في كلّ أنحاء الأردن. وفي مواجهة أزمة كوفيد-19، أجرى البرنامج حملة على وسائل التواصل الاجتماعي لتشجيع الطلاب على الاستمرار في الحضور. وفي أقلّ من أسبوع، انضمّ 1362 طالباً في 17 جامعة إلى جلسات عبر الإنترنت.

عام 2015، وبالتعاون مع مبادرة مؤسسة الملكة رانيا للمدارس ووزارة التربية والتعليم، تمّ إطلاق برنامج "أنا أشارك" للمدارس لإدراج المواضيع التي تمّ تناولها في البرنامج، في برنامج التربية المدنية لطلاب المدارس المتوسطة والثانوية، مع مناهج وأدلاء لمساعدة المعلمين على تصميم الدروس وتقديمها. واعتباراً من يونيو 2021، شارك أكثر من 10500 طالب من 350 مدرسة في هذه الصفوف.

المصدر: https://www.ndi.org/Youth_Political_Participation_Jordan; <https://www.ndi.org/our-stories/midst-covid19-ana-usharek-program-goes-virtual>; <https://www.youthpower.org/innovations/ana-usharek-i-participate-civic-engagement>

لا يزال الشباب ممثلين تمثيلاً ناقصاً في المؤسسات العامة الأردنية

إن تعزيز التمثيل المنصف للشباب في المؤسسات العامة، بما فيها الإدارة العامة، والبرلمان والحكومة، أساسي لضمان أن تأخذ القرارات العامة في الاعتبار مختلف المناظير؛ وأن تستفيد الحلول السياساتية من مجموعة من الخبرات والمهارات؛ وأن المخرجات السياساتية مستدامة ومراعية لجميع المواطنين (OECD, 2020^[1]). مثلاً، يُظهر التحليل الكمي لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أن هناك ميلًا طفيف بين الحصول على نسبة أعلى من البرلمانيين الشباب، والشباب الذين يبدون اهتماماً أكبر بالسياسة، على الرغم من أن العلاقة غير دقيقة إحصائياً (OECD, 2020^[1]).

الشباب والإدارة العامة

لطالما كان القطاع العام أحد أكبر أصحاب العمل في الأردن: عام 2018، وظّف القطاع 30% من القوى العاملة¹⁸. وبشكل أكثر تحديداً، اعتباراً من عام 2018، شكّل الموظفون الحكوميون في المؤسسات العامة والوزارات والهيئات 23% من القوى العاملة في الأردن¹⁹. إن الأجور المرتفعة نسبياً واستحقاقات الحماية الاجتماعية وانعدام الفرص في القطاع الخاص جعلت القطاع العام خياراً مفضلاً للشباب الذين يدخلون سوق العمل، وخصوصاً الشبابات (ILO, 2012^[31]). وأفيد أن ديوان الخدمة المدنية، الذي يتعامل مع طلبات الوظائف الحكومية، لديه قائمة انتظار للتوظيف تتجاوز الآن 10 سنوات لوظائف عدّة (LUCK, 2019^[32]). ووفقاً لبيانات الديوان، تقدّم 392951 شخصاً للحصول على وظائف حكومية عام 2020، 62% منهم من النساء. إضافة إلى ذلك، 66% من المتقدمين تتراوح أعمارهم بين 20 و24 عاماً و26% منهم تتراوح أعمارهم بين 25 و29 عاماً. عام 2020، تمّ تعيين 8031 شخصاً في الخدمة المدنية بعد تقديم الطلبات عام 2019. وفي حين أن البيانات المصنّفة حسب العمر للمعيّنين الجدد غير متوفرة، 18% من موظفي وزارة الشباب الأردنية مثلاً تتراوح أعمارهم بين 18 و34 عاماً اعتباراً من عام 2018، مقارنة بـ 26% في المتوسط عبر الهيئات المسؤولة عن شؤون الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية عام 2019 (OECD, 2020^[1]). ويناقش الفصل الثالث بالتفصيل أكثر القدرات البشرية في وزارة الشباب الأردنية.

وعرّفت الاستراتيجية الوطنية للتشغيل 2011-2020 في الأردن²⁰ تقليص العمالة في القطاع العام كإحدى أولوياتها. وفيما ينبغي بذل جهود كي لا يتمّ تحديد الإدارة العامة على أنها الخيار الوحيد الممكن للشباب الباحثين عن عمل، يبقى ضمان تمثيل منصف للشباب في الخدمة المدنية أمر أساسي. وفي حين أن الإدارات العامة التي تضمّ عدداً محدوداً من الموظفين الشباب لا تقدّم بالضرورة أداءً أسوأ من غيرها في تلبية احتياجات الشباب، تشدّد توصية مجلس منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في شأن القيادة والقدرة في مجال الخدمة العامة، على ضرورة أن تبني الحكومات خدمة عامة شاملة وآمنة تعكس تنوّع المجتمع، والذي يشمل أيضاً التنوع العمري. ويمكن أن يجلب جذب الشباب إلى الإدارة العامة مجموعات جديدة ومتنوعة من المهارات اللازمة لقدرات الخدمة العامة الحديثة، فضلاً عن الوصول إلى نتائج سياساتية أفضل بقدر ما يمكن أن يساعد التنوع لجهة صنع القرار في توليد أفكار مبتكرة.

يمكن أن تعيد حكومة الأردن ابتكار استراتيجيات الاستقدام وأدوات الاختيار لتحديث عملية الاختيار التي تعتمد عليها. وقد تكون خطط التدريب الداخلي (internship) مفيدة عبر تقديم فرصة للشباب لاكتساب مهارات وخبرات في المؤسسات العامة: فهذه الأخيرة في الأردن لا تعتمد هذه الخطط، في حين 62% مثلاً من الهيئات التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والمسؤولة عن شؤون الشباب تعتمد عليها (OECD, 2020^[11]). ويمكن لطرق تعاقدية أكثر مرونة وبرامج متخصصة كبرامج الخريجين أن تساعد في تطوير القوى العاملة الحكومية عبر جذب المواهب الشابة ذات الكفاءة العالية وتطويرها والمحافظة عليها عبر التدريب، والتوجيه، والتناوب الوظيفي، ومسارات الترقية السريعة. هذه البرامج، مثل برنامج الخدمة المدنية السريعة في المملكة المتحدة (Civil Service Fast Stream) (الإطار 4.2)، موجودة في 42% من الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD, 2020^[11]). وفيما يقترب المسؤولون الأكبر سنًا من التقاعد، يمكن للأردن التخفيف من مخاطر فقدان المعرفة والخبرة المؤسسية من خلال تطوير فرص منظمة ومنتظمة وشاملة للتعلّم بين الأجيال بين موظفي الخدمة المدنية الأكبر والأصغر سنًا. على سبيل المثال، يمكن تصميم عمليات الإعارة الداخلية، والتناوب الوظيفي، وفرص التواصل، وبرامج التوجيه، لتعزيز التعلّم بين الأجيال في الإدارة العامة.

الإطار 4.2. تطوير المواهب الشابة في الخدمة المدنية

المملكة المتحدة: الخدمة المدنية السريعة

الخدمة المدنية السريعة في المملكة المتحدة هو برنامج تطوير القيادة الرائد في الخدمة المدنية، إذ يعمل على استقدام المواهب الشابة وتطويرها من خلال التدريبات والترقيات السريعة. ويتم تعيين الخريجين مركزيًا من خلال مجموعة متنوعة من التقييمات بما فيها الاختبارات عبر الإنترنت، والسيناريوهات القائمة على العمل، ومقابلات الفيديو، والتمارين والمقابلات الجماعية. ونجد 15 مخططًا مختلفًا في هذا البرنامج، يقدم كل منها مسارًا وظيفيًا نحو مهنة حكومية، من المهن العامة إلى تلك التي تركز على الرقمية والبيانات، والتمويل، والاقتصاد، والعلوم وغيرها. وتستمر خطط هذا البرنامج ما بين 2 و4 سنوات، وتعرض الشباب المتقدمين إلى وظائف في إدارات وسلطات مختلفة، ومجموعة متنوعة من الأدوار، فضلاً عن فرص التواصل والتعلّم والتطوير المخصصة. وعند الانتهاء من الخطة بنجاح، يتم إدخال المشاركين في البرنامج في الخدمة المدنية.

المصدر: <https://www.faststream.gov.uk/>

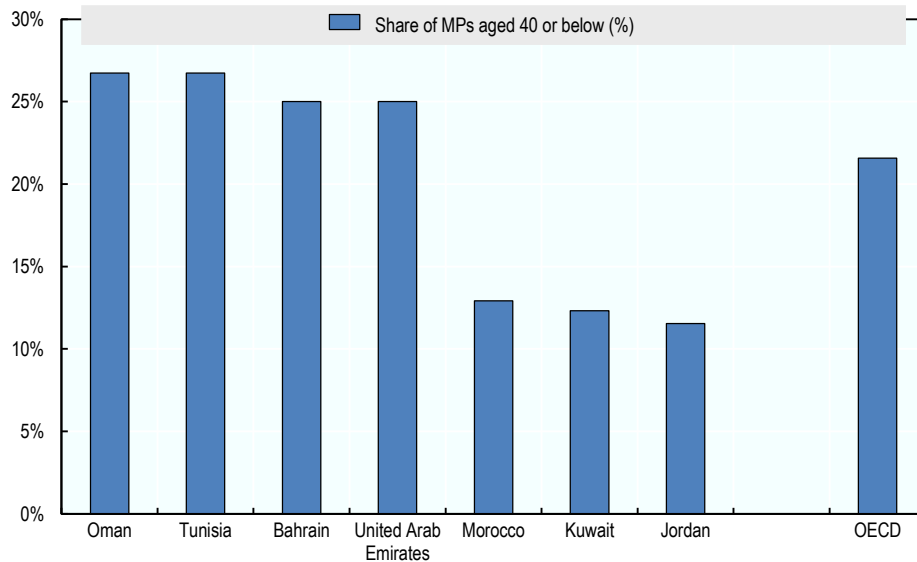
تمثيل الشباب في البرلمان ومجلس الوزراء لا يزال محدودًا

وفقًا لبيانات الاتحاد البرلماني الدولي (IPU)، 12% فقط من أعضاء مجلس النواب الأردني تقل أعمارهم عن 40 عامًا اعتبارًا من مايو 2021، وهي أدنى نسبة بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تتوفر بيانات في شأنها، وأقل من متوسط 22% الخاص بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (الشكل 4.3). ويُفَارَن ذلك بواقع أن الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و39 عامًا في الأردن يشكّلون 57% من السكان في سن الاقتراع، وذلك اعتبارًا من عام 2019²¹. إن فجوة التمثيل الناتجة عن ذلك والبالغة 42 نقطة مئوية، تبدو كبيرة بشكل خاص عند مقارنتها

بمعدّل فجوة التمثيل في الأردن البالغ 12 نقطة مئوية في المجالس الدنيا في كل الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية عام 2020 (OECD, 2020^[11]). تظهر فجوات التمثيل العمري أكثر في قيادات الدول: فبحسب بيانات مركز الحياة، ان معدّل السنّ لأعضاء مجلس الوزراء الأردني كان 59 عامًا اعتبارًا من سبتمبر 2020 (Hayat Center–Rased, 2020^[34]). وان معدّل سنّ أعضاء مجلس الوزراء تتراوح بين 45 و62 عامًا في الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، بمعدّل 53 عامًا اعتبارًا من فبراير 2018 (OECD, 2018^[9]).

الرسم 4.3. لا يزال الشباب في الأردن ممثّلين تمثيلاً ناقصاً في البرلمان، مقارنة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

نسبة النواب في مجالس النواب والبرلمانات ذات المجلس الواحد البالغين من العمر 40 عامًا أو أقلّ، 2021



ملاحظة: تشير "منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية" إلى المعدّل في 33 دولة عضو في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي توفّرت البيانات الخاصة بها اعتبارًا من 2020. المصدر: الاتحاد البرلماني الدولي، قاعدة بيانات "بارلين" عن البرلمانات الوطنية (https://data.ipu.org) و(OECD, 2020^[11]).

ومع أنه ليس ضروريًا أن تعكس المؤسسات التمثيلية التركيبية السكانية، يشير تحليل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أن هناك ميلًا طفيف بين الحصول على نسبة أعلى من البرلمانيين الذين لم يبلغوا الأربعين عامًا، والشباب الذين يُبدون عن رغبة أكبر في السياسة (ويشعرون بتمكين سياسي أكبر) على الرغم من أن العلاقة غير دقيقة إحصائيًا (OECD, 2020^[11]). إضافة إلى ذلك، تعدّ فجوات التمثيل الكبيرة علامة تحذير في شأن المعايير والقواعد والأنظمة التي قد تعيق وصول الشباب إلى المؤسسات العامة وتحدّ من تطلّعاتهم في الأساس. مثلاً، في انتخابات عام 2017 لرؤساء البلديات ومقاعد المحافظات والمجالس المحلية، 6% فقط من 6623 مرشحًا كانوا تحت سن 30 عامًا، و14% فقط كانوا تحت سن 40 عامًا (Milton–Edwards, 2018^[2]).

الصور النمطية التقليدية للشباب التي تصفهم بأنهم يفتقرون إلى الخبرة اللازمة، وتلك المرتبطة بالعقبات المالية والقانونية ومتطلبات الحد الأدنى للسن (الفصل الخامس)، يمكن أن تمثّل عقبات رئيسة للشباب الذين يرغبون في

الترشح للانتخابات. وبصورة مختلفة عن الأردن، في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي لديها استراتيجية وطنية للشباب، تضمنت 38٪ منها أهدافاً محددة في شأن تعزيز تمثيل الشباب في مؤسسات الدولة (OECD, 2020^[11]).

يمكن أن تتطلب إدارة حملة استثمار موارد مالية كبيرة والخضوع لإجراءات قانونية معقدة. في الأردن، يتعين على جميع المرشحين دفع رسوم تسجيل بقيمة 500 دينار أردني (حوالي 705 دولارا أمريكيا) ويجب على كل لائحة ايداع مبلغ مالي قابل للاسترداد بقيمة 2000 دينار أردني (حوالي 2820 دولارا أمريكيا) (Milton-Edwards, 2018^[21]). يمكن أن تشكل هيمنة الروابط الشخصية ("الواسطة") أيضاً حاجزاً أمام مشاركة الشباب في السياسة نظراً لرأس المال الاجتماعي المحدود المفترض للشباب. وفي دول أخرى، يمكن للأحزاب السياسية وأجنحتها الشبابية أن تقدم سبلاً لتقليل حواجز رأس المال المالي والاجتماعي: ومع ذلك، لا يزال دورها محدوداً في الأردن. في الانتخابات البرلمانية لعام 2020، ترشح 41 حزباً سياسياً للانتخابات، مع 389 مرشحاً (أي 23٪ من إجمالي عدد المتنافسين)؛ ومع ذلك، فاز 12 عضواً من الأحزاب فقط بمقعد في البرلمان، أي 9٪ من إجمالي عدد أعضاء البرلمان (Ma'ayeh and Sweis, 2021^[24]; Kao and Karmel, 2020^[35]). وبحسب بيانات الدورة الخامسة للباروميتر العربي عام 2018، عبّر 9% فقط من الشباب الذين شملهم الاستطلاع عن ثقة بالأحزاب السياسية في الأردن، وأقل من 1% منهم أعضاء في أحزاب سياسية (Kathrin, 2018^[36]). وبُنذلت بعض الجهود في هذا المجال: مثلاً، بالتعاون مع وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية والمعهد الهولندي للديمقراطية المتعددة الأحزاب، أطلقت وزارة الشباب الأردنية معهد السياسة الأردني (JSOP) عام 2019. برنامج "JSOP" هو برنامج تدريبي يهدف إلى تشجيع مشاركة الشباب في الحياة العامة من خلال بناء الثقة والقيم الديمقراطية وتطوير المهارات والمعرفة للسياسيين الشباب.

كما ورد بمزيد من التفصيل في الفصل الخامس، يجب أن يكون الشباب قد بلغوا 30 عاماً على الأقل للترشح إلى البرلمان الوطني و25 عاماً على الأقل للترشح إلى الانتخابات المحلية. وتقارن هذه المعايير بمتوسط عمر يبلغ 20.1 عاماً للمجالس الدنيا في البرلمان والأنظمة ذات المجلس الواحد في الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية و24.7 للمجالس العليا (OECD, 2020^[11]). عام 2011، أصدرت اللجنة الملكية المكلفة بمراجعة نصوص الدستور توصية في شأن تخفيض سنّ الترشح إلى 25 عاماً. وكذلك، أوصت بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة انتخابات عام 2016 (2016^[23]) بخفض سن أهلية العضوية في المجلس النيابي ليتماشى مع المعايير القائمة للمجالس البلدية. ويجد ستوكيمر وسوندستروم (2018^[37]) أنه مقابل كل عام يتم تخفيضه لمتطلبات سنّ المرشح، ترتفع نسبة النواب الشباب الذين تبلغ أعمارهم 40 عاماً وأقلّ أكثر من نقطة مئوية واحدة.

في الأردن، تخصص حصص الجنس والأقليات 15 مقعداً من مقاعد البرلمان البالغ عددها 130 للنساء و15 أخرى للأقليات (المسيحيون: 9، الشركس: 3، الشيشان: 3). وفي انتخابات 2020، لم تفرز أية مرشحة بمقعد برلماني من خارج الخمسة عشر المخصصة لهنّ. كما تبنّى عدد قليل من البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

حصصًا للشباب، بما فيها مصر والمغرب وتونس (IPU, 2018^[38]) ، والتي قد تكون تجاربها مثيرة للاهتمام ويمكن النظر فيها بالنسبة للأردن.

إشراك الشباب في الدورة السياسية

الدورة السياسية الشاملة أساسية لضمان تلبية النتائج السياسية لاحتياجات المواطنين المتنوعة والاستفادة من تجاربهم المختلفة. وكما هو معترف به في توصية مجلس منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في شأن الحكومة المفتوحة (2017^[39])، إن مشاركة أصحاب المصلحة²² في الدورة السياسية تزيد من مساءلة الحكومة، وتعزز تمكين المواطنين وتأثيرهم على القرارات، وتبني القدرات المدنية وتحسن الأدلة لصنع السياسات، من جملة أمور. على سبيل المثال، يُظهر تحليل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أن المنظمات الشبابية التي شاركت في الدورة السياسية إلى حدّ كبير، أفادت أيضا بارتياح أكبر لجهة أداء الحكومة في مجالات الخدمة العامة مثل النقل، والصحة، والإسكان، والعمل وغيرها (OECD, 2020^[1]). إن ضمان الشفافية والتواصل، وتحديد الالتزامات، واتخاذ المبادرات لإعلام الشباب ومنظماتهم، واستشارتهم وإشراكهم، هي خطوات أساسية لإشراك الشباب في الدورة السياسية.

ضمان تواصل يستهدف الشباب

تكمن الشفافية في ضمان أن يتمكّن المواطنون وأصحاب المصلحة من مراقبة وفهم ومتابعة أنشطة الحكومة، على المستويين الوطني ودون الوطني. إن ضمان الوصول إلى المعلومات والبيانات المفتوحة مهمّ جدًّا بشكل خاص للشباب.

وفضلاً عن ضمان الشفافية، تتطلّب البيئة التمكينية للشباب للمشاركة في الدورة السياسية تواصلًا فاعلاً وموجّهًا للشباب. مثلاً، تعتبر الاستراتيجية الوطنية للشباب في الأردن للأعوام 2019-2025 التواصل مع الشباب إحدى أهمّ الأولويات في بناء الاستراتيجية وتطويرها. ويكبر معظم الشباب في الأردن كـ"رقميين بالفطرة" ويظهرون وعياً ومهارات قوية في إتقان التقنيات الرقمية الجديدة. وفيما ترافق تحديات عدّة هذا التطور (مثل انتشار الأخبار المزيفة)، توفّر الرقمنة فرصاً جديدة للشباب للمشاركة والانخراط في الحياة العامة.

وكما هو معترف به في توصية مجلس منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في شأن الحكومة المفتوحة (2017^[39]) ، ينبغي على الحكومات تعزيز الطرق المبتكرة لتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة من خلال الاستفادة من أدوات الحكومة الرقمية. وبذلت وزارة الشباب الأردنية جهوداً مهمّة لفتح قنوات معلومات واتصالات جديدة من خلال صفحاتها على تويتر وفيسبوك وانستغرام منذ عام 2016، وكذلك عبر النشرات الإخبارية الأسبوعية. واعتباراً من مايو 2021، بلغ عدد المتابعين على حسابي فيسبوك وتويتر، اللذين يتمّ تحديثهما يوميًا بمعلومات عن أنشطة الوزارة، أكثر من 141000 صديق و28000 متابع على التوالي. ومنذ عام 2016، تمتلك وزارة الشباب أيضا قنواتها الخاصة على يوتيوب، على الرغم من أنه تتمّ زيارتها بنسبة أقلّ. إن الموقع الإلكتروني للوزارة متاح باللغتين الإنجليزية والعربية، ويوفّر معلومات عامة عن الوزارة ومدن الشباب والمرافق الرياضية والنوادي الشباب. ويتميّز بمنصة للشباب لتقديم أفكارهم ومبادراتهم. وتشمل المؤتمرات المهمة في مجال الابتكار في الأردن القمة العربية

للذكاء الاصطناعي، التي عقدت في أكتوبر 2019، ومنتدى الابتكار الذي تم تنظيمه مع وزير الشباب في فبراير 2020.

بالتعويل على هذه الخطوات، يمكن أن تركز الجهود المستقبلية على الانتقال تدريجيًا من نشر المعلومات في اتجاه واحد إلى استشارة ثنائية الاتجاه وأكثر انتظامًا للشباب بدعم الأدوات الرقمية. ويمكن الاستفادة من مجموعة من الأشكال التقليدية والرقمية للاتصال مثل المنصات عبر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي بحسب الهدف المحدد للاتصالات. وتتطلب هذه الجهود من صانعي السياسات تصميم رسائلهم وأنماط إيصالها للجمهور المستهدف، على أساس البحث في الدوافع والمخاوف والعوائق التي يواجهها الشباب. ويشدد دليل الاتصال لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول إشراك الشباب في الحكومة المفتوحة (OECD, 2018^[40]) أيضًا على أهمية التواصل في أسرع وقت ممكن، وتقديم أسباب واضحة ومفصلة ونطاق التفاعل والنتائج المتوقعة. وتستطيع الحكومات أيضًا أن تساهم في تزويد الشباب بالقدرات اللازمة للمشاركة بشكل آمن في عملية التواصل. مثلًا، في إطار الاستراتيجية الوطنية للشباب في الأردن للأعوام 2019-2025، ستنفذ وزارة الشباب والوزارات الأخرى برامج توعية لتعزيز الاستخدامات الإيجابية لوسائل التواصل الاجتماعي و"تحصين" الشباب ضد مخاطر خطاب الكراهية.

تحديد التزامات لتعزيز مشاركة الشباب

يمكن أن تؤدي الالتزامات المتعلقة بمشاركة الشباب في الاستراتيجيات الوطنية للشباب والخطط القطاعية إلى إنشاء ولايات أقوى، وتخصيص الموارد وإنشاء آليات للرصد على صعيد الحقائق الوزارية ومستويات الحكومة. عادة ما تتضمن الاستراتيجيات الوطنية للشباب الأهداف والالتزامات المتعلقة بمشاركة الشباب في الدورة السياسية؛ مثلًا، هذا هو الحال في 75٪ من الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي لديها استراتيجيات وطنية للشباب (OECD, 2020^[11]). وبالمثل، تتضمن الاستراتيجية الوطنية للشباب في الأردن للأعوام 2019-2025 التزامات، وتحدد مشاريع لتمكين الشباب في المجال السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ولتعزيز مشاركتهم في الدورة السياسية، والمواطنة والقيادة الفاعلة.

يمكن أيضًا اعتماد الاستراتيجيات القطاعية لتحديد الالتزامات والأولويات في هذا المجال. مثلًا، يتضمن مشروع النهضة الوطني 2019-2020 التزامات بإشراك الشباب في الحياة العامة وعمليات صنع القرار؛ وتطوير ثقافتهم الديمقراطية والمواطنة والتعددية؛ ومراجعة التشريعات المتعلقة بتعزيز المشاركة السياسية للشباب وغيرها. وبالمثل، أعطت عملية اللامركزية، التي بدأت في الأردن باعتماد قانون اللامركزية وقانون البلديات في أواخر عام 2015، زخمًا جديدًا لتعزيز مشاركة الشباب على المستوى المحلي، عبر تقريب السلطات المحلية من المواطنين، وإحياء الآمال بتشجيع المبادرات التصاعديّة التي تستهدف الشباب، ومزيد من الشفافية والمساءلة. وفي الوقت نفسه، يسأط تحليل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الضوء على عدد من الحواجز التي تحدّ من التأثير المحتمل للامركزية على مشاركة المواطنين، مثل عدم وجود أدوار ومسؤوليات واضحة في مستويات الحكومة ونقص الموارد (OECD, 2017^[21])

كانت الأردن أول دولة عربية تنضمّ إلى شراكة الحكومات المنفتحة عام 2012، وكانت رائدة في اعتماد مبادرات جديدة لتحسين مشاركة الشباب في الإطار الأوسع لتطوير عمليات صنع السياسات لتكون أكثر انفتاحًا وشفافية

وتشاركية وشمولية. على سبيل المثال، يحدّد تقرير نهاية المدة 2016 – 2018²³ في الأردن لشراكة الحكومة المفتوحة أن الالتزام الخامس في شأن إجراء برامج تدريبية مع الفئات المستهدفة بما فيها الشباب، وإجراء انتخابات مجالس المحافظات للمرة الأولى على الإطلاق، كان له تأثير كبير وإيجابي لجهة السماح بتعزيز المشاركة المدنية وفتح الحكومة. وكانت وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية مسؤولة عن الدورات التدريبية وورش العمل. تشير خطة العمل الوطنية الرابعة لشراكة الحكومة المفتوحة في الأردن 2018-2020²⁴، والتي تمّ إطلاقها في أكتوبر 2018، للمرة الأولى وعلى وجه التحديد، إلى مؤسسات الشباب، والتي سيتمّ شملها في الحوار الوطني في شأن الإصلاحات (الالتزام 3). يمكن أن يكون إدراج الالتزامات الخاصة بالشباب في خطط العمل هذه طريقة فاعلة لتعزيز مشاركة الشباب في الدورة السياسية ليس فقط داخل وزارة الشباب، ولكن أيضًا في الوزارات والهيئات الحكومية، نظرًا لنطاقها عبر القطاعات. لكن، لا تزال أجندة الحكومة المفتوحة موردًا غير مستغلّ إلى حدّ كبير في الأردن من منظور الشباب. ويمكن أن تشمل عملية وضع الخطط المستقبلية للشباب من الأساس في مرحلة التصميم للتأكد من أن اهتماماتهم توجّه وضع الأهداف والالتزامات.

إشراك الشباب ومنظمتهم

يتخطّى إشراك الشباب في الدورة السياسية إبلاغهم واستشارتهم. وكما ورد في توصية مجلس منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في شأن الحكومة المفتوحة (2017^[39])، يتطلّب إشراك المواطنين إعطاءهم الفرص والموارد اللازمة (مثل المعلومات، والبيانات، والأدوات الرقمية) للتعاون خلال كلّ مراحل الدورات السياسية والخدمات، من التصميم والتنفيذ، وصولًا إلى الرصد والتقييم.

يسلّط الفصل الثاني الضوء على الطريقة التي تمّت فيها استشارة الشباب في صياغة الاستراتيجية الوطنية للشباب في الأردن للأعوام 2019-2025 من خلال الاستطلاعات ومجموعات التركيز: ومع ذلك، جرت المشاورات إلى حدّ كبير في مرحلة المراجعة عندما تمّ تحديد الالتزامات الأساسية بالفعل. علاوة على ذلك، لا ينبغي أن تقتصر مشاركة الشباب على السياسات والخدمات التي تقدّمها وزارة الشباب. مثلًا، في النرويج، استشارت وزارة الثقافة الأطفال والشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 3 و19 عامًا في صياغة ورقة بيضاء عن الفن والثقافة والتعبير الفني والثقافي الرقمي عام 2019.²⁵

يمكن للسلطات العامة اتّخاذ خطوات هادفة لضمان مشاركة الشباب في قنوات مشاركة أوسع للمواطنين مثل جلسات الاستماع العامة، والمشاورات، والاستطلاعات، واللقاءات المفتوحة، والمشاركة في التخطيط الاستراتيجي. وإن إشراك الشباب في تقرير كيفية تخصيص الموارد العامة، من خلال مثلًا برامج الموازنة التشاركية (الإطار 4.3) ، يمكن أن يضمن معالجة مصالحهم في الإنفاق العام وزيادة اهتمامهم وملكيّتهم في تمرين كان يُعتبر تقنيًا، مع تعزيز الشفافية والمساءلة في الوقت نفسه (OECD, 2020^[11]). ويمكن أن تكون هذه البرامج مفيدة بشكل خاص عندما يشارك الشباب في كلّ عملية تصميم مشاريع الميزانية واختيارها وتنفيذها. وفي الأردن، نفذت وزارة الشؤون البلدية برامج موازنة تشاركية في تجربة مع ثلاث بلديات، مع نتائج مرضية وفقًا لما قيل (OECD, 2017^[21]). ويمكن تكرار وتوسيع التجارب مع خطط الموازنة التشاركية على المستوى دون الوطني، مثلًا من خلال إنشاء

آليات رسمية يمكن من خلالها للشباب ومنظماتهم (وكذلك المواطنين ومنظمات المجتمع المدني بشكل عام) المشاركة في عملية الموازنة.

الإطار 4.3. يمكن أن تساعد الميزانية التشاركية في جذب الشباب

السويد: "صندوق الرؤية" في مدينة هلسينغبورغ

منذ العام 2014، تدير مدينة هلسينغبورغ في السويد "صندوق رؤية" لتمويل مبادرات المواطنين التي ستساعد المدينة في تحقيق رؤيتها للعام 2025. ويقود الشباب عددًا كبيرًا من هذه المشاريع، على الرغم من أنهم غير منخرطين مباشرة في عملية اختيار المشاريع. وتمّ تجهيز الصندوق بما يقرب من 120000 دولار أمريكي (1 مليون كرونا سويديا) سنويًا ويمكن لكل مشروع الحصول على تمويل يصل إلى حوالي 12000 دولار أمريكي (100000 كرونا سويديا)، إضافة إلى دعم من خلال التوجيه والتدريب.

تونس: الإضاءة العامة في مرسى

تنصّ المادة 137 من الدستور التونسي الجديد على أن المجتمعات المحلية، في إطار الميزانية المعتمدة، تتمتع بحرية تخصيص مواردها وفقًا لقواعد الحوكمة الرشيدة. المرسى، وهي منطقة ساحلية يبلغ عدد سكانها 110000 نسمة، كانت أول بلدية في تونس تؤسس برنامج موازنة تشاركي، مع التركيز على الإضاءة العامة.

تم عقد سلسلة من الاجتماعات العامة في كل من القطاعات الخمسة داخل البلدية لشرح الموازنة التشاركية، وتقديم نظرة عامة عن ميزانية المدينة، وتقديم المعلومات التقنية في شأن توفير خدمات الإضاءة. ثم تم تقسيم المشاركين إلى مجموعات صغيرة لمناقشة المشاريع والأولويات المحتملة، والتي عُرضت بدورها على سائر المشاركين. تمّت دعوة جميع المشاركين إلى التصويت بالاقتراع السري على كلّ المشاريع المقترحة. ثم عُرضت المشاريع والأولويات وتمّ التصويت عليها من قبل مندوبي القطاعات في المجالس البلدية؛ ونتيجة لذلك، تمّت زيادة الإضاءة في المناطق التي تعلو فيها نسب الجريمة وبالقرب من المدارس، وكذلك في الأماكن التي يرتادها النساء والأطفال. وشارك مندوبو القطاع أيضًا في مرحلة التنفيذ وحافظوا على التواصل مع مجتمعاتهم المحلية في شأن التقدّم.

المصدر: (OECD, 2020_[41]): <https://helsingborg.se/kommun-och-politik/helsingborg-2035/visionsfonden/>

تتطلب الجهود الهادفة إلى إشراك الشباب في الدورة السياساتية موارد مالية وبشرية كافية، ومعلومات مفتوحة، وتنسيقًا جيدًا وحوافز مناسبة للموظفين العموميين لإغلاق حلقة التغذية الراجعة. كما ينبغي إيلاء اهتمام خاص لإشراك الشباب المهمشين، مثلًا من خلال إجراء الاستشارات في مناطق جغرافية مختلفة بعيدة عن العاصمة أو تسديد النفقات ذات الصلة. ويمكن أيضا الاستفادة من الأدوات الرقمية لتقليل تكاليف المعاملات للمشاركين، على الرغم من ضرورة مراعاة الفجوات الرقمية بين المجموعات الاجتماعية والاقتصادية.

يمكن للمنظمات التي يقودها الشباب والهيئات التمثيلية للشباب أن تلعب دورًا حاسمًا في بناء الجسور بين السلطات العامة والشباب مثلًا من خلال المبادرات والبرامج الخاصة بمشاركة الشباب (الإطار 4.4). توفر مجالس الشباب

الوطنية أيضا (الموجودة في 78% من الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية) ومجالس الشباب المحلية (الموجودة في 88% من الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية) محافل مهمة لمشاركة الشباب: مثلا، في بلدان مثل فنلندا والنرويج، إنشاء مجالس محلية للشباب إلزامي على مستوى البلديات (OECD, 2020^[11]). وإن غالبية الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (53%) أنشأت أيضا مجالس شبابية استشارية تابعة لوزارات محدّدة أو لمركز الحكومة. مثلا في الدنمارك، أنشأت وزارة البيئة والأغذية مجلس الشباب للمناخ لتقديم المشورة للوزارة في شأن سياسة المناخ. وفيما لا توجد مجالس شبابية أو مجالس استشارية للشباب في الأردن على المستوى الوطني أو المحلي، بذلت وزارة الشباب جهودًا لإنشاء "حكومة الظل الشبابية" و"برلمان الظل الشبابي". ويجب أن تكون هذه البرامج مجهزة بالموارد اللازمة، والعضوية الشاملة، والولايات الواضحة لضمان إشراك الشباب بشكل هادف في الدورة السياسية.

الإطار 4.4. حوار منظم بين الشباب والبلديات

الأردن: أنا أتجرأ للتنمية المستدامة

"أنا أتجرأ للتنمية المستدامة"، منظمة من منظمات المجتمع المدني يقودها شباب، قادت مشروعًا تجريبيًا في بلدية عين الباشا لترسيخ حوار منظم بين الشباب والبلديات عام 2014. وبالاستناد إلى فترة اختبار دامت 4 أشهر، تمّ تنفيذ مشروع لمدة عام مع ستّ بلديات في الطفيلة الكبرى، والقادسية، وعجلون الكبرى، وكفرنجة، وسلط الكبرى، والشونة، مع شباب تراوحت أعمارهم بين 18 و30 عاما.

وهدف المشروع إلى إنشاء نموذج للحوار المنظم بين الشباب والبلديات. وبدأ المشاركون في المشروع في فترة وضع قانون اللامركزية، حيث أعربوا عن أسفهم للنقص الكبير في المعرفة لدى الشباب والسلطات المحلية في ما يتعلّق بالفرص المستقبلية لمشاركة الشباب.

ونتج عن المشروع برنامجًا لبناء القدرات، تمّ تنظيّمه بشكل مشترك للشباب والسلطات المحلية، لتعزيز المعرفة والمهارات والسلوكيات في المجالات التي كانت تُعتبر أساسية لإقامة حوار منظم. وتضمّن البرنامج نماذج عن مفهوم الهوية والمواطنة النشطة، وقوانين اللامركزية والبلدية، ورسم خرائط موارد المجتمع/البلدية وتحديد الحلول الممكنة، وخطط العمل، واستراتيجية طويلة الأمد للبلدية.

ووفقًا لمنظمة "أنا أتجرأ"، أدّى المشروع إلى إنشاء وحدتين للشباب في بلديات عجلون وكفرنجة مع ميزانية خاصة بهما. وظهرت تحديات مهمة خلال وضع برامج مصمّمة للشباب المسؤولين عن إدارة الوحدتين.

المصدر: <https://www.i-dare.org/>

بالشراكة مع الحكومات، يمكن للهيئات التمثيلية للشباب ذات الولايات الواضحة، والاستقلالية، والوصول إلى عمليات صنع القرار، والقدرات الكافية والعضوية الشاملة، أن تعزز الحلول السياساتية المبتكرة والمراعية للشباب وتعزز المواطنة النشطة والديمقراطية بين الشباب.

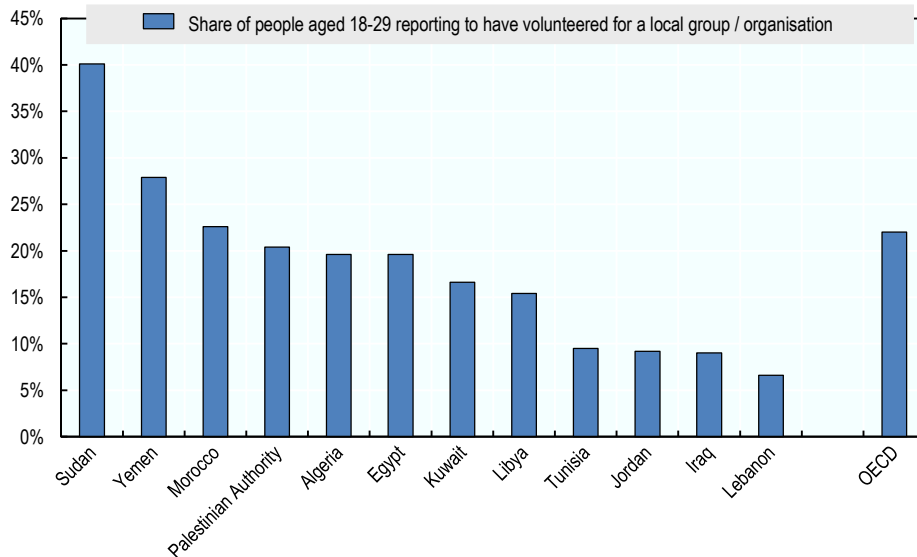
المتطوعون الشباب: بناء القدرة على الصمود

في خضم أزمة كوفيد-19، تدخلت منظمات الشباب والعاملين والمتطوعين الشباب لدعم أكثر الأشخاص ضعفًا وتعزيز القدرة على الصمود المجتمعية (OECD, 2020^[42]). في الأردن مثلاً، وفّرت الحكومة فرصاً للشباب لدعم الجهود الهادفة إلى الحدّ من انتشار الفيروس من خلال التطوع في المجال الصحي وفي التوعية والإرشاد المجتمعي²⁶. وينظر الفصل الثالث في دور مراكز الشباب الأردنية في تمكين الشباب وتعزيز المجتمعات القادرة على الصمود، ويقيم التحدّيات والفرص التي يواجهونها.

يشكّل التطوّع أداة قوية لمكافحة الاستبعاد الاجتماعي، وتعزيز التنمية الشبابية وثقة الشباب وتعاونهم، وترسيخ الحسّ المدني فيهم، وبناء القدرة على الصمود على المستوى المجتمعي (OECD, 2020^[11]). لكن، يبقى التطوّع الشبابي (الرسمي) في الأردن محدوداً مقارنة باقتصادات أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (الرسم 4.4). مثلاً في الأردن، 11% من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و29 عامًا والذين شملهم استطلاع الدورة الخامسة للباروميتر العربي عام 2018-2019، أفادوا أنهم تطوّعوا لصالح مجموعة أو منظمة محلية، مقارنة بنسبة 22% من الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و29 الذين أفادوا بأنهم فعلوا بالمثل في 24 دولة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية عام 2019.

الرسم 4.4. يبقى التطوع الرسمي للشباب محدوداً، مقارنةً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

نسبة الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و29 عاماً الذين افادوا بأنهم تطوّعوا لمجموعة أو منظمة محلية، 2018



ملاحظة: تشير "منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية" إلى المعدل في الدول الـ 24 الأعضاء في المنظمة والتي تتوفر البيانات الخاصة بها اعتباراً من 2019. المصدر: الدورة الخامسة للباروميتر العربي و(OECD, 2020_[11]).

يمكن أن يعيق عددٌ من العوامل تطوُّع الشباب ومنها انعدام الفرص، والموارد، والتوعية، والتنسيق المحدود بين أصحاب المصلحة. ويمكن أن تشكل أيضاً الصعوبات المرتبطة باللوجستيات أو التكلفة الشخصية حواجز أمام الشباب ذوي الخلفيات المحرومة. وتبقى هذه التحديات شائعة أيضاً في الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD, 2020_[11]).

ويُدرج عددٌ من الدول، ومن بينها الأردن، الأهداف الاستراتيجية الخاصة بتطوُّع الشباب في استراتيجيتها الوطنية للشباب، والتي يمكن أن تكون مفيدة لتوضيح المسؤوليات، وإنشاء آليات للمراقبة والمساءلة، وضمان تخصيص الموارد المالية. في الأردن، أحد العناصر التوجيهية للاستراتيجية الوطنية للشباب للأعوام 2019-2025 هو تشجيع العمل التطوعي وتعزيزه. وتلتزم الاستراتيجية الوطنية للشباب في الأردن وزارة الشباب، من بين جملة أمور، وبالتعاون مع الوزارات الأخرى ذات الصلة، والمؤسسات والمنظمات الدولية، بإدارة 24 مبادرة تطوعية كل عام لخدمة المجتمع المحلي والبيئة المدرسية، وكذلك لتأسيس وتفعيل بنك التطوع الأردني. وفي حين يتم توفير عدد من فرص التطوع في الأردن من قبل المؤسسات والمنظمات المجتمعية ومنظمات المجتمع المدني، يمكن أن تكون برامج التطوع الشبابي الوطنية التي تقودها الحكومة والممولة جيداً، فاعلة في تعزيز التطوع الشبابي (الإطار 4.5). ووجد تحليل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية علاقة إيجابية ودقيقة بين وجود برنامج وطني لتطوع الشباب وارتفاع نسبة تطوُّع الشباب مقارنةً بالعدد الإجمالي للسكان (OECD, 2020_[11]).

الإطار 4.5. تعزيز تطوع الشباب

الأردن: معسكرات الحسين للشباب وهيئة شباب كلنا الأردن

تأسست معسكرات الحسين عام 1961 بمبادرة من جلالة المغفور له الحسين بن طلال. وهي تهدف إلى تزويد الشباب بفرص لتنمية مواهبهم من خلال المعسكرات الليلية تتضمن أنشطة متعلقة بالرياضة، والمغامرة، وإنترنت الأشياء، والذكاء الاصطناعي، والروبوتات، والتماسك الاجتماعي.

تأسست هيئة شباب كلنا الأردن عام 2006، وهي إحدى مبادرات جلالة الملك عبدالله الثاني التي ينفذها صندوق الملك عبد الله الثاني للتنمية. وتهدف الهيئة إلى تعزيز قدرات الشباب على المشاركة في الحياة العامة وتفعيل العمل التطوعي. ومن خلال برنامج "نحن نتطوع من أجل الأردن" بشكل خاص، نفذت الهيئة أكثر من 133 نشاطاً تطوعياً محلياً بمشاركة 6778 شاباً من كل محافظات الأردن.

فرنسا: الخدمة المدنية تضامناً مع المسنين

في مارس 2021، وسّعت الحكومة الفرنسية برنامج الخدمة المدنية الحالي لتعزيز التضامن بين الشباب وكبار السن من خلال العمل التطوعي. منذ عام 2010، شارك أكثر من 500000 شخصاً تتراوح أعمارهم بين 16 و25 عاماً والأشخاص ذوي الإعاقة الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و30 عاماً في برنامج الخدمة المدنية التطوعي. ستنجح الإضافة الجديدة التي تركز على المسنين خلق 10000 فرصة إضافية للشباب للتطوع بوقتهم لدعم حوالي 300000 مسناً على مدى 3 سنوات. ويحصل المتطوعون على بدل صافي يبلغ نحو 473 يورو شهرياً تقدمه الدولة.

المصدر: <https://www.kafd.jo/en/Projects.aspx>; <https://www.jordantimes.com/news/local/al-hussein-youth-camp-kicks-aqaba-myriad-activities>; https://www.service-civique.gouv.fr/uploads/content/files/2_dossier_de_presse_sc2s_vf.pdf

يبقى التنسيق الفاعل بين أصحاب المصلحة في قطاع التطوع ضرورياً للتنفيذ الفاعل للبرامج والمبادرات الشبابية الوطنية الخاصة بالتطوع. في الأردن، تمّ تشكيل اللجنة العليا للعمل التطوعي عام 2021 بقرار من رئاسة الوزراء²⁷. ويتأّس اللجنة وزير الشباب الأردني وتضمّ المدير التنفيذي لمؤسسة ولي العهد والأمناء العاميين لوزارات العمل، والثقافة، والتنمية الاجتماعية، والشباب، والمدير العام للدفاع المدني والمدير التنفيذي لصندوق الملك عبد الله، والرواد في قطاع التطوع. وتهدف اللجنة العليا إلى إضفاء طابع مؤسسي على العمل التطوعي في الأردن، وتنظيمه، وتأييده، وضمان بيئة آمنة تمكينية بالشراكة بين أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص وتعزيز العمل التطوعي خصوصاً بين الشباب. إن تزويد اللجنة العليا بالدعم السياسي والموارد والولايات والأدوات اللازمة يمكن أن يكون مفيداً في تعزيز التطوع الشبابي من خلال إنشاء بيئة متماسكة وتمكينية، ومن خلال تقديم برامج تطوعية ذات موارد جيدة.

التوصيات

حلّل هذا الفصل الوضع الراهن للعلاقة بين الشباب والمؤسسات العامة في الأردن في أبعاد مختلفة، وقيّم الجهود التي تبذلها الحكومة في تعزيز مشاركة الشباب وتمثيلهم في الحياة العامة، وقدم ممارسات مبتكرة. وفيما تمّ بذل جهود وتحقيق إنجازات مهمّة لإعادة بناء ثقة الشباب في الحكومة وتعزيز علاقتهم مع المؤسسات العامة، يمكن للحكومة الأردنية النظر في:

1. **حماية وتعزيز بيئة تمكينية لمشاركة الشباب** سواء خارج شبكة الإنترنت أم داخلها، وللمنظمات التي يقودها الشباب، وخفض الحد الأدنى للسن، وتيسير إجراءات الترخيص اللازمة لإنشاء منظمات يقودها الشباب.
2. **استكشاف الإنشاء المشترك لآليات مبتكرة لإشراك أصحاب المصلحة**، تستهدف الشباب، في تناسق وتكامل مع القنوات المؤسسية الأخرى.
3. **تعزيز المناهج المدنية والمواطنة** في المدارس والبرامج التي تُقام خارج المدرسة، لتعزيز ارتباط الشباب بالعمليات الديمقراطية.
4. **توفير برامج مخصصة لمساعدة المواهب الشابة في الانضمام إلى القوى العاملة في القطاع العام والإبداع فيها** وتعزيز التعلّم بين الأجيال، بين الموظفين الأكبر والأصغر سنًا.
5. **اعتماد سياسة على نطاق الحكومة في شأن مشاركة الشباب في السياسات وتعزيز الوسائل الشخصية والرقمية**، والنظر في خيارات كبرامج الموازنة التشاركية المعززة وإنشاء مجالس الشباب على المستويين الوطني والمحلي وكذلك المجالس الاستشارية للشباب التابعة لوزارات محددة.
6. **الاستفادة من أجندة الحكومة المفتوحة لتعزيز مشاركة الشباب في الحياة العامة**، بما في ذلك عن طريق إشراك وزارة الشباب وأصحاب المصلحة الشباب بشكل أوثق في تصميم وتنفيذ خطط العمل الوطنية لشراكة الحكومة المفتوحة.
7. **تعزيز برامج التطوع الوطنية للشباب** وتوفير الدعم السياسي، والموارد، والولاية، والأدوات اللازمة للجنة العليا للعمل التطوعي لضمان بيئة متسقة وتمكينية لتطوع الشباب.

المراجع

- Araz, S. (2020), *Jordan adopts sweeping cybersecurity legislation*, [17]
<https://www.mei.edu/publications/jordan-adopts-sweeping-cybersecurity-legislation> (accessed on 11 May 2021).
- Brennen, S. (2020), "Types, Sources, and Claims of COVID-19 Misinformation", [12]
[https://reutersinstitute.politics.ox.ac.uk/sites/default/files/2020-04/Brennen%20-%20COVID%2019%20Misinformation%20FINAL%20\(3\).pdf](https://reutersinstitute.politics.ox.ac.uk/sites/default/files/2020-04/Brennen%20-%20COVID%2019%20Misinformation%20FINAL%20(3).pdf).
- European Union Election Observation Mission (2016), *The Hashemite Kingdom of Jordan: Parliamentary Election 20 September 2016*, [23]
https://www.europarl.europa.eu/cmsdata/212604/Jordan_parliamentary-elections_20-September-2016_EU-EOM-report.pdf (accessed on 6 May 2021).

- Hayat Center-Rased (2020), *Rased for Government Performance Monitoring Issues: Its First Report on Al-Khasawneh's Government*, [34]
<http://www.hayatcenter.org/uploads/2020/10/20201012173747en.pdf> (accessed on 31 May 2021).
- Hogg, A. and R. Hoodess (2018), *The Business Case for Protecting Civic Rights*, The B Team, [8]
<http://bteam.niceandserious.com/assets/reports/The-Business-Case-for-Protecting-Civic-Rights.pdf> (accessed on 5 May 2021).
- ILO (2012), *Macroeconomic policies and employment in Jordan: Tackling the paradox of job-poor growth*, International Labour Organization, Employment Sector, Employment Policy Department, https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_emp/documents/publication/wcms_191243.pdf (accessed on 28 May 2021). [31]
- Institute, I. (ed.) (2020), *Public Opinion Survey: Residents of Jordan November 14 – 22, 2019*, Center for Insights in Survey Research, [18]
https://www.iri.org/sites/default/files/jordan_scrubbed_slides_3.27.20_1.pdf (accessed on 6 May 2021).
- IPU (2018), *Youth participation in national parliaments: 2018*, Inter-Parliamentary Union, [38]
<https://www.ipu.org/resources/publications/reports/2018-12/youth-participation-in-national-parliaments-2018> (accessed on 22 April 2020).
- Kao, K. and E. Karmel (2020), "The pandemic compromised Jordan's parliamentary elections", *The Washington Post*, [35]
<https://www.washingtonpost.com/politics/2020/11/20/pandemic-compromised-jordans-parliamentary-elections/> (accessed on 3 May 2021).
- Kathrin, T. (2018), *Civic Engagement in the Middle East and North Africa*, Arab Barometer. [36]
- Kayyali, A. (2020), *Jordan's Stubborn Insistence on "Business As Usual"*, [6]
<https://carnegieendowment.org/sada/83232> (accessed on 3 June 2021).
- Luck, T. (2019), *Jordan's youth want civil service jobs, despite 10-year waiting list* | *The National*, [32]
 The National News, <https://www.thenationalnews.com/world/jordan-s-youth-want-civil-service-jobs-despite-10-year-waiting-list-1.856185> (accessed on 28 May 2021).
- Ma'ayeh, S. and R. Sweis (2021), *Jordan's 2020 Parliamentary Election: Settling for the Status Quo*, Konrad Adenauer Stiftung, [24]
<https://www.kas.de/documents/279984/280033/Elections+Article.pdf/4504ba80-43e8-1e18-c5ef-0fd525b30e01?version=1.1&t=1613472770769> (accessed on 6 May 2021).
- Manning, N. and K. Edwards (2014), "Does civic education for young people increase political participation? A systematic review", *Educational Review*, Vol. 66/1, pp. 22-45, [29]
<http://dx.doi.org/10.1080/00131911.2013.763767>.
- Matasick, C., C. Alfonsi and A. Bellantoni (2020), "Governance responses to disinformation : How open government principles can inform policy options", *OECD Working Papers on Public Governance*, No. 39, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/d6237c85-en> [15]
 (accessed on 9 June 2021).
- Milton-Edwards, B. (2018), "Marginalized youth: Toward an inclusive Jordan", *Brookings Doha Center*, <https://www.brookings.edu/research/marginalized-youth-toward-an-inclusive-jordan/> [2]
 (accessed on 3 May 2021).

- Murphy, K. (2004), *The role of trust in nurturing compliance: A study of accused tax avoiders*, Springer, <http://dx.doi.org/10.1023/B:LAHU.0000022322.94776.ca>. [4]
- National Democratic Institute (2015), "Jordan", in National Democratic Institute (ed.), *Voter Registration in the Middle East and North Africa: Select Case Studies*, National Democratic Institute, <https://www.ndi.org/Voter-Registration-MENA-Report> (accessed on 11 May 2021). [26]
- OECD (2021), *Good Practice Principles for Data Ethics in the Public Sector*, <https://www.oecd.org/gov/digital-government/good-practice-principles-for-data-ethics-in-the-public-sector.pdf> (accessed on 5 May 2021). [11]
- OECD (2020), *Engaging Citizens in Jordan's Local Government Needs Assessment Process*, OECD Public Governance Reviews, OECD Publishing, Paris, <https://dx.doi.org/10.1787/c3bddbcb-en>. [20]
- OECD (2020), *Governance for Youth, Trust and Intergenerational Justice: Fit for All Generations?*, OECD Public Governance Reviews, OECD Publishing, Paris, <https://dx.doi.org/10.1787/c3e5cb8a-en>. [1]
- OECD (2020), *How's Life? 2020: Measuring Well-being*, OECD Publishing, Paris, <https://dx.doi.org/10.1787/9870c393-en>. [25]
- OECD (2020), *Innovative Citizen Participation and New Democratic Institutions: Catching the Deliberative Wave*, OECD Publishing, Paris, <https://dx.doi.org/10.1787/339306da-en>. [19]
- OECD (2020), "Learning remotely when schools close: How well are students and schools prepared? Insights from PISA", <http://www.oecd.org/coronavirus/en/>. [13]
- OECD (2020), *Supporting Open Government at the Local Level in Jordan*, OECD, Paris, <https://www.oecd.org/gov/open-government/supporting-open-government-at-the-local-level-in-jordan.pdf> (accessed on 3 June 2021). [41]
- OECD (2020), *Youth and COVID-19: Response, Recovery and Resilience*, OECD Publishing, Paris, https://read.oecd-ilibrary.org/view/?ref=134_134356-ud5kox3g26&title=Youth-and-COVID-19-Response-Recovery-and-Resilience (accessed on 4 July 2020). [42]
- OECD (2019), *Institutions Guaranteeing Access to Information: OECD and MENA Region*, OECD Publishing, Paris, <https://dx.doi.org/10.1787/e6d58b52-en>. [10]
- OECD (2019), *Recommendation of the Council on Public Service Leadership and Capability*, OECD/LEGAL/0445, <http://legalinstruments.oecd.org> (accessed on 28 June 2020). [33]
- OECD (2018), *Education for Integrity: Teaching on anticorruption, values and the rule of law*, <https://www.oecd.org/governance/ethics/education-for-integrity-web.pdf> (accessed on 12 May 2021). [28]
- OECD (2018), *Engaging Young People in Open Government: A communication guide*, OECD Publishing, Paris, <https://www.oecd.org/mena/governance/Young-people-in-OG.pdf> (accessed on 23 July 2020). [40]
- OECD (2018), *Youth Stocktaking Report*, <https://www.oecd.org/gov/youth-stocktaking-report.pdf> (accessed on 30 January 2020). [9]

- OECD (2017), *Recommendation of the Council on Open Government*, OECD/LEGAL/0438, [39]
<http://legalinstruments.oecd.org> (accessed on 30 June 2020).
- OECD (2017), *Recommendation of the Council on Public Integrity*, [27]
<https://legalinstruments.oecd.org/en/instruments/OECD-LEGAL-0435>.
- OECD (2017), *Towards a New Partnership with Citizens: Jordan's Decentralisation Reform*, [21]
 OECD Public Governance Reviews, OECD Publishing, Paris,
<https://dx.doi.org/10.1787/9789264275461-en>.
- OECD (2017), *Trust and Public Policy: How Better Governance Can Help Rebuild Public Trust*, [5]
 OECD Public Governance Reviews, OECD Publishing, Paris,
<https://dx.doi.org/10.1787/9789264268920-en>.
- OECD (2013), *Government at a Glance 2013*, OECD Publishing, Paris, [3]
https://dx.doi.org/10.1787/gov_glance-2013-en.
- OECD (2021 forthcoming), *Citizens' Voice in Jordan*. [16]
- Rased (2020), *Final Report on the Outcomes of Observing the Jordanian Parliamentary Elections 2020*, <https://www.rasedjo.com/ar/publications> (accessed on 6 May 2021). [22]
- Rothstein, B. (2011), *The quality of government: corruption, social trust, and inequality in international perspective*, The University of Chicago Press, Chicago, IL. [7]
- Silver, L. et al. (2019), *Mobile Connectivity in Emerging Economies*, Pew Research Center, [14]
<https://www.pewresearch.org/internet/2019/03/07/mobile-connectivity-in-emerging-economies/> (accessed on 3 June 2021).
- Stockemer, D. and A. Sundström (2018), "Age representation in parliaments: Can institutions pave the way for the young?", *European Political Science Review*, Vol. 10/3, pp. 467-490, [37]
<http://dx.doi.org/10.1017/S1755773918000048>.
- UNESCO (2017), *Assessing the broader youth environment in Jordan*, UNESCO Amman Office. [30]

الملاحظات

¹ الدورة الخامسة للباروميتر العربي.

² (Kao and Karmel, 2020_[35])

³ <https://www.populationpyramid.net/jordan/2019/>

⁴ الدورة الأولى للباروميتر العربي.

⁵ الدورة الخامسة للباروميتر العربي.

⁶ تشير درجة الدولة إلى المستوى المتصور للفساد في القطاع العام على مقياس من صفر (فاسد جدًا) إلى مئة (نظيف جدًا). كانت درجة مؤشر الشفافية الدولية للأردن 49 في عام 2020.

⁷ الدورة الخامسة للباروميتر العربي.

⁸ المقابلات وبعثات تقصي الحقائق التي أجرتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بين عامي 2017 و2020 في الأردن.

⁹ <https://haggak.jo/website/>.

¹⁰ تُظهر بيانات الدورة الخامسة للباروميتر العربي لعام 2018-2109 أن 10% من المجيبين على الاستطلاع والذين تتراوح أعمارهم بين 18 و29 عامًا، أفادوا بأنهم شاركوا في تظاهرات سلمية في السنوات الثلاث الاخيرة، مقارنة بنسبة 5% من المجيبين الذين تفوق أعمارهم الثلاثين عامًا.

¹¹ <https://www.conventioncitoyennepourleclimat.fr/>

¹² الدورة الخامسة للباروميتر العربي.

¹³ الدورة الخامسة للباروميتر العربي.

¹⁴ تركز التربية المدنية على معرفة الأشخاص وفهمهم للمؤسسات الرسمية وعمليات الحياة المدنية (كالتصويت في الانتخابات)، فيما يركز تعليم المواطنة على معرفة وفهم فرص المشاركة والانخراط في التربية المدنية والمجتمع المدني. منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2011)، كيف هي الحياة؟: قياس الرفاه، دار نشر المنظمة، باريس.

¹⁵ <https://doi.org/10.1787/9789264121164-en>.

¹⁶ <http://www.nuorisovaalit.fi/>.

¹⁷ <https://www.oecd.org/mena/governance/Jordan-mock-elections.pdf>.

¹⁸ <https://www.euneighbours.eu/en/south/stay-informed/news/jordan-independent-election-commission-and-partners-hold-mock-elections-eu>.

¹⁹ حسابات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بالاستناد إلى بيانات دائرة الإحصاءات العامة في الأردن.

²⁰ حسابات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بالاستناد إلى بيانات دائرة الإحصاءات العامة في الأردن.

²¹ https://www.ilo.org/dyn/youthpol/en/equest.fileutils.dochandle?p_uploaded_file_id=171

²¹ <https://www.populationpyramid.net/jordan/2019/>.

22 التوصية "أصحاب المصلحة" على أنهم "أي طرف مهتم و/أو معني، بما في ذلك: الأفراد، بغض النظر عن العمر والنوع الجنساني والميول الجنسية والدينية والانتماءات السياسية؛ والمؤسسات والمنظمات سواء كانت حكومية أو غير حكومية، من المجتمع المدني أو الأوساط الأكاديمية أو وسائل الإعلام أو القطاع الخاص".

23 https://www.opengovpartnership.org/wp-content/uploads/2021/04/Jordan_End-of-Term_Report_2016-2018_EN.pdf.

24 https://www.opengovpartnership.org/wp-content/uploads/2019/01/Jordan_Action-Plan_2018-2020.pdf

25 <https://www.kulturtanken.no/busk>. استطلاعات حوكمة الشباب؛

26 <https://www.mosd.gov.om/index.php/ar/?Itemid=1249&lang=ar-AA>.

27 <https://alghad.com>.

5 الأطر القانونية لتمكين الشباب في الأردن وحمائهم

يتناول هذا الفصل مدى استجابة الأطر القانونية الرئيسية إلى احتياجات الشباب وتوفيرها للفرص لمشاركتهم في الحياة العامة والسياسية، ويحلل معايير الحد الأدنى للسن المعتمدة للتصويت والترشح في الانتخابات وتلك التي تحدّد الوصول إلى الوظائف، والتعليم، والصحة، والعدالة، وخدمات أخرى أساسية لانتقال الشباب إلى العيش المستقل .

ويقيس هذا الفصل المعايير القائمة اليوم مقارنة بالعتبات المعتمدة في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وذلك في إطار جهود متواصلة لتحقيق توازن بين الشواغل المتعلقة بحماية وتمكين الشبان والشابات.

يشعر الشباب بالقلق إزاء التنظيمات الحكومية، بشكل مباشر وغير مباشر. فعلى المستوى الكلي، تحدّد الأطر القانونية وصول الشباب إلى الخدمات العامة وبالتالي إلى فرص التطور الشخصي في مجالات مثل التعليم والعمل، والرعاية الصحية والعدالة. كما وأنها تؤثر على مشاركة الشباب في الحياة العامة والاجتماعية وعلاقتهم بمؤسسات الدولة والمؤسسات العامة. وعلى المستوى الجزئي، تلعب معايير الحد الأدنى للسّن دورًا أساسيًا في تحديد الوصول إلى الخدمات العامة والأهلية للتصويت أو الترشّح في الانتخابات (OECD, 2020^[135]). وفي إطار الجهود الرامية إلى تحقيق توازن لحماية الشباب وتمكينهم، ينبغي النظر بعناية في تحديد معايير الحد الأدنى للسّن لتجنّب الحواجز القانونية والتمييز القانوني على أساس السن.

في الأردن، تستند القوانين إلى القانون المدني الفرنسي والشريعة الإسلامية وقد تأثرت بالتقاليد القبلية. ونتيجة لذلك، ينقسم النظام القضائي إلى محاكم مدنية ودينية/شرعية، وتمارس الأخيرة الولاية القضائية على الأمور الشخصية، مثل الزواج والطلاق والميراث. ويصادق مجلس النواب على القوانين التي تركز على الشباب بعد مراجعتها من قبل لجنة الشباب والرياضة النيابية (UNICEF, 2009^[2]).

تحديد حقوق الشباب وأدوارهم ومسؤولياتهم

يختلف تعريف الفئات العمرية "للشباب" كثيرًا بين البلدان، ويخضع للمعايير الإدارية والاجتماعية والثقافية ذات الصلة، ويحدّد المستفيدين (وغير المستفيدين) من البرامج الحكومية، ووصولهم (أو عدم وصولهم) إلى الأشكال المؤسسية للمشاركة. كما أنه يحدّد فهم حقوق هذه الفئة العمرية وأدوارها ومسؤولياتها.

في الأردن، تعرّف الاستراتيجية الوطنية للشباب للأعوام 2019-2025 "الشباب" على أنهم الفئة العمرية التي تتراوح بين 12 و30 عامًا (Ministry of Youth, 2019^[3])، مغطّية فترة 19 عامًا. ان المدة العمرية التي تحدّد "الشباب" هي 17 عامًا في المتوسط في الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، و13 عامًا في المتوسط في معظم دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا¹، التي يُعتبر الشباب في معظمها، كلّ من يبلغ 15 عامًا أو أكثر، باستثناء الأردن وموريتانيا (12 عامًا) وسلطنة عمان (18 عامًا). وفي الطرف الآخر، يُعتبر الشبان والشابات "شبابًا" حتى سن الثلاثين في الأردن ومصر وموريتانيا، بينما يقلّ في الجزائر، ولبنان، والمغرب، وسلطنة عمان، وتونس (29 عامًا)، وسوريا (25)، قطر، والسعودية، واليمن (24 عامًا) (Youth Policy, 2021^[4]).

وتحدّد وزارة الشباب ثلاث مجموعات فرعية لتأمين البرامج المستهدفة لمختلف الفئات العمرية: 12-17 عامًا، 19-23 عامًا، 24-30 عامًا. ووفقًا للمقابلات التي أجرتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، لا يتمّ عادة شمل بشكل خاص البالغين من العمر 18 عامًا لأنهم عادة ما يكونون طلابًا في المدارس الثانوية وفي عامهم الأخير وبالتالي يستعدّون للاختبارات.

قد تساعد قوانين الشباب الوطنية في اتباع نهج منسق

تشكّل القوانين أو التشريعات الخاصة بالشباب أكثر الأطر التشريعية عمومية والتي تحدّد أصحاب المصلحة الرئيسيين ومجالات العمل. وعادة ما تمتدّ لتشمل مؤسسات الدولة والمنظمات غير الحكومية التي تعمل مع الشباب ومن أجلهم. ويوفّر قانون أو تشريع خاص بالشباب تعريفاً لمصطلح "الشباب"، ومسحاً للمؤسسات ذات الصلة، والدور الرئيسي للدولة تجاه الشباب، وعلاقتها مع أصحاب المصلحة غير الحكوميين (الشباب) (OECD, 2018^[5]).

وكما ورد في تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بعنوان "الحكومة من أجل الشباب، والثقة، والعدالة بين الأجيال: هل تناسب كلّ الأجيال؟"، اعتباراً من 2020، اعتمدت 14 دولة من أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية قانوناً وطنياً للشباب (OECD, 2020^[135]). وفي بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، تنظّم قوانين الشباب أيضاً الدعم الذي توفره الحكومة إلى أصحاب المصلحة غير الحكوميين. مثلاً، في فنلندا ولكسمبرغ وسلوفينيا، تتضمّن القوانين الوطنية للشباب أحكاماً في شأن وضع المجلس ووظائفه، بما في ذلك شروط العضوية (OECD, 2020^[135]). ويقدم الإطار 5.1 أمثلة عن القوانين الوطنية للشباب في فنلندا وكولومبيا.

الإطار 5.1. أمثلة عن القوانين الوطنية للشباب

فنلندا

جدّدت فنلندا قانون الشباب الصادر عام 1972 في عام 2016. ويستهدف التشريع جميع الأشخاص الذين تقلّ أعمارهم عن 29 عاماً، ويغطّي كلّ جوانب عمل وأنشطة الشباب وكذلك سياسة الشباب على كل مستويات الحكومة. ويحدّد القانون وزارة التعليم والثقافة والسلطة الرسمية في الدولة المسؤولة عن إدارة السياسة الوطنية للشباب وتنسيقها وتطويرها، بالتعاون مع الوزارات الأخرى والوكالات الحكومية المركزية، والسلطات المحلية، وجمعيات الشباب، والمنظمات الأخرى ذات الصلة. ويحدّد قانون الشباب الأدوار والمسؤوليات الرئيسة لجميع أصحاب المصلحة المعنيين. كما يحدّد دور الحكومة وشروطها في تحويل الإعانات الحكومية إلى منظمات العمل الشبابية الوطنية.

كولومبيا

اعتمدت كولومبيا قانوناً تشريعياً عن مواطنة الشباب (*Ley Estatutaria de Ciudadanía Juvenil*) عام 2013 لإنشاء الإطار المؤسسي لسياسة وعمل الشباب ولتحديد حقوق الشباب. وأنشأ القانون نظاماً وطنياً للشباب (*Sistema Nacional de la Juventudes*) ويحدّد فرص مشاركة الشباب في تصميم سياسة الشباب وتنفيذها وتقييمها. وينصّ القانون على أن المجلس الرئاسي للشباب (*Consejería Presidencial para la Juventud*) هو المسؤول عن تنفيذ السياسة الوطنية للشباب. كما يحدّد مهام الحكومات المحلية والهيئات الإقليمية في تنفيذ سياسات الشباب والمساعدة التقنية التي يقدّمها المستوى المركزي للوفاء بولايتها.

المصدر: (OECD, 2020^[135])

لم يقدّم الأردن بصياغة قانون وطني للشباب. عوضاً عن ذلك، يقدّم النظام رقم (78) لعام 2016² في شأن "التنظيم الإداري لوزارة الشباب" أكثر الأنظمة شمولاً عن شؤون الشباب، وبيّن الهيكل التنظيمي لوزارة. كما صدر القانون رقم (26) لعام 2018³ لتعديل قانون المجلس الأعلى للشباب (قانون رقم 13 لعام 2005)⁴ (Prime Ministry Website, 2016^[6]). وعدّل القانون رقم (26) بشكل أساسي المصطلحات واستبدل الإشارات العائدة إلى المجلس الأعلى للشباب بأخرى تعود إلى وزارة الشباب التي تمّ إنشاؤها عام 2016.

لم تطرأ أي تغييرات جوهرية على القانون، ولم يتمّ إدخال أي توضيحات لتحديد أصحاب المصلحة الشباب المعنيين في الأردن، لتحديد ولاياتهم وإنشاء آليات للتنسيق وفقاً للمقابلات التي أجرتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. ومن منظور قانوني، لم تتغير ولاية وزارة الشباب عن الشروط القانونية التي نظمت عمل المجلس الأعلى للشباب (Prime Ministry Official Website, 2018^[141]).

قد تساعد تعديلات النظام رقم (78) لعام 2016 أو اعتماد قانون وطني للشباب في مواجهة التحديات الكامنة في التنسيق على مستويات عدّة وبين أصحاب المصلحة المتعدّدين في الوزارات، وأصحاب المصلحة غير الحكوميين، والشركاء الدوليين في الأردن (الفصلين الثاني والثالث). وتُظهر الاستنتاجات المستمدة من تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بعنوان "الحكومة من أجل الشباب، والثقة، والعدالة بين الأجيال: هل تناسب كلّ الأجيال؟"، ان الدول التي لديها قانون للشباب أقلّ ميلاً إلى الإفادة عن تحديات تنسيق بين الوزارات في مجال الشباب. وتبرز أيضاً الحاجة إلى نهج أكثر تنسيقاً من خلال تحليل "سووت" الذي أُجري لغرض الاستراتيجية الوطنية للشباب لأعوام 2019-2025 (Ministry of Youth, 2019^[3]).

تأييد الأردن لحقوق الأطفال والشباب

كان الأردن من بين الدول الأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلى جانب مصر ولبنان، على تصديق اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل عام 1991 (United Nations, 2021^[8])، والتي تنصّ على الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية للأطفال. ويبقى الأردن على تحفظه على المواد 14، و20، و21، المتعلقة بحرية اختيار الدين، وبالتالي مسألة التبني (UN Committee on the Rights of the Child, 2006^[9]).

كما يحدّد التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل حدّاً أدنى لسن الزواج لكلا الجنسين وهو 18 عاماً. ومع ذلك، لا تزال التحديات قائمة. ويسلّط تحليل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الضوء على أن بعض الأحكام الواردة في قانون الأحوال الشخصية (القانون رقم 2010/36) تعزّز المعاملة التفضيلية للمرأة، بما في ذلك من خلال تقويض قوة المرأة في مسائل الزواج (OECD, 2018^[10]). ويجوز للقاضي أن يأذن بزواج فتيات قبل بلوغهن 18 عاماً في حالات معينة، بموجب تعليمات يصدرها رئيس المجلس القضائي وفي حالة الضرورة. ووفقاً لـ "Girls Not Brides" (فتيات لا عرائس)، 8٪ من الفتيات في الأردن يتزوجن قبل سن 18 عاماً (Girls not brides, 2018^[11]). تشير الأدلة من دائرة الإحصاءات الوطنية إلى أن 12٪ من الزيجات المسجّلة عام 2018

تخصّ فتيات تتراوح أعمارهن بين 15 و17 عامًا (Sharia' courts, 2018^[12]). واستجابةً للزواج المبكر، اعتمدت الحكومة أنظمة جديدة في شأن المتزوجين استثنائياً دون الثامنة عشرة عاماً وذلك عام 2017. وتنصّ التنظيمات على أن فارق السن بين الزوجين يجب ألا يتجاوز 20 عاماً؛ خلافاً لذلك، تكون موافقة العروس إلزامية⁵. (Girls not brides, 2018^[11]). والتزم الأردن بـ "التخلّص من كلّ الممارسات المضرةً كتزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري" بحلول 2030، تماشيًا مع الغاية 5.3 من أهداف التنمية المستدامة (UNICEF, 2021^[13]). وشارك الأردن في رعاية قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 2014 وقرار مجلس حقوق الإنسان لعام 2013 عن تزويج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري.

وفي ضوء التزام الأردن بالاتفاقات الدولية واعتماده القوانين الوطنية، تبرز الحاجة إلى مزيد من الجهود لتنفيذها. وفضلاً عن مراجعة متطلبات الحد الأدنى للسنّ، ينبغي تخصيص موارد (مالية) كافية لتحديد أولويات العمل في المجالات التي لا يزال الشباب يواجهون فيها تحديات في ممارسة حقوقهم. على سبيل المثال، في قطاع التعليم، يضمن الدستور وقانون التعليم الحق في التعليم للجميع (Ministry of Education, 2018^[14]). لكن، لا تزال معدلات الأمية، ومعدلات التسرّب من المدرسة، والوصول إلى التعليم العالي، تلحق ضرراً بالأسر الفقيرة والشباب ذوي الإعاقة. وعام 2014، قُدّر أن نحو 4 من كل 10 شباب من ذوي الإعاقة أميون، مقابل 11٪ من إجمالي السكان (Institute of Development Studies, 2018^[15]). ووفقاً لبيانات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، تشكّل العوامل الاقتصادية السبب الرئيسي لتسرّب الطلاب من المدرسة⁶. وتتعهّد الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم (2018-2022) بتأمين وصول الأطفال المتسربين من المدارس إلى البرامج التعليمية غير الرسمية (مثل التعليم المنزلي) وبرامج للمتسربين. لكن، تُظهر الدراسات أن هذا الهدف لا ينعكس في موازنة الوزارة (UNICEF, 2019^[16]).

وبذل قطاع الصحة أيضاً جهوداً مهمّة في العقود الأخيرة لتقديم خدمات أكثر مراعاةً للشباب. إن الصحة ليست حقاً دستورياً، ولكن توفير الرعاية الصحية لجميع الأردنيين منصوص عليه في قانون الصحة العامة المعدّل رقم 74 لعام 2008 (UNICEF, 2019^[16]) فضلاً عن ذلك، يعطي قانون الصحة رقم 83 لعام 2004 ونظام التأمين الصحي المدني لعام 2016، جميع الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، فضلاً عن الأطفال دون السادسة من عمرهم، خدمات صحية مجانية، بغض النظر عن وضع أهلهم. وتؤكد رؤية الأردن 2025 على ضرورة إنشاء مراكز رعاية صحية مراعية للشباب لتقديم خدمات الصحة النفسية المستهدفة. ومن سن السادسة إلى الثامنة عشرة، يتمّ تغطية الشباب طالما أنهم مسجّلين في التعليم وأحد والديهم مسجّل في التأمين العام. وبعد سن 18، من المرجّح أكثر أن تكون المرأة مؤنّنة مقارنة بالرجال، حيث يتمّ تغطيتها تلقائياً بتأمين والديها، إلى أن تتزوج، في حال لم تكن تعمل. من ناحية أخرى، تتمّ تغطية الطلاب الذكور الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و25 عاماً طالما كانوا ملتحقين بالتعليم العالي، أو حتى بلوغهم 25 عاماً (Ministry of Health, 2016^[17]).

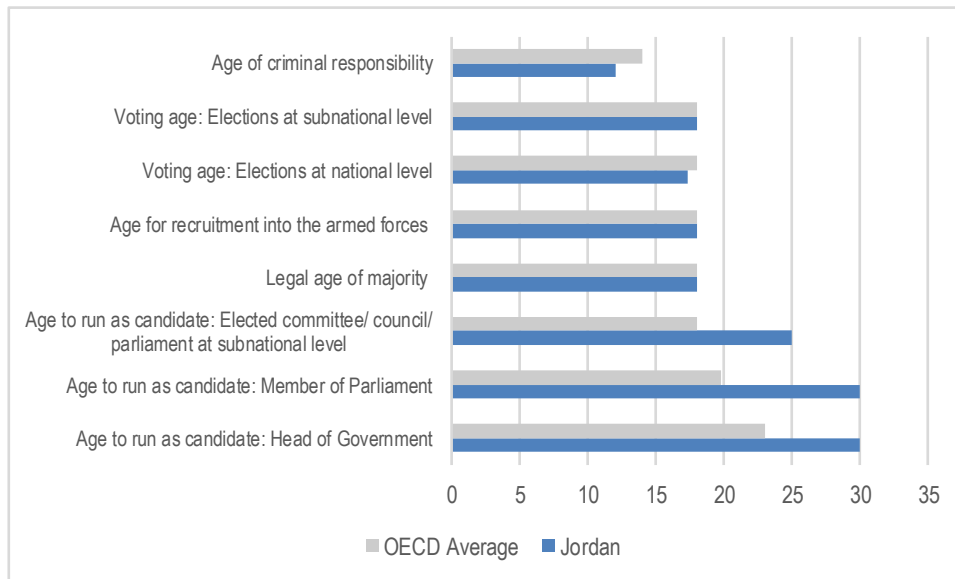
وعلى الرغم من أن الشباب يُعتبرون جهات فاعلة أساسية في عملية التنمية في الاستراتيجية الوطنية للقطاع الصحي في الأردن (2015-2019) والاستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية (2013-2017)، ما من اعتراف باحتياجاتهم

الصحية المحددة أو بأهداف دقيقة لهم كمجموعة بحدّ ذاتها (OECD, 2018^[18]). ويواجه الأطفال ذوي الاعاقة تحديات إضافية، حيث أن 3 من كل 10 أشخاص لم يكونوا مغطّين بخدمات التأمين المجانية وفقاً لتقديرات عام 2017 (Institute of Development Studies, 2018^[15]).

متطلبات الحد الأدنى للسّن في الأردن

ان متطلبات الحد الأدنى للسّن شائعة في مختلف المجالات كالتعليم الإلزامي، والوصول إلى العمل، وسنّ الزواج، والمسؤولية الجنائية، والوصول إلى العدالة، أو بعض الخدمات الصحية. وتنظّم هذه المتطلبات أيضاً سنّ التصويت والترشّح في الانتخابات الوطنية ودون الوطنية. وعلى متطلبات الحد الأدنى للسّن أن تجد توازناً بين الحاجة إلى الحماية وهدف تمكين الشبان والشابات، مع تجنّب الحواجز القانونية غير المرغوب بها والتمييز القائم على السنّ. وكما في معظم دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ان سنّ البلوغ في الأردن هو 18 عاماً بموجب القانون المدني الأردني (المادة 43 لعام 1976). تُمنح الوصاية بموجب القانون للأمم الطبيعية بينما يبقى الأب الوصي القانوني للطفل حتى سن 18 عاماً. ويوضّح الرسم 5.1 متطلبات الحد الأدنى للسّن في الأردن مقارنة بمتوسط دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في المجالات الرئيسية، ما يوضّح أن أهم الاختلافات موجودة على صعيد فرص الشباب للترشّح لمنصب يجري شغله بالانتخاب وسن المسؤولية الجنائية.

الرسم 5.1. متطلبات الحد الأدنى للسّن في الأردن مقارنة بمعدل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية



ملاحظة: لمعدل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، تقوم النتائج على 17 إلى 19 (تبعاً لخيار الإجابة) من الهيئات الحكومية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية المسؤولة عن شؤون الشباب. المصدر: (Ministry of Social Development, 2021^[21]) (OECD, 2020^[135]) (IFES, 2016^[20]) (AIRai Centre for Studies, 2011^[19]) (Independent Election Commission, 2021^[22])

تتناقش الأقسام الآتية معايير الحد الأدنى للسّن القائمة في الأردن بعمق أكثر، في مجالات أساسية كالتوظيف، والصحة، والوصول إلى خدمات العدالة والمشاركة العامة والسياسية.

الضمانات القانونية لحماية الشباب في سوق العمل

بذل الأردن جهودًا لحماية الشباب في قطاع العمل، وكان من بين أوائل الدول التي صدقت على اتفاقيات منظمة العمل الدولية المرتبطة بعمالة الأطفال، بما فيها اتفاقية الحد الأدنى للسّن رقم 138 لعام 1973 (C138) واتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال رقم 182 لعام 1999 (C182). وبموجب المادة 73 من قانون العمل، ان الحد الأدنى للعمل⁷ في الأردن هو 16 عامًا⁸ (ILO, 2018^[24]) (Ministry of Labour, 2016^[23]).

في الأردن، ومثل معظم دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ان سن⁹ ترك الدراسة المحدد عند 16 عامًا مطابقًا للحد الأدنى للسّن المطلوب للالتزام بعمل بدوام جزئي، ما يضمن الانتقال السلس من التعليم إلى العمل¹⁰ (Ministry of Education, 2020^[25]). ان الحد الأدنى للسّن المطلوب للعمل بدوام كامل وفي مجالات العمالة الخطرة¹¹ هو 18 عامًا، تماشيًا مع السّن المطلوب للتصرف بدخل شخصي (ILO, 2020^[26]). ويحتاج الشخص الذي يقلّ عمره عن 18 عامًا إلى توقيع وصي على عقد عمل نيابة عنه (United Nations, 2021^[27]).

لحماية الشباب العاملين، تحدّد المادتان 74 و75 من قانون العمل عددًا من القيود لعمل القاصرين (دون الـ18 عامًا). من بين جملة أمور، لا يُسمح للقاصرين بالعمل لأكثر من ستّ ساعات في اليوم وينبغي منحهم استراحة لمدة ساعة واحدة على الأقل بعد كل أربع ساعات عمل متتالية. ويحظر عملهم أيضًا بين الساعة الثامنة مساءً والساعة السادسة صباحًا وفي كل أيام العطل الرسمية والدينية والعطلات الأسبوعية (ILO, 2020^[26]).

ويحمي الأمر الوزاري المعتمد عام 2011 صحة الموظفين الأصغر سنًا وسلامتهم من خلال تحديد أنواع الوظائف والأنشطة الخطرة المحظورة على الشباب الذين تقلّ أعمارهم عن 18 عامًا (مثلًا، العمل في أماكن محصورة؛ الأنشطة التي تتطلب مجهودًا جسديًا شديدًا، وأنشطة معرضة للغبار، والألياف، والأبخرة، والدخان، والمواد القابلة للاشتعال، ودرجات الحرارة القصوى، وغيرها) (ILO, 2011^[28]). وينصّ قانون العمل أيضًا على المساواة في الوصول إلى الحد الأدنى للأجور لجميع العمال الذي تفوق أعمارهم 18 عامًا، والمحدّد بـ 260 دينار أردني (367 دولار أمريكي) (The Jordan Times, 2021^[29]).

وعلى الرغم من هذه الجهود، تُظهر بيانات منظمة العمل الدولية من عام 2016 أن التحديات لا تزال قائمة. مثلًا، ووفقًا للدراسة، لا تزال عمالة الأطفال "مسألة قلق بالغ إذ أن عدد الأطفال العاملين في وظائف يُحتمل أن تكون خطيرة كبير جدًا، ما يُقدّر أن يشغل نحو 70000 طفل (ILO, 2016^[30]).

تعزيز وصول كل الفئات العمرية إلى الخدمات الصحية

في الأردن، يرتبط وصول الشباب إلى الرعاية الصحية، والاستشارات الطبية، والاستشارات لخدمات الصحة الإنجابية، بمتطلبات محددة على أساس العمر. ان الحد الأدنى للموافقة على التماس المشورة الطبية المستقلة هو 18 عامًا. وبالنسبة للمراهقين الذين تقلّ أعمارهم عن 18 عامًا، يتطلّب قانون الأحوال الشخصية رقم (15) لعام

2019 من الأهل تغطية علاج أطفالهم مالياً. أما بالنسبة للعلاجات الطبية والعمليات الجراحية، فإنّ الحدّ الأدنى لسن الموافقة هو أيضا 18 عاما (General Ifta Department, 2019^[31]).

ويمنح النظام الصحي في الأردن لأي أردني يبلغ من العمر 18 عامًا وأكثر ويدفع المساهمات السنوية للنظام والبالغة 50-75 دينار أردني (71-106 دولار أمريكي) الوصول إلى التأمين الصحي (Ministry of Health, 2016^[17]). ويمكن قانونًا إجراء الاختبارات السرية وعلاج الأمراض المنقولة جنسيًا من سن 18 عاما. وفي الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، يتراوح الحدّ الأدنى لسنّ الاستفادة من المشورة الطبية والاستشارات لخدمات الصحة الإنجابية من سن 12 إلى 18 عاما. وفي ما يتعلّق بالوصول إلى خدمات ومرافق الصحة العقلية، ما من تشريع محدّد معتمد. وينظّم قانون الصحة العامة الوصول إلى خدمات الصحة العقلية ولكنه لا يحدّد أي قيود عمرية (WHO, 2011^[32]).

عام 2008، اعتمد الأردن قانون حماية الأسرة رقم 6 لعام 2008 لحماية ضحايا العنف الأسري من كلّ الأعمار. ويحدّد القانون الآليات الإدارية والأحكام التنظيمية لتقديم الدعم والحماية للضحايا (Ministry of Social Development, 2008^[33]). وتمّ تعديل القانون عام 2017 لتسهيل الوصول إلى الخدمات الطبية والمأوى، مع موافقة الناجي وبالتنسيق مع وزارة التنمية الاجتماعية (UNESCWA, 2019^[34]). ومن الناحية المؤسسية، إن إدارة حماية الأسرة، التي أنشئت عام 1998، هي المسؤولة عن حماية الناجين وضحايا إساءة معاملة الأطفال والعنف المنزلي والاعتداءات الجنسية (Journal of Humanity and Social Sciences, 2019^[35]).

قضاء الأحداث ووصول الشباب إلى الخدمات القضائية

راجع الأردن القوانين بهدف تعزيز حقوق الشباب في القضاء والنظام الجنائي. وتماشياً مع سنّ الرشد، ينطبق قانون الأحداث في الأردن حتى سن 18 عاما. وفي سن 12 عامًا، يكون الشباب عرضة للملاحقة الجنائية، مقارنة بمتوسط 14.5 عامًا في الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD, 2020^[135]). وعام 2014، تمّت مراجعة قانون الأحداث رقم 32. وإضافة إلى رفع الحدّ الأدنى لسنّ المسؤولية الجنائية من 7 إلى 12 عامًا، يشجّع القانون على اعتماد نهج موجّه إلى إعادة التأهيل على صعيد قضاء الأحداث عبر تحديد الأولويات لجهة البدائل عن الاحتجاز والتحويل عن النظام القانوني (Ministry of Social Development, 2021^[21]). كما ينظّم القانون حق المراهقين الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و18 عامًا المخالفين للقانون في الوصول إلى مؤسسات تعليم الأحداث ومؤسسات ومراكز إعادة التأهيل الخاضعة لمسؤولية وزارة التنمية الاجتماعية (UNICEF, 2018^[37]).

مشاركة الشباب وتمثيلهم في الحياة العامة

عام 2016، تمّ اعتماد قانون "انتخاب مجلس النواب" (القانون 2016/6) بهدف جعل التصويت أسهل وأيسر منألاً، بما في ذلك للشباب، من خلال تعديل تسجيل الناخبين من نظام طوعي إلى التسجيل التلقائي لجميع المواطنين

(OECD, 2018^[18]). ووضّح الديوان الخاص بتفسير القوانين أن المواطنين الذين أتموا 17 عامًا و90 يومًا قبل يوم الانتخابات يحقّ لهم التصويت. ونتيجة لذلك، تضاعف تقريبًا عدد الناخبين المؤهلين في الانتخابات العامة لعام 2016، من 2.2 مليون عام 2013 إلى 4.1 مليون، مما أدّى إلى زيادة الناخبين الشباب لأول مرة بنحو 200000 (IFES, 2016^[20]). وإضافة إلى ذلك، في سن 18 عامًا، يكون الشباب مؤهلين للانضمام إلى الأحزاب السياسية وتأسيسها (قانون 2015/39)، وإنشاء الجمعيات والانضمام إليها¹² (قانون 2008/51 وتعديلاته في القانون 22 لعام 2009) (AIRai Centre for Studies, 2009) (Ministry of Social Development, 2021^[38]) (Ministry of Social Development, 2009^[39]) (2011^[19]).

يوفر الجدول 5.1 لمحة عن أهم القوانين التي تنظّم مشاركة المواطنين في الأردن، بما في ذلك الشباب، في الحياة العامة والسياسية.

الجدول 5.1. الأطر القانونية التي تنصّ على الحد الأدنى للسّن للمشاركة في الحياة السياسية في الأردن، 2021

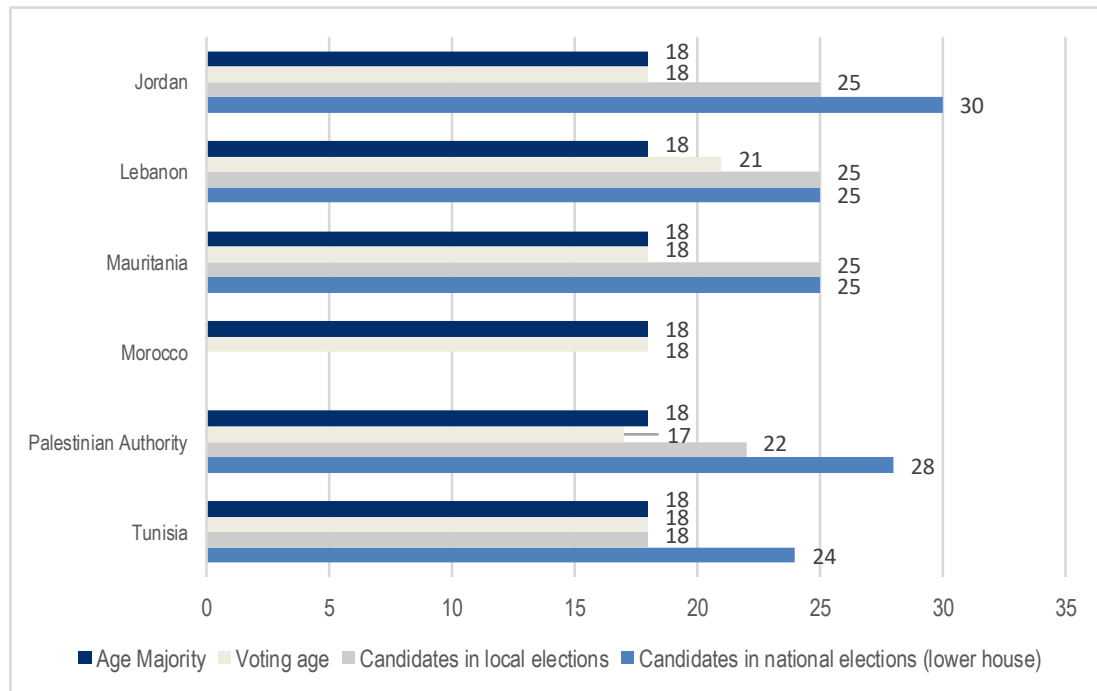
قانون الانتخابات:	ينص القانون رقم 2016/6 على أن المواطنين الذين تبلغ أعمارهم 17 عامًا اعتبارًا من 90 يومًا قبل يوم الانتخابات مؤهلون للتصويت وينبغي أن يكون عمرهم 30 عامًا وما فوق للترشح للانتخابات البرلمانية.
قانون الأحزاب السياسية:	ينص القانون 2015/39 على أن الشباب البالغين من العمر 18 عامًا وما فوق يمكن أن ينضموا إلى الأحزاب السياسية و/أو تأسيسها.
قانون البلديات:	ينص القانون رقم 2015/41 على أن التصويت في انتخابات المجالس البلدية يتطلب حدًا أدنى للسّن وهو 18 عامًا (مادة 39 / أ) بينما يجب ألا يقلّ عمر المرشحين عن 25 عامًا (المادة 40 / أ).
قانون الجمعيات:	وفقا للقانون 2008/51 والتعديلات في القانون رقم 2009/22، يجب أن يكون عمر الشباب 18 عامًا أو أكثر لتأسيس جمعية.
قانون التجمعات العامة:	لا ينص القانون رقم 2004/7 وتعديلاته في القانون 2011/5 على حد أدنى للسّن المطلوب لتنظيم التجمعات العامة بعد إبلاغ المحافظ قبل 48 ساعة.

المصدر: (Official Gazette, 2021^[41]) (Commission, 2021^[40])

يتمشى سن الاقتراع القانوني للانتخابات الوطنية في الأردن مع الحد الأدنى للسّن المطلوب في معظم الاقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، باستثناء النمسا (16) واليونان (17) والسلطة الفلسطينية (17). في المقابل، إن السّن المطلوب للترشح لمنصب منتخب في الأردن أعلى بكثير، حتى بالمقارنة الإقليمية. أمّا من أجل الترشح للبرلمان الوطني، يجب أن يكون عمر المواطنين 30 عامًا أو أكثر، بما يتجاوز متوسط منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية البالغ 19.8 عامًا (OECD, 2018^[42]). وفي كلّ أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إن الحد الأدنى للسّن المطلوب للترشح إلى الانتخابات الوطنية أقلّ في معظم الاقتصادات، بما في ذلك في السلطة الفلسطينية (28 عامًا)، ولبنان وموريتانيا (25 عامًا)، وتونس (24 عامًا) (الشكل 5.2).

وعلى المستوى دون الوطني أيضًا، على المرشحين أن يكونوا بلغوا 25 عامًا أو أكثر ليكونوا مؤهلين للترشح إلى انتخابات المجالس المحلية (قانون البلديات 2015/41 ، المادة 40 / أ)، بما يتجاوز السن الأدنى المطلوب في كل اقتصادات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومعظمها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي لبنان وموريتانيا فقط، يبلغ الحد الأدنى للسن أيضا 25 عامًا للترشح إلى الانتخابات المحلية.

الرسم 5.2. متطلبات الحد الأدنى للسن في الحياة السياسية في اقتصادات معينة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2020



المصدر: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2020)، تمكين الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

عام 2011، أصدرت اللجنة الملكية المكلفة بمراجعة نصوص الدستور توصية بتخفيض السن المطلوب للترشح إلى انتخابات البرلمان إلى 25 عامًا بهدف "تعزيز دور الشباب في الحياة العامة والبرلمانية". ولكن، لم تؤدي هذه الدعوة إلى أي إصلاح للأطر القانونية (OECD, 2018^[18]). ويهدد هذا المعيار باستبعاد نسبة كبيرة من السكان، بما أن الشباب بين 25 و30 عامًا يمثلون نحو 10% من سكان الأردن¹³ (UNICEF, 2020^[43]).

وبهدف تشجيع مشاركة الشباب في الحياة السياسية، من غير المرجح أن يؤدي خفض الحد الأدنى للسن وحده على الفور إلى زيادة عدد الشباب في المناصب السياسية (الفصل الرابع). وينبغي أن تكون هذه الإجراءات مصحوبة بمعالجة الحواجز الهيكلية الأخرى، مثل العبء المالي لإدارة الحملة. في الأردن، يُطلب من المرشحين دفع رسوم تسجيل بقيمة 500 دينار أردني (705 دولار أمريكي) ويجب على كل لائحة ايداع مبلغ مالي قابل للاسترداد بقيمة 2000 دينار أردني (2821 دولار أمريكي)، وهي مبالغ لا يمكن معظم الشباب تحملها. ويجب أن يأخذ النهج الشامل في الاعتبار أيضا المعايير الاجتماعية والتصوّرات التي قد تفضّل المتنافسين الأكبر سنًا على أولئك الأصغر

سناً في الانتخابات بسبب الافتقار المفترض إلى الخبرة والعلاقات العامة. ووفقاً للمقابلات التي أجرتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مع ممثلين عن المنظمات التي يقودها الشباب، إن الافتقار المفترض لرأس المال الاجتماعي بين الشباب وهيمنة الروابط الشخصية (الواسطة) يُعتبران من العوائق الرئيسة لمشاركة الشباب في المجال السياسي.

إن الإصلاحات التي قامت بها الحكومة الأردنية لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية توقّر أفكاراً مهمة لضمان وصول أكثر شمولاً لكلّ الفئات في المجتمع، بما فيها الفئة الشبابية. وتمّ اعتماد حصة نسبتها 20% للمرأة على صعيد مقاعد المجالس البلدية عام 2007، والتي تمّ رفعها إلى 25% عام 2011. وعام 2015، أنشأ قانون البلديات (القانون رقم 41 لعام 2015) هيكلًا جديدًا للحكومة البلدية، من خلال النصّ على إنشاء مجالس محلية مُنتخبة بشكل مباشر ومجالس محافظات، وكذلك مجالس بلدية. وخصّص القانون حصة 25% للمرأة في المجالس المحلية والبلدية، واعتمد حصة 10% للمرأة في مجالس المحافظات (OECD, 2018^[10]).

معالجة التمييز القانوني ضدّ الشباب

غالبًا ما تتأثر الشباب بشكل غير متناسب بالحوجز القانونية المنصوص عليها في القوانين، ما يمنعهنّ من نقل جنسيتهم إلى أطفالهن وأزواجهن، أو يؤثر على حق المرأة (الشابة) في الزواج والطلاق والميراث. وصدّق الأردن على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عام 1992. ولكن، يبقى متحفّظاً على المادة 9 (المتعلقة بجنسية الأطفال) (United Nations Treaty Collection, 2021^[44]) والمادة 16 (المتعلقة بالحقوق والمسؤوليات أثناء الزواج، كوالدين، فيما يتعلق بالمهن والوظيفة) (UNICEF, 2009^[2]).

مثلاً، وفقاً لقانون الجنسية الأردنية لعام 1954، لا يحق للمرأة الأردنية المتزوجة من غير أردني منح جنسيتها لزوجها أو لأبنائها، على عكس الرجل. ووفقاً لقانون الأحوال الشخصية رقم 36 لعام 2010، يُطلب من المرأة التي تتزوج للمرة الأولى الحصول على موافقة ولي أمرها الذكر للزواج، وإلا يكون الزواج ممنوعاً (المادة 14 من قانون الأحوال الشخصية لعام 2010). ويمكن للمرأة، تماماً مثل الرجل، أن تُدرج في عقود زواجها شروطاً محدّدة بما في ذلك الحق في العمل والسفر والتقدّم بطلب الطلاق من طرف واحد (المادة 37 من قانون الأحوال الشخصية لعام 2010) (Jordan, n.d.^[45]).

التوصيات

- تحديد بوضوح مسؤوليات وولايات المؤسسات الحكومية وغير الحكومية العاملة مع الشباب ولأجلهم، مثلاً من خلال تعديل النظام رقم (78) لعام 2016 أو صياغة قانون وطني للشباب لمعالجة التجزئة في تقديم السياسات والبرامج والخدمات للشباب.
- إجراء مراجعة لمتطلبات الحد الأدنى للسّن في مجالات الخدمة العامة مقابل المعايير الدولية لتحديد الحواجز أمام وصول الشباب إليها.
- النظر في الحد من متطلبات الحد الأدنى للسّن للمرشحين للانتخابات الوطنية ودون الوطنية تماشيًا مع توصيات اللجنة الملكية المكلفة بمراجعة نصوص الدستور.
- تطبيق القوانين التي تحدّد متطلبات الحد الأدنى للسّن لحماية الشبان والشابات من الضرر، مثلاً من العمل بدوام كامل وفي مجالات عمل خطيرة.

المراجع

- AlRai Centre for Studies (2011), *Youth and Political Parties in Jordan*, [19]
http://www.alraicenter.com/User_Site/Site/View_Article.aspx?type=2&ID=352.
- Commission, I. (2021), *Independent Election Commission - Jordan*, [40]
<https://iec.jo/en>.
- General Ifta Department, J. (2019), *Homepage*, [31]
<https://aliftaa.jo/ShowContent.aspx?Id=205#.YJkZjbUzY2w>.
- Girls not brides (2018), *Less talk, more action to address child marriage in emergencies*, [11]
<https://www.girlsnotbrides.org/articles/less-talk-end-child-marriage-conflict/>.
- IFES (2016), *Elections in Jordan, 2016 Parliamentary Elections*. [20]
- ILO (2020), *National Labour Law Profile: Jordan*. [26]
- ILO (2018), *Child Labour in Jordan*. [24]
- ILO (2016), *Child labour doubles in Jordan since 2007 – Survey*, [30]
https://www.ilo.org/beirut/media-centre/news/WCMS_510750/lang--en/index.htm.
- ILO (2014), *Law No. 32 of 2014 concerning Juvenile Law*, [36]
https://www.ilo.org/dyn/natlex/natlex4.detail?p_isn=100351&p_lang=en.
- ILO (2013), *Guide to Jordanian Labour Law for the Garment Industry*, [49]
https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_218390.pdf.
- ILO (2011), *Ministerial Order of 2011, concerning occupations that are dangerous or tiring or harmful to the health of youth*. [28]

- Independent Election Commission, J. (2021), *Homepage*, <https://www.iec.jo/>. [22]
- Index Mundi (2020), *Jordan Profile*, https://www.indexmundi.com/jordan/demographics_profile.html. [46]
- Institute of Development Studies (2018), *The current situation of persons with disabilities in Jordan*. [15]
- Jordan, P. (n.d.), *Jordanian Personal Status Law No. 36 of 2010*. [45]
- Journal of Humanity and Social Sciences (2019), *Family Protection Department (FPD) in Jordan: The Legal Arm to Protect Women*. [35]
- Ministry of Education (2020), *Jordan, Ministry of Education*. [25]
- Ministry of Education (2018), *Education Strategic Plan (2018-2022)*. [14]
- Ministry of Health (2016), *Jordan, Civil Health Insurance System Guide and Instructions*. [17]
- Ministry of Labour (2016), *Jordan, National Child Labour Survey*. [23]
- Ministry of Social Development (2021), *Jordan, Homepage*. [21]
- Ministry of Social Development (2021), *Law of Associations and its amendments no. 51 of 2008*, <http://www.mosd.gov.jo/ui/arabic/>. [38]
- Ministry of Social Development (2009), *Jordan, Law No. 22 of 2009*, https://menarights.org/sites/default/files/2016-11/JOR_LawOnSocieties_2009_AR.pdf. [39]
- Ministry of Social Development (2008), *Jordanian Domestic Violence Protection Law No. 6 of 2008*. [33]
- Ministry of Youth (2019), *Jordan, National Youth Strategy (2019-25)*. [3]
- OECD (2020), *Governance for Youth, Trust and Intergenerational Justice: Fit For All Generations?*, OECD. [1]
- OECD (2019), *Key Issues affecting Youth in Jordan*, <https://www.oecd.org/countries/jordan/youth-issues-jordan.htm>. [48]
- OECD (2018), *Seven key findings from the youth governance survey*, <https://www.oecd.org/mena/governance/Seven-key-findings.pdf>. [42]
- OECD (2018), *Women's Political Participation in Jordan*, <https://www.oecd.org/mena/governance/womens-political-participation-in-jordan.pdf>. [10]
- OECD (2018), *Youth Stocktaking Report*, OECD, <https://www.oecd.org/gov/youth-stocktaking-report.htm>. [5]
- OECD (2018), *Youth Well-being Policy Review of Jordan*, <http://oe.cd/42M>. [18]
- Official Gazette (2021), *Newspaper*, <http://www.pm.gov.jo/newspaper>. [41]
- Prime Ministry Official Website (2018), *Jordan, Homepage*, <http://www.pm.gov.jo/newspaperSubjects/5517/5517.html>. [7]

- Prime Ministry Website (2021), *East Laws*, [50]
<http://site.eastlaws.com/GeneralSearch/Home/ArticlesTDetails?MasterID=234518&related>.
- Prime Ministry Website (2016), *Jordan, Regulation No. (78) of 2016*, <https://doc.pm.gov.jo/>. [6]
- Sharia' courts, J. (2018), *Registered Marriages by Age of Bride and Groom*, [12]
http://www.dos.gov.jo/dos_home_a/main/vitality/Marriage_and_Divorce/2018/Marriages8.pdf.
- The Jordan Times (2021), *Minimum wage to go up to JD260 at onset of 2021*. [29]
- UN Committee on the Rights of the Child (2006), *Consideration of Reports submitted by states parties under article 44 of the convention CRC/C/JOR/3*, [9]
<http://docstore.ohchr.org/SelfServices/FilesHandler.ashx?enc=6QkG1d%2FPPRiCAqhKb7yh siaA1%2F6olxyVVmNojGiLiCfAqQR6ulqIMgmHRBnYiFGw15cc%2F5ltL1UuJn5iSMaODbn7Ah%2B1NE4GOtB9qL0TopN6viYiBitviRfanoLuBJNv>.
- UNESCO (2018), *Assessing the broader youth environment in Jordan*, [47]
http://www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/FIELD/Amman/pdf/Assessing_broader_youth_environment_JOR.pdf.
- UNESCWA (2019), *Shelters for Women Survivors of Violence*. [34]
- UNICEF (2021), *Sustainable Development Indicators*, <https://data.unicef.org/sdgs/country/jor/>. [13]
- UNICEF (2020), *Jordan*, [43]
<https://www.unicef.org/jordan/youth#:~:text=Challenges,is%20not%20without%20its%20challenges>.
- UNICEF (2019), *BUDGET BRIEF 2019 public Education Sector in Jordan*. [16]
- UNICEF (2018), *Situation Analysis of Juvenile Justice*. [37]
- UNICEF (2009), *JORDAN MENA Gender Equality Profile Status of Girls and Women in the Middle East and North Africa*, UNICEF. [2]
- United Nations (2021), *CHAPTER IV HUMAN RIGHTS 11. Convention on the Rights of the Child*, https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=IND&mtdsg_no=IV-11&chapter=4. [8]
- United Nations (2021), *Minimum age to join work agreement (No. 138)*, [27]
<https://www.ohchr.org/EN/pages/home.aspx>.
- United Nations Treaty Collection (2021), . [44]
- WHO (2011), *The assessment of the mental health system in Jordan*. [32]
- Youth Policy (2021), *Factsheets*, <https://www.youthpolicy.org/>. [4]

الملاحظات

¹ تشمل بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المشمولة الجزائر، ومصر، والأردن، ولبنان، وموريتانيا، والمغرب، و سلطنة عمان، وقطر، والسعودية، وسوريا، وتونس، واليمن.

² يقدّم النظام رقم (78) لعام 2016 في شأن "التنظيم الإداري لوزارة الشباب" هيكلها الإداري وينصّ على إنشاء لجنة للتخطيط والتنسيق والمتابعة لمساعدة الوزير وتقديم المشورة له في وظائفه. ويرأس الوزير اللجنة التي تضمّ الأمين العام ومدراء الصندوق الوطني لدعم الحركة الشبابية والرياضة، ومدينة الحسين للشباب، ومركز إعداد القيادات الشبابية ومديرين كحدّ أقصى من المحافظات. ويحلّ هذا النظام محل قانون التنظيم الإداري لقانون المجلس الأعلى للشباب رقم (30) لعام 2002 (Prime Ministry Website, 2016^[6]).

³ يعدّل القانون رقم (26) لعام 2018 قانون المجلس الأعلى للشباب (القانون رقم 13 لعام 2005) (Prime Ministry Official Website J. , 2021). وتمّ إصداره عام 2018 على الموقع الرسمي لرئاسة الوزراء (Prime Ministry Official Website J. , 2021).

⁴ ينصّ قانون المجلس الأعلى للشباب رقم (13) لعام 2005 على ولاية ورؤية وهيكلية المجلس الأعلى للشباب الذي تأسّس عام 2001 لاستبدال وزارة الشباب. وعام 2016، تمّ استبدال المجلس الأعلى للشباب بوزارة الشباب بموجب النظام رقم 78 لعام 2016 في شأن "التنظيم الإداري للوزارة، يتبعه النظام رقم (26) لعام 2018 (Prime Ministry Website, 2021^[50]).

⁵ ينبغي على كل من العروس والعريس المرتقبين، أو الأوصياء عليهما، الموافقة على الزواج. (قانون الأحوال الشخصية رقم 36 لعام 2010، المادتين 6 و7)

https://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CEDAW/Shared%20Documents/JOR/INT_CEDAW_NGO_JOR_26632_E.pdf

⁶ قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، المسائل الأساسية التي تؤثر على الشباب في الأردن (OECD, 2019^[48]).

⁷ تمّ اعتماد عام 1997 لائحة تضمّ 29 وظيفة خطيرة لا يمكن أن يعمل فيها الأطفال دون 18 عامًا، وتمت مراجعتها في أبريل 2011 (ILO, 2018^[24]). https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/-/ro-beirut/documents/genericdocument/wcms_210566.pdf وتتضمّن اللائحة الوظائف التي تُعتبر مضرّة لنمو الطفل البدني، الاجتماعي، أو النفسي. (ILO, 2020^[26])

⁸ عند توظيف عامل يتراوح سنه بين 16 و18 عامًا، تُطلب منه الوثائق الآتية: (i) نسخة مصدّقة عن شهادة ميلاد القاصر؛ (ii) شهادة لياقة بدنية لأداء العمل المطلوب، صادرة عن طبيب مختص ومصدّقة من وزارة الصحة؛ (iii) موافقة خطية من الوصي على القاصر (ILO, 2013^[49]).

⁹ سن ترك الدراسة هو الحد الأدنى للسّن الذي يُسمح فيه قانونًا لأي شخص بترك التعليم الإلزامي، في حين أن سنّ العمل هو الحد الأدنى للسّن الذي يُسمح فيه لأي شخص بشغل وظيفة قانونية إما بدوام كامل أو بدوام جزئي.

¹⁰ قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الخاصة بالعائلة، قسم السياسة الاجتماعية، مديرية التوظيف والعمل والشؤون الاجتماعية،

https://www.oecd.org/els/family/PF_1_8_Age_threshold_Childhood_to_Adulthood.pdf

¹¹ الوظائف الخطرة هي تلك التي تشمل استخدام آليات ومعدّات خطيرة بحسب وزارة العمل (المادة 74 من قانون العمل رقم 8 لعام 1996) (مثلًا المتفجرات؛ النار والغاز؛ مواد كيميائية؛ العمل تحت الماء؛ العمل في المناجم؛ العمل في مواقع البناء، وغيرها)؛ (UNESCO, 2018^[47]).

¹² وفقًا لقانون الجمعيات وتعديلاته رقم 51 لسنة 2008، يشير مصطلح "جمعية" إلى أي كيان قانوني يتكون من مجموعة من سبعة أشخاص على الأقل ويتمّ تسجيله وفقًا لأحكام قانون الجمعيات، بهدف تقديم الخدمات والأنشطة على أساس تطوعي، دون أن يبغى الربح أو تحقيق أية منفعة لأي من أعضائها أو أي شخص محدّد. ويجب ألا تحقق الجمعية أي أهداف سياسية تقع في إطار الأحزاب السياسية أو أنشطتها. وفي ما يخصّ الأهلية، ينبغي أن يكون أعضاء الجمعية (بمن فيهم المؤسس) أردنيين، ولا يقلّ عمرهم عن 18 عامًا، وسجلهم الجنائي نظيف، وذوي أهلية قانونية كاملة. ويجب تقديم أي أموال أو تبرعات من خارج الأردن إلى رئاسة الوزراء للموافقة عليها. وتقتصر عضوية "الجمعيات الخاصة" على مجموعة من ثلاثة إلى عشرين شخصًا. وتشير "الجمعية المغلقة" إلى جمعية تقتصر

عضويتها على شخص واحد أو أكثر، وتقتصر مواردها المالية على أعضائها المؤسسين، (Ministry of Social Development, 2008^[33]).

ويشير المصطلح "الجمعية الخاصة" إلى كل جمعية تقتصر عضويتها على مجموعة من الأشخاص لا يقل عددهم عن ثلاثة ولا يزيد عن عشرين. وتعني عبارة "جمعية مغلقة" جمعية تقتصر عضويتها على شخص واحد أو أكثر، وتقتصر مواردها المالية على ما يوفره أي عضو مؤسس لأغراض تمكينها من تحقيق أهدافها.

¹³ بالاستناد إلى البيانات السكانية المستخلصة من تقارير "اليونيسف" والأدلة من مؤشر "موندي"، يمثل الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و30 عاما نحو 10.2% من السكان في الأردن (أي أن الشباب دون سن 30 عاما يمثلون 63% من السكان و 52.8% هم دون 25 عاما) (Index Mundi, 2020^[46]) (UNICEF, 2020^[43]).

تمكين الشباب وبناء الثقة في الأردن

يمثل الشباب (12-30 عاماً) أكثر من ثلث مجموع السكان في الأردن، مع نسبة تصل إلى 36%. تعتبر الحوكمة العامة ضرورية لدعم انتقال الشباب إلى العيش المستقل وتوفير الفرص لمشاركتهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والعامة. ضربت جائحة كوفيد-19 الشباب في الأردن بشكل قوي، مؤكدة بذلك على أهمية وصول الشباب إلى خدمات عامة عالية الجودة وفرص للمشاركة في عمليات صنع القرار.

يورد هذا التقرير تحليلاً للترتيبات الخاصة بالحوكمة التي وضعتها حكومة الأردن لتحقيق نتائج سياساتية مراعية للشباب، مركّزا على خمسة مجالات: (1) الاستراتيجية الوطنية للشباب في الأردن للأعوام 2019-2025، (2) القدرات المؤسسية لوزارة الشباب، (3) أدوات الحوكمة لإدراج الاعتبارات الخاصة بالشباب في عملية وضع السياسات وتقديم الخدمات، (4) مشاركة الشباب وتمثيلهم في الحياة العامة، (5) الأطر القانونية المراعية للشباب.



PRINT ISBN 978-92-64-87465-7
PDF ISBN 978-92-64-74573-5



9 789264 874657